

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الاقتصادية



أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان علوم اقتصادية  
وتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة

بعنوان

محاسبة العمليات الجبائية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية

إعداد الطالب: بلوطار طارق  
لجنة المناقشة

الاسم والقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
شرع يوسف	أستاذ محاضر-أ-	جامعة غرداية	رئيسا
عجيلة محمد	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا
بن نوي مصطفى	أستاذ محاضر-أ-	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
بن عبد الرحمان ذهبية	أستاذ محاضر-أ-	جامعة غرداية	مناقشا
مخلوفي الطاهر	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الأغواط	مناقشا
اعمر عزوي	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

# الاهداء

إلى الوالدين الكريمين  
إلى اخوتنا واخواتنا وأقاربنا.  
إلى أساتذتنا الكرام.  
إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على  
تحصيل ثمرة جهودنا  
إلى كل من اطلع على هذه الرسالة

# شكر وتقدير

الشكر والحمد لله عز وجل على توفيقنا لإتمام هذا العمل.  
أتقدم بخالص شكري إلى كل من المشرف والمشرف المساعد  
الأستاذ الدكتور عجيبة محمد والدكتور بن نوي مصطفى  
لتفضلهم بالإشراف في إنجاز هذه الرسالة، وعلى  
التوجيهات القيمة والجهود العلمية المتواصلة التي بذلت معي خلال  
فترة إعداد البحث والتي كان لها الأثر الكبير في إتمامه على هذا  
النحو.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من الدكتور كيموش بلال  
والأستاذ والصديق الفاضل بلخيري سعد الدين، و الأستاذ العيد  
غشي على مساعداتهم وارشاداتهم القيمة في هذه الرسالة.

ولا يفوتني أن أشكر جميع الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، وذلك  
لتفضلهم بمناقشة هذا العمل من أجل تقيمه، تصويبه وإلباسه ثوبا  
أكاديميا

وأتوجه بعميق الشكر إلى كل من ساعدني من قريب، أو من بعيد  
في هذا العمل.

## قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص .....	و
مقدمة .....	1
الفصل الأول: مدخل الى النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية.....	13
المبحث الأول: معايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS:.....	14
المطلب الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية .....	14
المطلب الثاني: نشأة معايير المحاسبة الدولية وأهميتها .....	15
المطلب الثالث: الهيئات التي تعنى بإعداد ونشر المعايير المحاسبية.....	18
المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي SCF:.....	24
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي .....	24
المطلب الثاني: الإطار التشريعي المتضمن النظام المحاسبي المالي: .....	27
المطلب الثالث: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي: .....	30
المبحث الثالث : علاقة معايير المحاسبة بالنظام المحاسبي المالي .....	38
المطلب الأول: التوافق والتوحيد المحاسبي.....	38
المطلب الثاني: أسباب التوجه نحو النظام المحاسبي المالي.....	41
المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية .	42
الفصل الثاني: النظام الجبائي الجزائري .....	47
المبحث الاول : النظام الضريبي الجزائري .....	48
المطلب الأول: ماهية النظام الضريبي الجزائري .....	48
المطلب الثاني : دوافع الإصلاح وبنية النظام الضريبي الجزائري .....	50
المطلب الثالث: أهداف النظام الضريبي وكذا العلاقة بين النظام الضريبي وهيكل	
النظام الاقتصادي.....	53
المبحث الثاني: بعض أنواع الضرائب والرسوم في النظام الضريبي الجزائري.....	54



المطلب الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) .....	54
المطلب الثاني: الرسم على القيمة المضافة (TVA) والرسم على النشاط المهني ....	61
المطلب الثالث: الضريبة على أرباح الشركات (IBS) .....	64
المبحث الثالث: الضرائب المؤجلة بين النظام المحاسبي المالي والمعياري المحاسبي الدولي رقم 12 .....	67
المطلب الأول: معيار المحاسبة الدولي رقم 12 .....	68
المطلب الثاني: الضرائب المؤجلة في النظام المحاسبي المالي: .....	76
الفصل الثالث : مختلف الحالات المنشئة للضريبة المؤجلة .....	81
المبحث الأول : الضرائب المؤجلة عند اعداد القوائم المالية .....	83
المطلب الأول: الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية .....	83
المطلب الثاني: القوائم المالية المجمعة .....	85
المطلب الثالث: الرسم على النشاط المهني .....	87
المبحث الثاني: الحالات الخاصة بعناصر الأموال الخاصة .....	90
المطلب الأول :الإعانات الحكومية.....	90
المطلب الثاني : التغيير في السياسات والاختفاء والتقدير المحاسبية.....	92
المطلب الثالث: إعادة التقييم.....	87
المبحث الثالث : الحالات الخاصة بالأصول .....	99
المطلب الأول : الاختلاف في معالجة الاهتلاكات وخسائر القيمة .....	99
المطلب الثاني : تعويضات التقاعد والمزايا المماثلة .....	103
المطلب الثالث: تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية : .....	108
الفصل الرابع: أثر الضريبة المؤجلة على الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة .....	110
المبحث الأول :نموذج الدراسة.....	112
المطلب الأول: تقديم نموذج الدراسة .....	112
المطلب الثاني : أهم المعادلات لنموذج ( Ohlson ) .....	114
المطلب الثالث: المفاهيم المتعلقة بمتغيرات النماذج .....	117

119	المبحث الثاني: أثر الضرائب المؤجلة على الأداء المالي.....
120	المطلب الأول: الإحصاء الوصفي وعلاقة الارتباط لمتغيرات النموذج.....
122	المطلب الثاني : اختبار النموذج.....
126	المطلب الثالث: أثر الضريبة المؤجلة على مؤشرات السيولة.....
130	المبحث الثالث: اثر الضرائب المؤجلة على إدارة الأرباح.....
130	المطلب الأول: المستحقات المحاسبية لعينة الدراسة.....
136	المطلب الثاني : خطوات حساب المستحقات المحاسبية الاختيارية (DAC <sub>it</sub> ) .....
139	المطلب الثالث: اثر الضريبة المؤجلة على إدارة الأرباح.....
145	الخاتمة.....
152	قائمة المراجع.....
163	قائمة الملاحق.....

## قائمة المختصرات

الرمز	بالعربية	باللغة الاجنبية
IAS	معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board
IASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Committee
IBS	الضريبة على أرباح الشركات	l'impôt Sur Le Bénéfices des Sociétés
ICA		Indemnité de Congés annuel
IDA	ضريبة مؤجلة اصول	Impôts Différés Actifs
IDP	ضريبة مؤجلة خصوم	Impôts Différés Passifs
IFAC	الاتحاد الولي للمحاسبين	International Federation of Accountants Committee
IFRIC	تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية	International Financial Reporting Interpretations Committee
IFRS	معايير التقارير والابلاغ المالي الدولية	International Financial Reporting Standards
IRG	الضريبة على الدخل الاجمال	l'impôt sur le revenu global
IFU	الضريبة الجزافية الوحيدة	Impôt forfaitaire unique
TVA	الرسم على القيمة المضافة	Taxe sur la valeur ajoutée
TAP	الرسم على النشاط المهني	Taxe sur l'activité professionnelle
ROA	العائد على الاصول	Return on assets
EM	إدارة الارباح	earning management
SEC	القطاع	Sector
TACC	اجمالي المستحقات المحاسبية	Total Accounting Accruals
DACC	المستحقات الاختيارية	Discretionary AccrualS
NDACC	المستحقات الاجبارية	Non-Discretionary Accruals

## قائمة الجداول والاشكال

العنوان	الجدول
أساليب حساب الضريبة على الدخل الإجمالي	الجدول رقم 1.2
تطور المعدلات الضريبية للرسم على القيمة المضافة.	جدول رقم 2.2
معدلات الاقتطاع من المصدر للضريبة على ارباح الشركات	الجدول رقم 3.2
الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.	الجدول رقم 1.4
مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.	الجدول رقم 2.4
الانحدار التجميعي لمتغيرات الدراسة.	الجدول رقم 3.4
نتائج تقدير نموذج الدراسة	الجدول رقم 4.4
المؤشرات المستخدمة	جدول رقم 5.4
نسبة الضرائب المؤجلة أصول إلى إجمالي الأصول	جدول رقم 6.4
مؤشر السيولة الإجمالي بعد طرح ضريبة مؤجلة أصول من إجمالي الأصول	جدول رقم 7.4
الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	الجدول رقم 8.4
يوضح تغيرات المستحقات المحاسبية مع المتغيرات المفسرة لها	منحنى بياني رقم 9.4
منحنيات بيانية تمثل توزيع رصيد المتغيرات على الكميات العادية	منحنى بياني رقم 10.4
نتائج تقدير معالم النموذج	الجدول رقم 11.4
يوضح العلاقة بين المستحقات المحاسبية للمؤسسات محل الدراسة	منحنى بياني رقم 12.4
يوضح طريقة قياس أحجام المؤسسات في النموذج	جدول رقم 13.4
يوضح طريقة قياس متغير القطاع	جدول رقم 14.4
يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	جدول رقم 15.4
يوضح الارتباط بين متغيرات الدراسة	جدول رقم 16.4
يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة	جدول رقم 17.4

## ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العمليات الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية، وبما أننا نتكلم عن العمليات الجبائية فلا بد ان نتطرق الى معالجتها المحاسبية قبل المعاملة الجبائية، حيث تستند المعاملات المحاسبية الى العديد من المرجعيات الدولية والوطنية، فقد حاولنا في هذه الدراسة على تسليط الضوء على المرجعية المحاسبية الدولية المتمثلة في معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS/IFRS ومن ثم إلى المرجعية المحاسبية الوطنية متمثلة في النظام المحاسبي المالي SCF، مروراً إلى النظام الضريبي الجزائري ومختلف الإصلاحات التي مرّ بها هذا الأخير إلى أهم الضرائب والرسوم في هذا النظام.

وفي ما يخص الجانب التطبيقي لهذه الدراسة فقد قمنا بصياغة نموذجين قياسييين لمعرفة أثر الضرائب المؤجلة على المؤسسات الاقتصادية، حيث يتمثل النموذج الأول في أثر الضريبة المؤجلة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أما النموذج الثاني في أثر الضرائب المؤجلة على إدارة الأرباح، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن المعلمة المتعلقة بالضرائب المؤجلة أصول قد كانت دالة إحصائياً وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول والضريبة المؤجلة أصول، أي أنه يمكن للضريبة المؤجلة أصول أن تساهم في تفسير جزء من العائد على الأصول للمؤسسات الجزائرية، كما تقدم هذه الدراسة دليلاً على أن الشركات تستخدم الاعترافات الضريبة المؤجلة لإدارة الأرباح وتلبية توقعات المحللين الماليين. كما تقدم أدلة على أن الشركات الجزائرية تفتقر إلى الإفصاح الكامل عن الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة في البيانات المالية مما يمنحها فرصة لإدارة الأرباح. الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي، معايير محاسبة دولية، ضرائب مؤجلة، نظام ضريبي، إدارة الأرباح.

## Abstract:

This study aimed to identify the most important fiscal operations in the Algerian accounting environment, and since we are talking about fiscal operations, we must address their accounting treatment before the fiscal treatment, as accounting transactions are based on many international and national references, we have adopted in this study to shed light on The international accounting reference represented by the international accounting and financial reporting standards IAS/IFRS and then to the national accounting reference represented by the SCF financial accounting system, passing through to the Algerian tax system and the various reforms that the latter passed through to the most important taxes and fees in this system.

With regard to the practical aspect of this study, we have formulated two standard models to know the impact of deferred taxes on economic institutions. The parameter related to deferred tax assets has been statistically significant and this is evidence of the existence of a statistically significant relationship between the return on assets and the deferred tax assets, that is, the deferred tax assets can contribute to the interpretation of part of the return on assets for Algerian enterprises, and this study also provides evidence that Companies use deferred tax returns to manage earnings and meet the expectations of financial analysts. It also provides evidence that Algerian companies lack full disclosure of deferred tax assets and liabilities in the financial statements, giving them an opportunity to manage profits .

**Keywords:** financial accounting system, international accounting standards, deferred taxes, tax system, profit management.

## إشكالية الدراسة

تهدف المحاسبة الى توفير معلومات تتصف بالملاءمة والتمثيل الصادق عن أداء مختلف المؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في مختلف التقارير المالية، بما يتيح لمستخدمي المعلومات المحاسبية سواءً من أعضاء الجمعية العامة أو الدائنين وكذا المستثمرين الحاليين والمحتملين من تقييم واقعها والتنبؤ بمستقبلها بهدف اتخاذ مختلف القرارات، وقد أخذ البعد الدولي لتوسع النشاطات الاقتصادية أشكالاً متعددة، حيث وضع دول العالم أمام واقع جديد يفرض عليها البحث عن لغة اتصال موحدة تسمح لها بمواصلة وتطوير المعاملات الاقتصادية في ما بينها، ويعتبر في هذا الصدد النظام المحاسبي مصدر المعلومات المالية ووسيلة للتواصل بين مختلف الكيانات الاقتصادية. ولأن هذا الأخير يختلف في المحتوى والتطبيقات من دولة إلى أخرى، كان لا بد من مراجعة هذه الوسيلة من أجل تكيفها مع المتطلبات الدولية حتى تسمح بقراءة سليمة وواضحة وموحدة للقوائم المالية، ومن هنا انبثقت فكرة التوحيد والتوافق الدولي في المحاسبة، حيث تم الاتفاق على وضع هيئة دولية مستقلة تعنى بإصدار المعايير المحاسبية الدولية IAS – IFRS التي تعمل على توفير معلومة مالية مفهومة شفافة، موثوق بها وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي.

وفي ظل الاهتمام الدولي بموضوع التوافق المحاسبي، والمجهودات الدولية المبذولة في محاولة القضاء على الفروقات والاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين مختلف الدول وسعيها منها في زيادة أهمية المحاسبة باعتبارها مصدر مهم للمعلومة المالية، حاولت الجزائر وكغيرها من الدول مواكبة الاقتصاد العالمي بتخليها عن الاقتصاد الموجه واتجاهها نحو اقتصاد السوق، من خلال اتباع عدة إصلاحات وتغييرات مست جانبها الاقتصادي والمالي من بينها اصلاح النظام المحاسبي وفق ما هو معمول به دولياً، حيث أخذت الجزائر على عاتقها مهمة تكيف أنظمتها المحاسبية مع قواعد وقوانين المحاسبة الدولية، أين قامت بإصلاحات محاسبية نتج عنها إصدار نظام محاسبي مالي جديد يتوافق والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، حيث تم تطبيق هذا الأخير ابتداء من سنة 2010 والذي يعتمد في نصوصه وقواعده على نصوص وقواعد معايير المحاسبة الدولية ويتكيف معها، وذلك بهدف تقريب البيئة المحاسبية الوطنية مع البيئة المحاسبية الدولية، ومحاولة ربط المؤسسة الجزائرية بمختل التغييرات الاقتصادية الدولية بشكل يجعل من المعلومات المالية الصادرة عنها موثوق فيها وملائمة مع احتياجات مستعملها على الصعيدين الوطني والدولي.

كما أن للنظام المحاسبي علاقة وطيدة مع النظام الجبائي في الجزائر بحيث ترتبط مختلف العمليات الجبائية مع التطبيقات المحاسبية للكيان الاقتصادي، فقد عرف النظام الضريبي الجزائري مجموعة من الإصلاحات كان أبرزها الإصلاح الجبائي لسنة 1992 والذي يعكس انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وبالتالي فإن نتائج التطبيق الميداني للنظام المحاسبي المالي كان له أثر كبير على الجانب الجبائي الأمر الذي خلق فجوة بين النظامين، حيث أن النظام الجبائي الجزائري لا يستخدم هذه النتائج مباشرة إلا

بعد أن يجري عليها التسويات والتعديلات الضرورية بهدف الوصول إلى تحديد الربح الخاضع للضريبة أو ما يعرف بالوعاء الضريبي ومن ثم فرض الضريبة وتحصيلها.

في ظل التباين بين النظام المحاسبي المالي والنظام الضريبي الجزائري، ومع تزايد حجم الأعمال وانتشار الأسواق المالية واحتياج مستخدمي المعلومات المالية لأدق التفاصيل عن أداء المؤسسات، تظهر الحاجة إلى معرفة وتحليل الجانب الجبائي وخصوصا الضرائب المؤجلة ودورها في تفسير الآثار المالية والمحاسبية على القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، ومن هذا المنطلق يمكن حصر مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

**ما مدى قدرة الضرائب المؤجلة على تفسير الآثار المالية والمحاسبية على القوائم للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟**

ولمحاولة الإجابة على السؤال الرئيسي نستعين بجملة من الأسئلة الفرعية كما يلي :

- فيما تتمثل انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي ؟
- هل توجد حالات محددة تؤثر على الضريبة المؤجلة ؟
- ما مدى تأثير الضريبة المؤجلة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ؟
- كيف تؤثر حسابات الضرائب المؤجلة على الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية ؟
- هل تؤثر الضريبة المؤجلة على إدارة الأرباح المحاسبية ؟

**فرضيات الدراسة :**

الفرضية ( 1): توجد اختلافات كثيرة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري؛

الفرضية ( 2): تنعكس محاسبة الضرائب المؤجلة على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية؛

الفرضية (3): تساهم محاسبة الضريبة المؤجلة أصول في تفسير العائد على الأصول؛

الفرضية (4): لا تؤثر الضرائب المؤجلة على إدارة الأرباح المحاسبية.

**دوافع اختيار الموضوع**

هناك أسباب عديدة دفعتنا لاختيار موضوع البحث دون غيره من المواضيع في المجال المحاسبي والجبائي، والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- ارتباط موضوع البحث بالتخصص في مرحلة الدراسات العليا؛



- الميل لمثل هذه البحوث المتعلقة بالمحاسبة والجباية لإشباع رغبة ذاتية في التحكم المهني والأكاديمي؛

- الاهتمام المتزايد الذي حظيت به معايير المحاسبة الدولية وآثارها على الأنظمة الجبائية بصفة عامة، والمجسدة في الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي الذي كان له دور في الدفع بالجباية في الجزائر إلى مواكبة التغيرات والمستجدات الحاصلة في الاقتصاد وفي المحاسبة خاصة على المستوى المحلي والدولي؛

- قلة الدراسات المتعلقة بموضوع البحث في الجامعات الجزائرية؛

### أهداف الدراسة:

نسعى من وراء هذه الرسالة الى الوصول الى الأهداف التالية:

- تحديد المعالجات اللازمة عند المرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية؛
- حصر لأهم الاختلافات القائمة بين النظام الجبائي الجزائري والنظام المحاسبي المالي والتي تعكس الفجوة القائمة بين النظامين في تحديد الربح وبيان آثارها الجبائية؛
- قياس حجم الضرائب المؤجلة أصول وخصوم المعترف بها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- أهمية تحليل حساب الضريبة المؤجلة على الوضعية المالية للمؤسسة؛
- تهدف التحليلات التجريبية لهذه الدراسة إلى إلقاء مزيد من الضوء على هذه الفجوة المتصورة في التكلفة مقابل فوائد محاسبة الضرائب المؤجلة، مع التركيز على أهمية القيمة للضرائب المؤجلة
- تحديد مدى تأثير حسابات الضرائب المؤجلة على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية؛
- محاولة الوقوف على مدى تأثير الضرائب المؤجلة على أساليب التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- فحص القدرة التفسيرية الإضافية للضرائب المؤجلة في تحديد مدى مساهمتها في الإدارة بالأرباح

### أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا الموضوع في تزامن معالجته مع عملية تقييم النظام المحاسبي المالي بعد عشر سنوات من التطبيق، لذلك فهو يطرح العديد من التساؤلات والإشكالات في طريقة تطبيقه من جانبه التصوري والتقني، تبرز كذلك أهمية هذه الدراسة كونها تعالج أحد أهم المواضيع الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث أن الضرائب المؤجلة هي التقنية التي يتم من خلالها معالجة الاختلافات القائمة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الضريبي الجزائري والتي تتميز بنوع من التعقيد وكذا من الدور الذي أصبحت تلعبه الجباية في التأثير على نتائج الاعمال والوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية

## الدراسات السابقة:

تزخر المحاسبة بالعديد من الدراسات التي تناولت موضوع الضرائب المؤجلة وكذا المواضيع التي تناولت اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية، ورغم ان هذه الدراسات بدأت في الدول المتقدمة والدول التي تبنت معايير المحاسبة مسبقا لذلك اختلفت بدايات الدراسات السابقة باللغة الأجنبية عنها باللغة العربية.

## 1- الدراسات باللغة العربية

- دراسة (1) تسعديت بوسبعين، 2009-2010، بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي. بحيث تناولت هذه الدراسة المفاهيم الأساسية عن المحاسبة والجبائية وتبيان طبيعة تلك العلاقة، إضافة إلى تقديم عرض للنظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري وتفصيل أهم نقاط التباعد والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، وإبراز أهم الجهود المبذولة والحلول المقترحة في إطار عملية تكييف القانون الجبائي ومفاهيم النظام المحاسبي الجديد. وتم التوصل الى عدة نتائج منها ان النظام المحاسبي المالي يقترح حولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات التي تقوم بها المؤسسات، ويقدم معلومات اكثر شفافية ومصداقية، الأمر الذي من شأنه أن يقوي ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة، كما يتضمن النظام الجبائي الجزائري جملة من القواعد والقوانين، التي تبقي العلاقة بين المحاسبة والجبائية متواصلة وبقوة، حتى مع تغيير المرجعية المحاسبية لمعايير المحاسبة الدولية، ما يؤدي الى حدوث فروقات من حيث الأهداف والمفاهيم بين النظامين المحاسبي المالي والجبائي الجزائري، في حين تركز نقاط الاختلاف بين القواعد المحاسبية الجديدة والقواعد الجبائية، والتي من شأنها التأثير على الوعاء الجبائي بالزيادة أو النقصان في المعالجات المتعلقة بالانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية.

- دراسة (2) فيصل عبد السلام أبوبكر الحداد، بابكر محمد إبراهيم الصديق، 2012 بعنوان أثر الاختلاف بين المفاهيم المحاسبية والقواعد الضريبية على تحديد وعاء ضريبة الدخل بالجمهورية الليبية.

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 13 عالجت الدراسة الاختلاف بين المفاهيم المحاسبية والقواعد الضريبية على وعاء ضريبة الدخل، وتضييق الفجوة بين المعايير المحاسبية التي تهدف إلى تحديد الربح المحاسبي والتشريع الضريبي الذي يهدف إلى ضمان تحقيق العدالة عند تحديد وعاء الضريبة، وسعت هذه الدراسة كذلك إلى تحديد آثار هذه الاختلافات التي تتمثل في الفروقات الدائمة والمؤقتة وكيفية معالجتها، وتوصل الباحثان إلى جملة من النتائج تمثلت في أن الفروق الدائمة مشكلة محاسبية بالنسبة للفاحص الضريبي لأنه لا يمكن التخلص من آثارها في سنة حدوثها، أما الفروق المؤقتة فتنشأ عندما يتم تضمين الربح المحاسبي للفترة إيرادات أو مصروفات

بينما لا يتم تضمينها في الربح الضريبي في فترة مختلفة عن الفترة الأولى، وتأخذ هذه الفروق شكل فروق ضريبية موجبة أو سالبة تتساوى قيمتها في النهاية، وتنشأ الفروق المؤقتة نتيجة خسائر التشغيل الصافية للأغراض الضريبية عندما تزيد الاستقطاعات الضريبية عن الإيرادات الضريبية وفقا للقواعد التي ينص عليها التشريع الضريبي المطبق في الدولة، والتي تنشأ في الأصل نتيجة لتحويل الخسائر إلى الأمام والخلف .

- **دراسة (3) محمد قبائلي، 2013، بعنوان أفاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ( 12) ضرائب الدخل IAS 12 في ظل تباين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري.**

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير بجامعة سعد دحلب بالبلدية عالجت هذه الدراسة الإشكالية المتمثلة في انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشريع الجبائي الجزائري في ظل التباين الحاصل بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي المالي ودور المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 " ضرائب الدخل" في الحد من الاختلافات القائمة بين النظامين، وقد توصل الباحث الى أن النظام المحاسبي المالي يعتمد على الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وهذا من شأنه تسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين، وتمكين المؤسسات الاقتصادية الوطنية من تقديم معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية وأكثر موثوقية، كما أن القوانين الجبائية تم تشريعها على أساس المخطط المحاسبي الوطني في ظل ارتباط القواعد المحاسبية بالجبائية في حين أن المرجعية الجديدة تنص على نقيض ذلك من خلال تغليب الجوهر الاقتصادي للعمليات على شكلها القانوني.

- **دراسة (4) رضا جاوحدو، جلييلة إيمان حمدي، 2013 بعنوان آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكييفه،**

الدراسة عبارة عن مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 06-05 أفريل 2013، تناولت هذه الدراسة تحديد العلاقة القائمة بين المحاسبة والنظام الجبائي الجزائري من خلال توضيح الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، إضافة إلى عرض مختلف الآثار الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، مروراً بتكييف القواعد الجبائية مع محتوى النظام المحاسبي المالي، وخلص الباحثان إلى عدة نتائج أهمها أنه يجب تقليص أو تفادي على الأقل العوامل المسببة لنشأة الاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية وبين النظام الضريبي، في حين أنه لو حدث هذا التوافق بين النظامين ستتحقق العديد من الأهداف والتمكن أيضاً من تحقيق الحوكمة الضريبية وبالتالي التقليل من عملية التهرب والغش الضريبي، كما يجب إزالة أو تفادي نقاط التعارض بين النظامين لتفادي المشكلات المترتبة عنها،

ودعى الباحثان إلى ضرورة الاستفادة من تجارب بعض الدول في جعل معايير المحاسبة الدولية أساس في سن القانون الضريبي.

- **دراسة (5) حسوس صديق وشريط صلاح الدين، 2016 بعنوان الفروقات المؤقتة ومحاسبة الضريبة المؤجلة في الشركات الفردية وفق النظام المحاسبي المالي، .** الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية تناولت هذه الدراسة الاشكالية المتمثلة في مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على معالجة الفروق المؤقتة ومعالجة الضريبة المؤجلة في ظل التشريع الضريبي الجزائري. وتمت الاجابة عن هذه الاشكالية من خلال تحديد الربح حسب كل من النظام المحاسبي المالي والنظام الضريبي الجزائري وكذا قياس ومعالجة الضريبة المؤجلة محاسبيا وخلصت هذه الدراسة الى أن الاختلافات بين النظامين المحاسبي المالي والضريبي ينتج عنها فروق مؤقتة وفروق نهائية حيث أن الفروق النهائية تؤثر على السنة المالية الواقعة فيها والفروق المؤقتة لها آثار مستقبلية على عدة سنوات مالية، كما أن الضريبة المؤجلة والمحاسبة عنها مشكلة محاسبية وليست مشكلة ضريبية ولا تؤثر على مصروف الضريبة الواجب الدفع وانما تؤثر على اثبات وتوزيع العبئ الضريبي حسب ما تنص عليه المبادئ المحاسبية

- **دراسة (6) بودرة فاطمة 2018/2017 بعنوان " تطبيق النظام المحاسبي المالي ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية- دراسة محاسبية وجبائية** الدراسة عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص محاسبة جامعة عمار ثلجي بالأغواط عالجت هذه الدراسة الاشكالية الموسومة بـ " ما مدى مساهمة مصداقية القوائم المالية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي في تطوير فعالية الرقابة الجبائية ؟ "

وقد تناولت هذه الدراسة كجانب نظري مفاهيم خاصة بالنظام المحاسبي المالي والقوائم المالية وكذا النظام الضريبي والعلاقة بين النظامين كما تم التطرق الى الرقابة الجبائية والنهرب الضريبي في شكل نظري ثم تجسيد ذلك في شكل دراسة حالة حول واقع الرقابة الجبائية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى ادارة الضرائب لولاية الأغواط. وخلصت الدراسة الى عدة نتائج منها أن النظام الجبائي الجزائري يعتمد على التكلفة التاريخية في تحديد أقساط الإهلاك، بينما النظام المحاسبي المالي يعطي المؤسسة حرية الاختيار في طريقة الإهلاك، الأمر الذي صعب على المحقق تحديد أقساط إهلاك الأصول، والتي تعتبر من التكاليف القابلة للخصم ولها تأثير كبير على النتيجة الجبائية، كما تعتبر الأرباح الموزعة أكبر عائق لأنها غالبا ما تبقى بدون فرض ضريبة وهذا لعدة سنوات كون انها لم توزع، وبالرغم من أن المشرع الجزائري خلال سنة 2013 نص على أن يتم التصريح بدمجها في رقم الأعمال اذا فاق وقت تجميدها 4 سنوات مما يعرقل عمل المحقق في التأكد من عدم استعمالها أو توزيعها.

- يخلف إيمان، 2019 ، بعنوان متطلبات تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي لتعزيز الشفافية وضبط الوعاء الضريبي، ، 2019.

الدراسة في الأصل عبارة عن أطروحة دكتوراه، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف عالجت هذه الدراسة إشكالية تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي بما يخدم تعزيز الشفافية ويعمل على ضبط الوعاء الضريبي، تطرقت هذه الدراسة الى الاطار النظري المحدد للعلاقة بين المحاسبة والضريبة بالإضافة الى النظام الضريبي الجزائري وكذا الأثر الضريبي لأوجه الاختلاف والتباين بين النظام المحاسبي المالي والنظام الضريبي الجزائري، وخلصت الدراسة الى ان النظام الجبائي يعتبر من المستخدمين المباشرين والمستفيد الأول لما تقدمه المحاسبة من معلومات ونتائج معروضة في القوائم المالية عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة. كما أن هناك تضارب واختلاف بين بعض أحكام النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري في قبول ورفض بعض عناصر القوائم المالية جبايا عنه محاسبيا عند تحديد الربح الخاضع للضريبة، وكان هذا سببا مباشرا لظهور فروقات كانت لها آثار جبائية مختلفة وجب أخذها بعين الاعتبار ودراستها لمحاولة تقليصها وبالتالي تقليص فجوة التعارض بين المحاسبة والجباية في الجزائر.

## 2- الدراسات باللغة الأجنبية:

- (1) Rohaya, Md Noor, EARNINGS MANAGEMENT AND DEFERRED TAX, MALAYSIAN accounting reviw, 2007.

بحثت هذه الدراسة فيما إذا كانت الشركات تستخدم مصروفات الضرائب المؤجلة لتحقيق أهداف الأرباح من رفع أو تخفيض، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات تستخدم مصروفات الضرائب المؤجلة لتجنب الخسارة، كما أظهرت هذه الدراسة زيادة اتجاه الالتزامات الضريبية المؤجلة التي أبلغت عنها الشركة من 1990 - 2004. الرصيد الدائن للخصوم الضريبية المؤجلة يعني أن الشركات تسجل دخلاً أعلى من الدخل الخاضع للضريبة، مما يشير إلى استراتيجيات التخطيط الضريبي للشركات من خلال بلورة التزاماتها الضريبية في السنوات المقبلة.

- (2)Holland, Kevin, Earnings management and deferred tax, Accounting and Business Research, 2012.

اهتمت الدراسة بتحليل مخصصات الضرائب المؤجلة للشركات خلال الفترة التي قد يكون فيها حافز الشركات لإدارة الأرباح قوياً بشكل خاص والتي قدمت فيها هذه الشركات إفصاحات فيما يتعلق بمخصصات الضرائب المؤجلة الجزئية التي قد تكشف عن نقص أو زيادة المخصصات من الضرائب المؤجلة، وذلك باستخدام عينة من 58 شركة لعامي 1991 و 1992، حيث توصلت الدراسة الى أن حجم المخصصات الناقصة أو الزائدة التي تم العثور عليها ذات أهمية اقتصادية، حيث تصل في المتوسط إلى حوالي 20% من الحد الأقصى المحتمل للالتزامات الضريبية

المؤجلة، تدعم هذه النتائج فرضية عامة لتيسير الأرباح، وتشير النتائج إلى أن الشركات تعتمد تحديد المستوى المطلوب من الإفصاح عن الضرائب المؤجلة من أجل إدارة الأرباح.

- (3) **Azouani, Nacer, Le risque financier lié au processus de la constatation des impôts différés dans les groupes Algériens, AL-IJTIHED, 2013.**

ركز هذا البحث على العلاقة بين المخاطر المالية والاعتراف بالضرائب المؤجلة، وبشكل أكثر تحديداً في نظام المحاسبة المالية الجزائري، الذي لم يتم تطويره في هذا المجال من الضرائب المؤجلة في الجزائر. ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث الى أن الضرائب المؤجلة تشكل أحد الميادين المعقدة في إنجاز الحسابات المدمجة، حيث يجب أن تتم معالجتها بطريقة مناسبة وشاملة لكل العناصر المتعلقة بالضريبة المؤجلة. وفي واقع المؤسسات الجزائرية، تبقى المعلومات المطلوبة من المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 يتم الإفصاح عنها بصفة جزئية، وذلك بدون شك لحدثة تطبيق النظام المحاسبي المالي، وغموض بعض النقاط، أو لتطبيق بعض المؤسسات الجزائرية الاستثناءات المنصوص عليها في المعيار رقم 12.

- (4) **White, Scot David, Deferred Tax Assets and Credit Risk, PhD dissertation, University of Tennessee, États-Unis, 2014.**

عالجت هذه الدراسة نسبة الأصول الضريبية المؤجلة من إجمالي الأصول وعلاقتها بمخاطر الائتمان تمثلت عينة الدراسة في الشركات التي تغطيها تصنيفات بورز الائتمانية المحلية طويلة الأجل للسنوات من 1993 إلى 2011. واعتمد الباحث على افتراض أن الأصول الضريبية المؤجلة قد تؤثر سلباً على جودة الميزانية العمومية للشركة عندما يتم تقييمها من منظور الدائن. وتوصل الباحث الى أن على المشاركين في سوق الائتمان دمج المخاطر المرتبطة بالأصول الضريبية المؤجلة في تقييمهم لمخاطر الائتمان بحيث أنه إذا انخفض الأداء المالي للمقترض، قد لا توفر أصول الضرائب المؤجلة أي قيمة للدائن الذي يسعى لاسترداد استثماراته، كما نبه الباحث الى أن نتائج دراسته تخضع لتصنيفات بروز الائتمانية وبالتالي قد تحد من تعميم نتائجها.

- (5) **Chytis, E Deferred Tax Assets from unused Tax Losses under the prism of Financial Crisis. International Conference on Business & Economics of the Hellenic Open University, Preveza, Greece, 2015.**

تبحث هذه الدراسة في تحديد العناصر المؤثرة على ظهور الضريبة المؤجلة أصول والضريبة المؤجلة خصوم وأثر هذا النوع من الضرائب على القوائم المالية



لعينة الدراسة التي تتكون من أربع وستين (64) شركة كبرى (14 مالية و50 شركة غير مالية) للفترة من 2005 الى 2012. توصلت هذه الدراسة الى أن حجم وتكوين واتجاه المراكز الضريبية المؤجلة تختلف اختلافا كبيرا من سنة إلى أخرى وبين الشركات المالية وغير المالية حيث توصلت الدراسة الى أن اجمالي الضرائب المؤجلة اصول في القطاع الصناعي اكبر بخمسة أضعاف من متوسط الضرائب المؤجلة أصول في القطاع المصرفي ويرجع السبب حسب الدراسة الى الخسائر المرحلة للأمام بالنسبة للقطاع الصناعي في مقابل انخفاض محفظة القروض في القطاع المصرفي بسبب الأزمة المالية، كما أن منافع الموظفين تعد أهم مصدر للأصول الضريبية المؤجلة، في حين أن الضرائب المؤجلة خصوم تنشأ بشكل رئيسي من فروق الاهتلاك بين الأساس المحاسبي والأساس الضريبي.

وخلص الباحث الى أن الخصائص الكمية والنوعية للضريبة المؤجلة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وان يتم تقييمها على محمل الجد من قبل جميع مستخدمي البيانات المالية (المستثمرين والمحليين والمقرضين وأسواق رأس المال، السلطات التنظيمية والرقابية). جميع الأطراف المعنية، كل لغرضهم، بخصوص تقديرات الأرباح المستقبلية كفاءة رأس المال المستثمر وحساب المخاطر المرتبطة برأس المال.

- **(6)Paseková, Marie, IMPACT OF REPORTING OF DEFERRED TAX ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT. JOURNAL OF SECURITY AND SUSTAINABILITY ISSUES, (2018)**

بحثت هذه الدراسة عن كيف يتم تقييم الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالضرائب المؤجلة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جمهورية التشيك وتقييم جودة معلومات هذه التقارير. تم إجراء البحث على شكل استبيان حول الاعتراف بالضريبة المؤجلة للمؤسسات التي تعد بياناتها المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية أو وفقاً لمعايير المحاسبة التشيكية، كانت نتائج الدراسة ان ما يقارب من 250 شركة من عينة الدراسة لا تعترف بالضرائب المؤجلة ضمن قوائمها المالية في حين تعترف بقية الشركات بحسابات الضرائب المؤجلة ضمن قوائمها المالية ويُرجع الباحثان أسباب عدم التوافق حول أهمية الضريبة المؤجلة والقناعة الناشئة عنها التي يُبرر الاعتراف بها وبأثرها على جودة القوائم المالية المقدمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية.

- **(7) Nwaorgu, All, DEFERRED TAX ACCOUNTING AND FINANCIAL PERFORMANCE, (2019)**

تمحورت الدراسة حول أثر محاسبة الضرائب المؤجلة على الأداء المالي للشركات المدرجة ضمن الشركات الزراعية في نيجيريا، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تصميم بحث بأثر رجعي باستخدام بيانات 4 شركات من أصل 5 شركات زراعية مدرجة في

البورصة النيجيرية. تمتد البيانات عبر 7 سنوات من سنة 2011 إلى سنة 2017 باستخدام الانحدار الخطي البسيط للمربعات الصغرى، وتوصلت نتائج الدراسة الى أن الضريبة المؤجلة لها علاقة إيجابية وهامة مع ربحية الشركات، وكشفت نتائج أخرى أن الضريبة المؤجلة ليس لها تأثير ذي دلالة إحصائية على التدفق النقدي وأرباح الأسهم من شركات الزراعة المدرجة في بورصة نيجيريا.

يلاحظ من الدراسات السابقة تنوعها وإمامها بمختلف جوانب الموضوع، واعتمادها على أساليب وأدوات متنوعة، لذا فقد لعبت دورا مهما في تعزيز هذه الدراسة التي تعتبر امتدادا لها، ومحاولة لإثراء الدراسات العربية في هذا التوجه، والتي تعتبر قليلة نسبيا، خصوصا في البيئة الجزائرية، إلى جانب تطبيق هذه الدراسة في البيئة الاقتصادية الجزائرية التي تعد بيئة نامية، وذات خصوصية عن البيئات الاقتصادية المتقدمة، إلا ان ما يميز دراستنا عن الدراسات الأخرى حسب اطلاع الباحث على الدراسات التي تمت في الجزائر كونها الوحيدة التي تناولت موضوع أثر الضرائب المؤجلة باستخدام دراسة قياسية لمجموعة مؤسسات جزائرية.

#### حدود الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم تحديد البيئة الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال مجموعة من المؤسسات نشط في مختلف الأماكن الجغرافية للجزائر وفي قطاعات مختلفة حيث شملت عينة الدراسة 12 مؤسسة جزائرية بين مؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي ومؤسسات خاصة

أما من حيث المجال الزمني فهذا النوع من الدراسات يعتمد على فترات زمنية طويلة نسبيا لذلك قمنا بإجراء هذه الدراسة للفترة 2014-2018.

#### منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال المسح المكتبي لمتغيرا الدراسة بالإضافة الى تحليل القوانين والمراسيم الخاصة بعناصر الموضوع، في حين تم الاعتماد على المنهج الاحصائي في الجانب التطبيقي من خلال اجراء دراسة قياسية باستخدام البرنامج الاحصائي EViews 10

#### هيكل البحث :

تضمنت هذه الدراسة أربعة فصول، الفصل الأول كان بعنوان مدخل الى معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي وشمل ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان معايير المحاسبة الدولية بينما كان المبحث الثاني بعنوان النظام المحاسبي المالي، المبحث الثالث بعنوان علاقة معايير المحاسبة الدولية بالنظام المحاسبي المالي.



أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان النظام الضريبي الجزائري حيث تضمن كذلك ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان ماهية النظام الضريبي الجزائري والمبحث الثاني بعنوان الضرائب والرسوم في النظام الضريبي الجزائري والمبحث الثالث بعنوان الضرائب المؤجلة بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي رقم 12 .

في حين كان الفصل الثالث بعنوان مختلف الحالات المنشئة للضريبة المؤجلة تضمن المبحث الأول الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية في حين كان المبحث الثاني بعنوان الحالات الخاصة بعناصر الأموال الخاصة أما المبحث الثالث فقد كان بعنوان الحالات الخاصة بعناصر الأصول.

وقد كان الفصل الرابع بعنوان أثر الضريبة المؤجلة على الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسات الاقتصادية حيث شمل المبحث الأول نموذج الدراسة اما المبحث الثاني فقد تضمن نموذج مطور للعائد على الأصول وعلاقة الضريبة المؤجلة به والمبحث الثالث تضمن نموذج عن إدارة الأرباح وعلاقة الضرائب المؤجلة به.

الفصل الأول : مدخل الى  
معايير المحاسبة الدولية  
والنظام المحاسبي المالي

## تمهيد:

إن الحاجة إلى وضع معايير محاسبية قد أملتها الضرورة العملية، فالمحاسبة ليست علما مجردا وبالتالي فهي بحاجة إلى حد أدنى من التوافق بين ممارسيها (المحاسبين) على مستوى بلد محدد أو إقليم معين أو حتى على مستوى العالم، وذلك حتى يكون تطبيقها أسهل وتكون معطياتها أكثر مصداقية وقابلية للمقارنة .

ويعتبر المرجع المحاسبي الدولي IFRS/IAS من أهم معايير المحاسبة وأكثرها تطبيقا على المستوى الدولي، وهذا ما جعل الجزائر تقوم بإعداد نظام محاسبي بدل المخطط المحاسبي الوطني والذي يعرف بالنظام المحاسبي المالي SCF حيث يتوافق مع المرجعية المحاسبية الدولية.

سننظر في هذا الفصل الى ثلاث مباحث هي كمايلي:

- المبحث الأول : يتضمن مدخل الى معايير المحاسبة الدولية واهميتها والهيئات التي تعنى بإصدار هذه المعايير
- المبحث الثاني: يتضمن النظام المحاسبي المالي والاطار التشريعي ومختلف المراسيم التي جاء بها هذا النظام بالإضافة الى الفروض والمبادئ المحاسبية لهذا الأخير
- المبحث الثالث: يتضمن علاقة النظام المحاسبي المالي بمعايير المحاسبة الدولية والحاجة التي أدت الى تبني هذا النظام

### المبحث الأول: معايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS:

في ظل التطورات والتغيرات التي شهدتها بيئة الأعمال وظهور مستخدمين جدد للقوائم المالية هم المستثمرين الأجانب الذين يعملون على توظيف أموالهم في مؤسسات ومشاريع استثمارية بهدف تحقيق أرباح وفوائد اقتصادية، حيث تواجههم عدة مشاكل من ضمنها صعوبة فهم وقراءة القوائم المالية المعدة وفق اسس ومبادئ مختلفة من بلد لآخر ومن هنا جاءت فكرة انشاء قواعد وأسس لإعداد القوائم المالية تتميز بالتوافق الدولي وتوحيد الممارسات المحاسبية بين الدول وتوجت هذه الفكرة بإصدار معايير المحاسبة الدولية IAS- IFRS

وستتطرق في هذا المبحث الى نشأة ومفهوم معايير المحاسبة الدولية وكذا الهيئات التي تعنى بإصدار هذه المعايير وأهميتها

### المطلب الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية

إن الحديث عن المعايير الدولية يجعلنا نقف أولاً على مفهوم المعيار، حيث يعتبر المعيار بمثابة قاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس للوصول الى معرفة شيء ما وتحديد ميزاته بدقة، كما يعتبر مفهوم المعيار ترجمة لكلمة ( Standard ) والتي تعني القاعدة، ويمكن اعتباره النمط الذي يتضمن القواعد والسياسات الملائمة للتطبيق والحكم والمقارنة من أجل تقييم الأداء في ظروف معينة .

أما محاسبيا فالمعيار عبارة عن بيان مكتوب تصدره هيئة محاسبية معينة ويتعلق بعنصر محدد من القوائم المحاسبية للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها وبموجبه يتم تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض أو كيفية التصرف والمعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال وعرض المركز المالي لتلك الوحدة، عادة ما يلقي هذا المعيار قبولاً عاماً على المستوى المحلي، الإقليمي و الدولي.

وتتضمن المعايير المحاسبية ما يلي:

• معايير اعداد التقارير المالية الدولية ( IFRS ).

• معايير المحاسبة الدولية ( IAS ).

فالمعيار المحاسبي يمكن اعتباره بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد وتحضير التقارير المالية ومن ثم البيانات الختامية للمنشأة لأنه لا بد من وجود مقاييس محددة لمساعدة المحاسب على أداء عمله. ويمكن اعتبار المعايير بمثابة إرشادات عامة تؤدي الى ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق، وبذلك تختلف المعايير عن

الاجراءات، فالمعايير لها صفة الارشاد العام او التوجيه بينما تنطبق الاجراءات للصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة<sup>1</sup>

ومن ناحية أخرى يقصد بكلمة المعيار في المحاسبة ( Accounting Standard ) المرشد الأساس لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات الى المستفيدين منها<sup>2</sup>

كما أن معايير المحاسبة لا يمكن أن تتصف بصفة الثبات أو عمومية الاستخدام نظراً لتغير الظروف الاقتصادية من وقت لآخر ومكان لآخر، فالمعايير أقل ثبات من المبادئ، وبسبب وجود علاقة بين الاعتبارات الاقتصادية والمعايير المحاسبية فإن عملية بناء المعايير المحاسبية تعد عملية مستمرة ولا يمكن التوصل الى معايير دولية قابلة للتطبيق في كافة النظم الاجتماعية والاقتصادية والمالية<sup>3</sup>

كما تم تعريف المعايير المحاسبية بأنها "مقاييس أو نماذج أو مبادئ أو إرشادات عامة تؤدي الى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق"<sup>4</sup>

وفي النهاية يمكن تعريف المعيار المحاسبي بأنه عبارة عن "بيان كتابي صادر عن هيئة محاسبية تنظيمية رسمية يتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية أو الأحداث أو الظروف التي لها تأثير على المركز المالي ونتائج الأعمال للمنشأة، كما يحدد أسلوب القياس، العرض، التصرف و الإفصاح المناسب للمعلومة المحاسبية"

## المطلب الثاني: نشأة معايير المحاسبة الدولية وأهميتها

### 1. نشأة معايير المحاسبة الدولية

شهدت بدايات القرن العشرين أولى المحاولات لوضع معايير محاسبية موحدة، حيث انعقدت عدة مؤتمرات دولية ساهمت إلى حد كبير في التأكيد على أهمية بناء وتطوير معايير محاسبية على المستوى الدولي، وانهقدت أولى هذه المؤتمرات سنة 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم خلال هذا المؤتمر بحث إمكانية توحيد القوانين والأنظمة المحاسبية على الصعيد الدولي<sup>5</sup>.

ثم توالى المؤتمرات والملتقيات الخاصة بدراسة الأنظمة المحاسبية كمايلي:

<sup>1</sup> عبد الرزاق قاسم الشحادة، نمر عبد الحميد السليحات، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2015، ص38

<sup>2</sup> لطفي أمين السيد أحمد، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص44.

<sup>3</sup> الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص87.

<sup>4</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان،

الأردن، 2008، ص34.

<sup>5</sup> حسين القاضي، حمدان مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011،

ص104-105.

- **المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني:** انعقد سنة 1926 في أمستردام، إضافة الى العدد الكبير من المشاركين التابعين للدولة المضيفة، حضر هذا المؤتمر مندوبون من كامل دول أوروبا تقريبا، إضافة الى الولايات المتحدة، كندا وأمريكا اللاتينية.

- **المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث:** تم انعقاده عام 1929 في نيويورك وتم من خلاله التطرق لثلاث مواضيع هي: الاستهلاك والمستثمر، الاستهلاك واعادة التقويم، السنة التجارية أو الطبيعية.

- **المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع:** تم انعقاده عام 1933 في لندن بمشاركة 90 مندوبا لـ49 منظمة محاسبية تمثل بدورها 22 دولة من بينها أستراليا، نيوزيلندا وبعض الدول الإفريقية إضافة الى حضور 79 زائرا من الخارج.

- **المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس:** تم انعقاده عام 1938 في برلين، شارك فيه 320 وفدا إضافة الى 250 مشارك من باقي أنحاء العالم.

- **المؤتمر المحاسبي الدولي السادس:** تم انعقاده عام 1952 في لندن، عرف المؤتمر حضور 2510 عضو من بينهم 1450 تابعين للمنظمات الراعية للمؤتمر في بريطانيا و196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.

- **المؤتمر المحاسبي الدولي السابع:** تم انعقاده عام 1957 في أمستردام، شارك في المؤتمر 104 منظمة محاسبية تابعة لـ40 دولة وحضره 1650 زائرا من الخارج و1200 عضوا يمثل البلد المضيف.

بالإضافة الى المؤتمرات التالية:<sup>1</sup>

- **المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن:** تم انعقاده عام 1962 في نيويورك بحضور 1627 عضوا من الولايات المتحدة بالإضافة الى 2101 من دول أخرى، وشارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة وقد قدم فيه 45 بحثا.

- **المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع:** تم انعقاده عام 1967 بباريس.

- **المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر:** تم انعقاده عام 1972 بحضور 4347 مندوبا يمثلون 59 دولة.

وقد جاءت هذه المؤتمرات نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين، مستثمرين، دائنين، نقابات، أجهزة حكومية ومنظمات دولية. حيث استهدفت

<sup>1</sup> سعدي يحيى، أوصيف لخضر، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب البلدية، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص06.

تشكيل منظمة تتولي وضع معايير محاسبية دولية وتهيئة المناخ الملائم لتطبيق هذه المعايير. وقد أسفر ذلك عن تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي تشكلت بتاريخ 23 يونيو 1973 اثر اتفاق الجمعيات المهنية للدول العشر الرائدة،<sup>1</sup> لتقوم بوضع معايير دولية تحكم مهنة المحاسبة وتعمل على تعزيزها وتنسيقها.

## 2. أهمية معايير المحاسبة الدولية:

تكمن أهمية المعايير المحاسبية في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الحصول على قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية تتصف بالملاءمة والموثوقية وتساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل المستخدمين والمعايير ضرورية للأسباب الآتية<sup>2</sup>

- توفير خاصية المقارنة للبيانات والمعلومات المنتجة تتطلب عملية اتخاذ القرارات المقارنة بين مجموعة من البدائل وهذه العملية تتطلب قوائم معدة وفق أسس موحدة وبما أن هدف المحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لصنع القرارات لذا فإن المعايير المحاسبية تسهل عملية المقارنة عن طريق توحيد الاسس التي تعد بموجبها تلك القوائم والتقارير المالية
- تقليل تكلفة معالجة البيانات المحاسبية، إن توحيد الاسس لإعداد التقارير المالية أمر غاية في الأهمية لمتخذي القرارات فإذا كانت التقارير المحاسبية معدة وفق أسس مختلفة ومتعددة عندئذ يحتاج متخذ القرار لطريقة معينة لتوحيد اسس اعدادها وهذا من شأنه أن يكلف متخذ القرار تكلفة اضافية لمعالجة هذه التقارير التي من الممكن الاستغناء عنها اذا كانت الاسس موحدة عن طريق معايير المحاسبة الدولية؛
- المساعدة على فهم المعلومات :غالبية مستخدمي التقارير للقوائم المالية لديهم قدرات محدودة في فهم المعلومات المحاسبية فإذا تم إعداد هذه التقارير وفق أسس غير موحدة يكون من الصعب على مستخدميها الاستفادة منها بشكل فعال وفي اجراء المقارنات بين الوحدات أو بين الفترات المالية للوحدة نفسها؛
- توفير الدعم المنطقي للممارسات المحاسبية :تستند المعايير المحاسبية الى مبررات منطقية وتشير الى نقاط التقاء المحاسبين حول مضمونها لأنها صادرة عن مؤسسات مهنية تتميز في أغلب الاحيان في الحياد الاقتصادي و المالي فالمعايير المحاسبية هي بمثابة نقطة الالتقاء بين الممارسين حتى وان كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة وبلدان مختلفة؛

<sup>1</sup> الدول العشر الرائدة في مجال المحاسبة آنذاك هي كل من استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>2</sup> عبد الرزاق قاسم الشحادة، نمر عبد الحميد السليحات، مرجع سبق ذكره، ص62

- توفير الدعم المعرفي لمتخذ القرار العالمي : للمعايير المحاسبية أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات فالمستثمر حتى يستثمر أمواله في مشروع معين لابد أن يقوم بإجراء المقارنات بين المشاريع التي من الممكن الاستثمار فيها في مختلف البلدان وما يسهل عمل المقارنة هو اتباع طرائق محاسبية موحدة عند اعداد التقارير والقوائم المالية وهذا ما توفره المعايير المحاسبية الموحدة.

### المطلب الثالث: الهيئات التي تعنى بإعداد ونشر المعايير المحاسبية

إن أهمية معايير المحاسبة الدولية جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تسعى الى وضع معايير للمحاسبة على المستوى الدولي لتوحيد الممارسات المحاسبية وتمثل هذه الهيئات في :

#### 1. لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB):

هي منظمة مستقلة تهدف الى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات و المؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، وقد تشكلت هذه اللجنة في عام 1973 إثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية الرائدة في كل من أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، إيرلندا و الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ عام 1983 شملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وابتداء من كانون الثاني 1996 صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة وابتداء من 1999 أصبحت اللجنة تضم 143 عضوا من 104 دولة يمثلون مليوني محاسب وقد شاع استخدام المعايير الدولية حتى من تلك المنظمات أو الدول التي لم تنضم الى عضوية اللجنة بعد.

وقد حددت أهداف اللجنة بما يلي:<sup>1</sup>

- صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها والتقيد بها في جميع أنحاء العالم

- العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية

وتحصل اللجنة على إيراداتها من بيع منشوراتها كما تتلقى دعما ماليا من الاتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المنظمات المحاسبية والشركات والمؤسسات وشركات التدقيق الكبرى. وتدار أعمال اللجنة من قبل مجلس يمثل 13 دولة يعينهم الاتحاد الدولي، بالإضافة الى ممثلين عن لجنة التنسيق الدولي لجمعيات المحللين الماليين واتحاد

1 حسين القاضي ، حمدان مأمون، مرجع سبق ذكره، ص 107



الشركات المسيطرة الصناعية في سويسرا والجمعية الدولية لمعاهد المدراء الماليين  
وهيئة معايير المحاسبة المالية في أمريكا (FASB)

وقد أسست اللجنة في عام 1995 المجلس الاستشاري الدولي من الأشخاص البارزين  
في المراكز الرئيسية في مهنة المحاسبة ومستخدمي القوائم المالية، ويتلخص دور  
المجلس الاستشاري في تعزيز قبول معايير المحاسبة الدولية وتعزيز مصداقية عمل  
اللجنة عموماً عن طريق:<sup>1</sup>

- إعادة النظر باستراتيجية وخطط المجلس والتعليق عليها؛
- إعداد التقرير السنوي حول فعالية المجلس في تحقيق أهدافه وفي تنفيذ أعماله؛
- تعزيز المشاركة في عمل اللجنة وقبولها من أوساط المهنة ومستخدمي القوائم المالية  
واتحادات العمال والأطراف الأخرى ذات العلاقة؛
- السعي في الحصول على التمويل اللازم لعمل اللجنة بشكل لا يضعف من استقلالها؛
- إعادة النظر بالموازنة والقوائم المالية للجنة (IASB).

### 1.1 إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية :

في سنة 1998 أنهت لجنة معايير المحاسبة الدولية برنامج عملها، لتبدأ بعدها بدراسة  
القضايا الراهنة والمستقبلية، حيث أنشأ مجلس اللجنة جهة لوضع إستراتيجية العمل  
لدراسة ما يجب أن تكون عليه هيكلية لجنة معايير المحاسبة الدولية واستراتيجيتها  
لمواجهة التحديات الجديدة. وقد أصدرت هذه المجموعة سنة 1998 ورقة نقاش بعنوان  
"تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية لمواجهة تحديات المستقبل" وقدمت مقترحاتها  
لتغيير هيكلية اللجنة، وبعد المناقشات تم إصدار التقرير النهائي، حيث وافق مجلس اللجنة  
في مارس سنة 2000 بالإجماع على دستور جديد لإعادة هيكلتها.<sup>2</sup>

وتميزت هذه المرحلة بموافقة الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية في العام  
2000 على قبول البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وذلك ضمن  
شروط تتعلق بإظهارها كمعلومات إضافية. كما عرفت هذه المرحلة تغيير اسم لجنة  
معايير المحاسبة الدولية IASC إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

<sup>1</sup> حسين القاضي ، حمدان مأمون، مرجع سبق ذكره

<sup>2</sup> ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي، تعريب: احمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، (2006): نظرية المحاسبة، دار المريخ  
للنشر، الرياض، السعودية، ص 118-120.

## 2. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC):

تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين عام 1977 بهدف تطوير ودعم مهنة مراجعة الحسابات ورفع درجة توحيد ممارسة المهنة من خلال إصدار أصول المراجعة الدولية.

كما يسعى الاتحاد الدولي للمحاسبين الى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها، ولتحقيق مهامه فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم، والعضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين مفتوحة لهيئات المحاسبة المعترف بها قانوناً أو بحكم الاجماع في أوطانها كمنظمات ذات أهمية لها سمعتها الحسنة في مهنة المحاسبة، وتشمل العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين العضوية في لجنة المعايير الدولية للمحاسبة .

ويضم الاتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل البحرين، مصر، العراق لبنان، المغرب، السعودية، تونس والاردن.<sup>1</sup>

## 3. مسار عملية إعداد معايير المحاسبة الدولية

تمر عملية إعداد أو تطوير معايير المحاسبة الدولية بستة مراحل أساسية تتمثل في ما يلي:

### 1.1.3. وضع الرزنامة:

يعقد مجلس معايير المحاسبة الدولية اجتماعاته لمناقشة الخطط والبرامج المستقبلية لتطوير معايير مستقبلية أو مراجعة معايير قائمة، حيث يأخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية في الاعتبار ما يلي:<sup>2</sup>

- الأهمية لمستخدمي المعلومات وموثوقية المعلومات التي يمكن أن تقدمها.
- ما إذا كان التوجيه الحالي متوفر.
- إمكانية زيادة التقارب.
- جودة المعايير التي يتم تطويرها

لمساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية على إعداد جدول أعماله في المستقبل، يطلب من طاقمه تحديد ومراجعة ورفع القضايا التي قد تستدعي انتباه مجلس معايير المحاسبة الدولية. كما قد تنشأ قضايا جديدة نتيجة لتغيير الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية يثير ويناقش البنود

<sup>1</sup> عبد الرزاق قاسم الشحادة، نمر عبد الحميد السليحات، مرجع سبق ذكره، ص52.

<sup>2</sup> <http://www.ifrs.org/How-we-develop-standards/Pages/Setting-the-agenda.aspx> consulé le10/02/2018

المحتملة في جدول الأعمال على ضوء تعليقات واضعي المعايير الأخرى وغيرها من الأطراف المعنية.

يستقبل مجلس معايير المحاسبة الدولية الطلبات المقدمة من الهيئات المكونة لتفسير، مراجعة أو تعديل المنشورات الموجودة، حيث يقوم الطاقم بالنظر في جميع هذه الطلبات، تلخيص القضايا الكبرى أو المشتركة التي أثرت، وتقديمها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية للنظر فيها وفي جدول أعماله.

### 2.3. اجتماعات مجلس معايير المحاسبة الدولية

مناقشات مجلس معايير المحاسبة الدولية للمشاريع المحتملة وقراراته باعتماد مشاريع جديدة تجري في الاجتماعات العامة. وقبل الوصول إلى مثل هذه القرارات على مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يشاور المجلس الاستشاري لمعايير التقارير المالية IFRS والجهات الأخرى لوضع معايير المحاسبة.

وفي إطار اتخاذ القرارات بشأن أولويات جدول أعماله، يراعي مجلس معايير المحاسبة الدولية العوامل المتصلة بمبادرات التقارب مع واضعي المعايير المحاسبية.

### 3.3. جدولة المشروع:

عند إضافة بند إلى جدول أعمالها، يقرر مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضا ما إذا كان إجراء المشروع لوحده أو بالاشتراك مع هيئات أخرى من واضعي المعايير المحاسبية، ويتبع المجلس الإجراءات القانونية الخاصة بكل حالة.<sup>1</sup>

بعد النظر في طبيعة القضايا ومستوى الاهتمام في أوساط الناخبين، يجوز لمجلس معايير المحاسبة الدولية إنشاء فريق تشاوري في هذه المرحلة. أين يتم اختيار فريق للمشروع من قبل اثنين من كبار أعضاء الجهاز الفني (مدير الأنشطة التقنية ومدير البحوث).

ويمكن أن يشمل فريق العمل أيضا أعضاء هيئات أخرى من واضعي المعايير المحاسبية، وذلك حسبما يراه مجلس معايير المحاسبة الدولية ملائما.

### 4.3.. تطوير ونشر ورقة مناقشة:

على الرغم من أن ورقة المناقشة ليست إلزامية، يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشرها عادة كأول نشرة عن أي موضوع رئيسي جديد لشرح القضية والتماس التعليق في وقت مبكر من الناخبين. عادة، ورقة مناقشة تضم ما يلي:<sup>2</sup>

- لمحة شاملة عن هذه المسألة

<sup>1</sup> <http://www.ifrs.org/How-we-develop-standards/Pages/Project-planning.aspx> consulé10/02/208

<sup>2</sup> <http://www.ifrs.org/How-we-develop-standards/Pages/Development-and-publication.aspx> consulé10/02/2018

- المقاربات الممكنة لمعالجة هذه المسألة
  - الآراء الأولية لمعديه أو مجلس معايير المحاسبة الدولية
- أوراق المناقشة إما أن تكون نتيجة لـ:
- مشروع بحث أجرته جهة أخرى واطعة للمعايير المحاسبية أو
  - كمرحلة أولى من مشروع جدول أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- في الحالة الأولى، ورقة المناقشة تم صياغتها من قبل جهة أخرى واطعة للمعايير وينشرها مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتناقش القضايا ذات الصلة بورقة المناقشة في اجتماعات مجلس معايير المحاسبة الدولية، ونشر مثل هذه الورقة يتطلب انتخاب أغلبية بسيطة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- أما اذا تضمنت ورقة المناقشة الآراء الأولية لمؤلفين آخرين، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية يستعرض مشروع ورقة مناقشة ثم يقدمها لاستقبال التعليقات العامة.

### 5.3. تطوير ونشر مسودة العمل:

- يعتبر نشر مسودة العمل خطوة إلزامية من الإجراءات القانونية الواجبة، فمسودة العمل هو الوسيلة الرئيسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية لاستشارة الجمهور<sup>1</sup>.
- على عكس ورقة مناقشة مسودة العمل تمثل اقتراح محدد في شكل معيار مقترح (أو التعديل على معيار قائم) حيث ان وضع مسودة العمل تتم بعد النظر في:

- بحوث وتوصيات الموظفين
- التعليقات التي وردت على أي ورقة مناقشة
- الاقتراحات التي قدمها المجلس الاستشاري IFRS والجماعات الاستشارية وواضعي المعايير المحاسبية، والناشئة عن دورات التعليم العام بعد الاجتماعات، حيث يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بصياغة مسودة العمل وينشرها للتعليق العام.

### 6.3.. تطوير ونشر المعيار:

- يتم وضع معايير التقارير المالية الدولية من خلال اجتماعات مجلس معايير المحاسبة الدولية، بعد النظر في التعليقات التي وردت على مسودة العمل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup><http://www.ifrs.org/How-we-develop-standards/Pages/Development-and-publication-of-an-exposure-draft.aspx> consulé10/02/2018

<sup>2</sup><http://www.ifrs.org/How-we-develop-standards/Pages/Development-and-publication-of-an-IFRS.aspx> consulé10/02/2018

بعد حل القضايا الناشئة عن مسودة العمل، لمجلس معايير المحاسبة الدولية يجب أن يقرر إذا كانت هناك حاجة لنشر المقترحات المنقحة للتعليق العام (من خلال نشر مسودة عمل ثانية)، بعد أخذه في عين الاعتبار ما يلي:

- تحديد القضايا الجوهرية التي برزت خلال فترة التعليق على مسودة العمل.
- تقييم وأخذ آراء الناخبين في ما إذا كانت مسودة العمل الأولى توضح بشكل كاف القضايا المطروحة.

فإذا قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية نشر المقترحات المنقحة لجولة أخرى من التعليقات في اجتماع مجلس معايير المحاسبة الدولية. فان الإجراءات القانونية الواجب إتباعها هي نفسها المتبعة لأول مسودة عمل.

أما إذا اقتنع مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه توصل إلى نتيجة بشأن القضايا المطروحة في مسودة العمل، فإنه يكلف الموظفين بصياغة المعيار.

### 7.3. مرحلة ما بعد إصدار (IFRS):

بعد إصدار معيار المحاسبة الدولي، يقوم موظفي وأعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية بعقد اجتماعات منتظمة مع الأطراف المعنية، بما في ذلك جهات وضع المعايير الأخرى، للمساعدة في فهم القضايا غير المتوقعة المرتبطة بالتنفيذ العملي والأثر المحتمل لمقترحاتهم.<sup>1</sup>

كما تقوم مؤسسة معايير المحاسبة الدولية بتشجيع الأنشطة التعليمية لضمان الاتساق في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

بعد مرور فترة زمنية مناسبة، يجوز لمجلس معايير المحاسبة الدولية النظر في بدء دراسات في ضوء:

- استعراضها لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.
- التغييرات في بيئة التقارير المالية والمتطلبات التنظيمية
- تعليقات كل من المجلس الاستشاري، لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية، وواضعي المعايير.

<sup>1</sup><http://www.ifrs.org/How-we-develop-standards/Pages/Procedures-after-an-IFRS-is-issued.aspx>  
consulé12/02/2018

## المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي SCF

قامت الجزائر بإعداد مشروع جديد في مجال التوحيد المحاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وهو الزامي بداية من سنة 2010 بهدف وضع اداة تتكيف مع البيئة الإقتصادية الجديدة والتي جاءت نتيجة الإصلاحات الإقتصادية والمالية ومحاولة الجزائر الدخول في الإقتصاد الدولي من خلال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية، إضافة الى العمل على تلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية.

وسنتطرق من خلال هذا المبحث الى أسباب تبني هذا النظام ومفهومه اضافة الى أهدافه مروراً الى الإطار التشريعي والتصوري للنظام المحاسبي المالي مبادئه و المفاهيم التي جاء بها هذا النظام

### المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

جاء النظام المحاسبي المالي بعد فشل المخطط المحاسبي الوطني في حل الحديد من الإشكاليات المطروحة على مستوى المهنيين والممارسين لمهنة المحاسبة وكذا للتحتمية الدولية لدخول الأسواق العالمية.

#### 1. مفهوم النظام المحاسبي المالي

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07 / 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 حيث عرف المحاسبة المالية بأنها:

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"<sup>1</sup>

على ضوء هذا التعريف يمكن معرفة خصائص المحاسبة المالية على الشكل التالي:<sup>2</sup>

- نظام للمعلومة المالية حيث يركز على المفهوم المالي اكثر من المفهوم المحاسبي؛
- كشوف تعكس بصدق المركز المالي، نشاط ومعاملات الكيان؛
- معلومات يمكن قياسها عددياً ( رقمياً ) تتكون من معطيات عديدة قابلة للقياس النقدي؛
- تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية وفق المعايير الدولية؛

<sup>1</sup> وزارة المالية، القانون رقم 07 / 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، عدد 2007، 25/11/74، الجزائر، المادة 3، ص: 3.

<sup>2</sup> سعد بوراوي، الأسس ومبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجديد مع الإشارة الى حالة التقارب مع الاطار الفكري ل IAS/IFRS ، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي الجديد في ظلل معايير المحاسبة الدولية تجارب وتطبيقات وأفاق 17 - 18 جانفي 2010 ،معهد العلوم الاقتصادية،المركز الجامعي الوادي ص 09

- قياس أداء ونجاعة الكيان من خلال جدول حسابات النتائج؛
- قياس وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية اي قدرة الكيان على توليد النقدية وما يماثلها؛
- يتم اعداد الكشوف المالية في نهاية السنة اي نهاية الفترة المحاسبية ( مبدأ الدورية ).

## 2. أهداف النظام المحاسبي المالي:

إن النظام المحاسبي المالي يضم في طياته معظم خصائص معايير المحاسبة الدولية حيث تظهر بشكل واضح ومنسجم ضمن قواعد ومبادئ المرجع الجديد بما في ذلك النقاط التالية<sup>1</sup>:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليوكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛

<sup>1</sup> مراد آيت محمد، سفيان أبحري، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر " تحديات وأهداف "، مداخلة في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية ،IAS-IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009، ص5

- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الإقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- استفادة الشركات متعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.

### 3. أهمية النظام المحاسبي المالي:

من أجل الدخول في الاقتصاد الدولي والاندماج فيه وضمان حرية التجارة الدولية باتت الأهمية واضحة للنظام المحاسبي المالي في الجزائر والتي يمكن إبرازها في ما يلي :<sup>1</sup>

-يؤدي إلى اقتصاد الجهد والزمن والتكلفة في عملية الإصلاح المحاسبي بالاعتماد على معايير محاسبية معترف بها دوليا؛

-النظام المحاسبي المالي متوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، وبالتالي فهو قريب من التطبيقات العالمية المتطورة ومتكيف مع الاقتصاد الحديث بإنتاجه لمعلومة مالية ذات جودة، ويؤدي ذلك إلى تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة العالمية، من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ موحدة أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر؛

- النظام المحاسبي المالي الجديد يأتي لسد الثغرات بوضع أدوات ملاءمة لجمع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للقانون التجاري الجزائري، تلك الأدوات معتمدة دوليا وستفضح كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد من خلال تشديد الرقابة على حسابات المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري؛

-يعرف النظام المحاسبي المالي بوضوح قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، بما يسهل من عملية التحقق من الحسابات ومراقبتها، كما يحتوي على إطار تصوري يتضمن المبادئ والفرضيات والاتفاقيات، وكذلك على قواعد واضحة تضمن مزيد من التناسق وتقلل من عدم الفهم كما كان عليه المخطط الوطني للمحاسبة؛

- يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات وكذلك التسيير في المؤسسات، بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا ويؤدي بالتالي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية؛

<sup>1</sup> محمد أمين بربري، عبد القادر بكحيل، تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأثر ذلك على النظام الضريبي، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 06-05أفريل، 2013، ص3-4.



- سيعزز النظام المحاسبي المالي من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، بعد توفيق المحاسبة في الجزائر مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة واقتصاد السوق؛

- يساعد على إنشاء وظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال والتمويل للمؤسسات، بما يؤدي إلى زيادة دور الأسواق المالية في الاقتصاد الوطني على حساب احتكار البنوك في تمويل الاقتصاد، ويعمل ذلك على تشجيع الادخار والخص وانشاء شركات مساهمة مقيدة في البورصة، لأن إنتاج معلومة مالية موثوق بها عالميا في الأسواق المالية يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات؛

- يشجع الاستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من المستثمرين وسهولة القراءة من المحللين الماليين.

### المطلب الثاني: الإطار التشريعي المتضمن النظام المحاسبي المالي:

قامت الدولة الجزائرية بتصميم نظام محاسبي مالي جديد يمكن من تحقيق الهدف المنتظر من القوائم المالية بفعالية ويهدف الى الاستفادة من مزايا تطبيق المعايير المحاسبية من جهة، وكذا تفادي سلبيات المخطط المحاسبي من جهة ثانية،<sup>1</sup>

### 1. القانون رقم 11-07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي:

قد حدد المشرع الجزائري النظام المحاسبي المالي وفق القانون 11-07 المؤرخ في 2007/11/25. المتضمن النظام المحاسبي المالي، ويهدف هذا القانون إلى تحديد الخطوط العريضة لمضمون النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه.<sup>2</sup>

حيث اشتمل هذا القانون على سبعة فصول احتوت الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة تناولت لأول مرة موضوع التوطيد المحاسبي، كما تضمن هذا القانون تعريفا للمحاسبة يوضح ويعكس المقاربة المالية التي اعتبرت على أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية،

<sup>1</sup> محمد رمزي جودي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 06، ديسمبر، 2009، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 77،

<sup>2</sup> محمد الحبيب مرحوم، إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، دراسات غير منشورة، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2011/2012، ص 23.

يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية على الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية<sup>1</sup>.

كما تضمن القانون كذلك لأول مرة مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة المالية باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى معالجة بموجب معيار أو تفسير، وكما أدخل هذا النظام مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين الذي نص عليه التنظيم<sup>2</sup>.

حيث تم تأجيل تطبيق النظام المحاسبي المالي الى غاية 01 جانفي 2010 بعد ان كان مقرر تطبيقه مع بداية سنة 2009 وهذا حسب التغيير الذي أحدثه قانون المالية التكميلي لسنة 2008<sup>3</sup>

كما تضمن هذا القانون عشر احالات على نصوص تنظيمية وهي كالآتي<sup>4</sup>:

- المادة رقم 05: تعالج المحاسبة المالية المبسطة
- المادة 07 : تناولت الاطار التصوري
- المادة رقم 08 : حول المعايير المحاسبية
- المادة رقم 09 : مدونة الحسابات ومضمونها وقواعد سيرها
- المادة رقم 22 : مسك الضبط اليومي للنفقات والايرادات
- المادة رقم 24 : مسك المحاسبة عن طريق الاعلام الالي
- المادة رقم 25 : محتوى وطرق اعداد الكشوف المالية
- المادة رقم 30 : حالت استثنائية تختلف فيها السنة عن 12 شهر
- المادة رقم 36 : شروط وكيفيات وطرق واجراءات إعداد ونشر الحسابات المجمعة

<sup>1</sup> مداني بن بلغيث، استعراض النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، دروس في المحاسبة المالية، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، أكتوبر 2010، ص1.

<sup>2</sup> بوعلام صالح، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، دراسات غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009/2010، ص3:

<sup>3</sup> وزارة المالية، الأمر رقم 08-02 مؤرخ في 24 جويلية 2008، المتضمن قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية عدد 42، 2008، الجزائر، المادة، 62، ص19.

<sup>4</sup> 2 عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي "دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص119.

- المادة رقم 40 : كفيات اخذ التقدير والطرق المحاسبية بعين الاعتبار ضمن الكشوف المالية .

**2. المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي:**

يهدف المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 إلى تحديد كفيات تطبيق أحكام القانون رقم 11-07 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، تطرق المرسوم إلى أهمية الإطار التصوري وأهدافه، شرح الطرق والمبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية، تعريف الأصول والخصوم والأموال الخاصة، الأعباء والمنتجات والمعايير المحاسبية التي تعالجها، عناصر القوائم المالية وكيفية عرضها وحالات عرض الحسابات المدمجة والمركبة ، المحاسبة المبسطة وعناصر قوائمها المالية

**3. المرسوم التنفيذي 110-09 المؤرخ بتاريخ 7 أبريل 2009 المحدد لشروط وكفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي:**

احتوى المرسوم على الإجراءات التنظيمية التي تطبقها الكيانات وذلك عندما تكون محاسبتها ممسوكة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، وعندما تساهم هذه الأنظمة في إثبات تسجيل محاسبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وتمسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي كما في الحالة العادية (عدم إدخال الأنظمة)، سواء من حيث وجوبية الدعامة الثبوتية والإجراءات الشكلية الأخرى ( عدم الشطب والتعديل والحذف وتعريف الكيان... )، وكذلك إجراءات حفظ البيانات والمعطيات المحاسبية

**4. القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها:**

يحتوي هذا القرار على ثلاث ملاحق الملحق الاول يحدد قواعد التقييم ومحاسبة الاصول والخصوم والاعباء والنواتج ومحتوى الكشوف المالية وطريقة عرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ويحدد الملحق الثاني نظام المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة ، اما الملحق الثالث فيحوي معجما يتضمن تعاريف المصطلحات التقنية المحاسبية

يقسم هذا القرار الى أربعة أبواب تحتوي على :

- الباب الأول: قواعد تقييم الأصول والخصوم، الأعباء والإيرادات وإدراجها في الحسابات؛

- الباب الثاني: عرض الكشوف المالية

- الباب الثالث: مدونة الحسابات وسيرها

- الباب الرابع: المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة<sup>1</sup>

5. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

حدد هذا القرار الأسقف التي تسمح للكيانات بتطبيق مرجعية النظام المحاسبي المالي التي تعتمد على محاسبة مالية مبسطة تستند على فرضية الخزينة، على عكس المحاسبة المالية التي تستند على فرضية الالتزام، وتضمن هذا القرار تفصيل هذه الأسقف مع الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة النشاط الممارس من طرف الكيان، عدد مستخدميه المؤجرين بوقت كامل ومبلغ رقم الأعمال المحقق سنويا، وسيتم توضيح هذه الأسقف في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي<sup>2</sup>

6. التعليم رقم 02 الصادرة بتاريخ 29/10/2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي:

تتضمن هذه التعليم الطرق والإجراءات الواجب اتخاذها لأجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ويكون قد تم التأكد من وزارة المالية- المجلس الوطني للمحاسبة على بدء تطبيقا لنظام المحاسبي المالي ابتداء من تاريخ 01 جانفي 2010، ولقد تضمنت التعليم بالخصوص مبادئ عامة حول الانتقال بحيث يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 وكأن الكيانات أوقفت حساباتها استنادا للنظام المحاسبي المالي، وبالنتيجة فإن هذا النظام يطبق بأثر رجعي<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:

يعد الإطار التصوري من بين الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي حيث تضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري إطارا تصوريا الذي يمكن اعتباره حسب (FASB) على أنه "عبارة عن نظام متماسك يتكون من أهداف ومبادئ أساسية مرتبطة ببعضها تؤدي معايير فنية ، وتبين طبيعة ودور وحدود المحاسبة والقوائم المالية ، حيث تمثل الأهداف النهائية التي تصبو إليها المحاسبة التي لها الحظ الوافر في الاستفادة من امتيازات كثيرة عند وجود إطار تصوري للمحاسبة مهيكلة بطريقة جيدة".

احتوى الإطار التصوري للنظام لمحاسبي المالي على مجال التطبيق ومجموعة الخصائص النوعية التي يجب توافرها في المعلومة المالية أثناء إعداد القوائم المالية، إضافة إلى المبادئ والاتفاقيات المحاسبية الواجب احترامها والتي تشكل في مجموعها

<sup>1</sup> عمر لشهب ، مرجع سبق ذكره ص 122-123.

<sup>2</sup> محمد الحبيب مرحوم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

<sup>3</sup> عمر لشهب ،مرجع سبق ذكره ص 124-125.

المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تحظى بصفة القبول العام، وتضمن كذلك مفاهيم لكل من الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات، وحدد مجموعة من القواعد التنظيمية للمحاسبة وسير الحسابات والتي يجب الإلتزام بها ومراعاتها من طرف جميع الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفقا لهذا النظام<sup>1</sup>

## 1. فرضيات النظام المحاسبي المالي:

تعتبر فرضيات نظرية المحاسبة الإطار العام الذي يوجه هذه العملية في التعامل مع المشاكل المرتبطة ببيئة المحاسبة أو التي تتفاعل معها ، بحيث يحتوي الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي على فرضيتين لإعداد القوائم المالية هما:<sup>2</sup>

### 1.1. محاسبة التعهد (أساس الاستحقاق):

يشترط وفق هذه الفرضية أن تسجل العمليات والأحداث دون انتظار وقت التسديد أو القبض النقدي. مع مراعاة الأحكام النوعية المتعلقة بالوحدات الصغيرة وتتم محاسبة آثار المبادلات وغيرها من الأحداث على أساس الحقوق المثبتة عند حدوث المبادلات أو الأحداث وليس عند تدخل التدفقات النقدية الموافقة، والتي تعرض في البيانات المالية الخاصة بالسنوات المالية التي تلحق بها.

### 2.1. إستمرارية الإستغلال:

يتم إعداد القوائم المالية إنطلاقا من فرضيتين، الأولى أن النشاط يعتبر مستمرا والثانية المؤسسة لا تنوي إيقاف النشاط أو تخفيضه بصفة معتبرة خلال المستقبل المنظور.

## 2. مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

نصت المادة 4 من القانون 07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 أن الكيانات الآتية ملزمة بمسك المحاسبة المالية<sup>3</sup>:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري ؛

- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

<sup>1</sup> محمد عجيلة وآخرون، أبعديات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 06-05 أبريل، 2013ص3-4.

<sup>2</sup> جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص: 13، 12.

<sup>3</sup> لجنة منشورات الصفحات الزرقاء العالمية، النظام المحاسبي المالي الجديد، متيجة للطباعة، براق، الجزائر، 2010ص: 10.

- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي  
كما يمكن للكيانات الصغيرة أن تمسك محاسبة مالية مبسطة تسمى بمحاسبة الخزينة  
وتتضمن وضعية السنة المالية، حسابات النتائج للسنة المالية وجدول تغيرات الخزينة  
خلال السنة المالية، وذلك خلال سنتين متتاليتين وأن لا يتعدى رقم أعمالها وعدد  
مستخدميها الأسقف التالية:<sup>1</sup>

### 1.2. النشاط التجاري:

- رقم الأعمال 10 ملايين دينار.

- عدد المستخدمين 9 وأجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

### 2.2. النشاط الإنتاجي والحرفي:

- رقم الأعمال 6 ملايين دينار.

- عدد المستخدمين 9 وأجراء.

### 3.2. نشاطات الخدمات ونشاطات أخرى:

- رقم الأعمال 3 ملايين دينار.

- عدد المستخدمين 9 وأجراء.

كما نصت المادة 02 من القانون 07/11 على أنه يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون  
الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.<sup>2</sup>

### 3. الخصائص النوعية للقوائم المالية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة  
للمستخدمين، وحسب الرسوم التنفيذية 156-08 فيجب ان تتوفر المعلومات الواردة في  
الكشوف المالية على الخصائص النوعية التالية<sup>3</sup>

<sup>1</sup> وزارة المالية، قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لأسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، عدد 2009، 19، الجزائر، المادة 2، ص:91.

<sup>2</sup> وزارة المالية، قانون رقم 11/07، مرجع سبق ذكره، ص 3.

<sup>3</sup> وزارة المالية، المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 مايو 2008، الجريدة الرسمية، العدد 27 المادة 8-11، ص 12.

### 1.3 الملاءمة:

هي تأثير المعلومات على القرار الذي سيتم اتخاذه، وبعبارة أخرى فإنه إذا كان للمعلومة تأثير على عملية إتخاذ القرار فإن هذه المعلومة تكون ملاءمة لذلك، اي إذا غيرت المعلومة من توقعات متخذ القرار فإن المعلومة تؤدي إلى تغيير الاحتمالات بالنسبة للنتائج المتوقعة والتي سبق لمتخذ القرار تحديدها<sup>1</sup>.

ومن العوامل المحددة لخاصية الملاءمة :

**1.1.3 الاهمية النسبية :** حيث تعتبر المعلومات هامة نسبيا اذا كان حذفها او تحريفها يمكن ان يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية ، وتتوقف الاهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقرر في ظل الظروف الخاصة بحذفه او تحريفه<sup>2</sup>.

**2.1.3 القيمة التنبؤية أو التأكيدية :** ويكون للمعلومات دور تنبؤي اذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والاداء المتوقع للمؤسسة في الفترات القادمة وبقدرة المؤسسة في مواجهة الاحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة<sup>3</sup>.

### 2.3 القابلية للمقارنة :

ويقصد بها امكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات اخرى سابقة لنفس المنشأة ، أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من اجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار و التمويل وتتبع اداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى

وتقتضي خاصية المقارنة<sup>4</sup>:

4. الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى

5. الثبات في اسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى

<sup>1</sup> محمد سليم وهبه، البيانات المالية و معايير المحاسبة الدولية، مجلة المحاسب المجاز، العدد 23، الفصل الثالث، 2005 لبنان، ص:2.

<sup>2</sup> علي عبد الصمد عمر ،حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص199-200.

<sup>3</sup> محمد ابو نصار ،جمعة حميدات ، مرجع سبق ذكره ص 8.

<sup>4</sup> محمد ابو نصار ،جمعة حميدات مرجع سبق ذكره ص 10.

### 1.2.3 الصورة الصادقة :

حتى تكون المعلومة المالية موثوقة يجب ان تعبر بصدق عن العمليات المالية والاحداث الاخرى التي حدثت في المنشأة والظواهر التي تعبر عنها وتصورها وتعبر المعلومة المالية بصدق عن العمليات والاحداث والظروف اذا كانت :  
كاملة ،ومحايدة ، وخالية من الأخطاء كما لا يمكن ان تتحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود ان تتحقق لأقصى قدر ممكن

6. وتقتضي خاصية كمال المعلومة المالية ان تعبر عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الاحداث التي يتم التعبير عنها بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية .

7. وتعني خاصية الحياد أن تكون المعلومة المالية غير متحيزة ، بحيث لا يتم اعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الاطراف الأخرى.

8. أما خاصية الخلو من الأخطاء يقصد بها ان لا تكون هناك اخطاء أو حذف في وصف وبيان الاحداث الاقتصادية، ولا يوجد اخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها.<sup>1</sup>

### 3.3 القابلية للفهم او الوضوح

هي خاصية ضرورية في المعلومات الواردة في القوائم المالية وتعني القدرة على الفهم مباشرة من قبل المستخدمين، هذا يفترض ان المستخدمين لديهم معرفة مناسبة بالأنشطة التجارية والاقتصادية والمحاسبية، ولديهم الارادة لدراسة المعلومات بشكل سريع الى حد معقول .

مع ذلك ، فالمعلومات المتعلقة بمسائل معقدة والتي يجب ادراجها في القوائم المالية بفعل ملائمتها لاحتياجات اتخاذ القرارات الاقتصادية من المستخدمين، لا يجب استبعادها بحجة انها صعبة الفهم من قبل بعض المستخدمين.<sup>2</sup>

### 4. المبادئ والمفاهيم المحاسبية الأساسية للنظام المحاسبي المالي:

#### 1.4 المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمناً مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 9.

<sup>2</sup> علي عبد الصمد عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص 199



**1. استمرارية النشاط:** يجرى إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تتعدد إلى أساس مختلف في مثل هذه الحالة المؤسسة معبرة بالإفصاح عن ذلك.

**2. الدورة المحاسبية :** عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/ 02/ وتنتهي 12 /31/ كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ لإدخال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ 12 31/ إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مختلفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا.

**3. استقلالية الدورات :** إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.

**4. الوحدة الاقتصادية:** تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.

**5. الوحدة النقدية:** أي تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملحق، إذا ما كان لديها تأثير مالي على الصورة العامة.

**6. مبدأ استمرارية الطرق:** أي أن نفس الطرق المطبقة في دورة سابقة تطبق في الدورة المالية وكل تغيير لا بد أن يبرر في الملحق.

**7. مبدأ المساس بالميزانية الافتتاحية:** يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.

**8. الصورة الصادقة :** يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة، وفي هذه الصورة لا بد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة، وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق.

**9. مبدأ الأهمية النسبية :** تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه المؤسسة، غير

<sup>1</sup> عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد، 01 ديسمبر، 2014 الجزائر، ص 87، 88.

انه يجوز جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة

**10. مبدأ الحيطة والحذر :** ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف يجب على المحاسبة المالية أن تستجيب لمبدأ الحيطة والحذر، لان ذلك يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع والأحداث في ظروف الشك قصد تفادي الأخطار التي من شأنها أن تثقل المؤسسة بالديون. إن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

**11. مبدأ عدم المقاصة:** لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والأعباء في حساب النتيجة، والهدف من هذا المبدأ هو منع فقدان المعلومة المالية لقيمتها، خاصة في حالة الإفلاس، غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلاً تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صافي.

**12. مبدأ التكلفة التاريخية:** تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة. بخلاف ذلك فإنه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) وفي حالات خاصة، مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية. لكن هذا المبدأ لقي العديد من الانتقادات من طرف الكتاب والمحاسبين، وتزداد حدة هذه الانتقادات في حالة الارتفاع في مستويات التضخم

**13. مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، وإظهار الكشوف المالية لكل الأصول المراقبة من قبل المؤسسة حتى ولو لم تكن مالكة لها قانوناً.<sup>1</sup>

## 2. المفاهيم المختلفة للنظام المحاسبي المالي

هناك مفاهيم جديدة جاء بها النظام المحاسبي الجديد من خلال مواد المرسوم التنفيذي 08-156 أهمها:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر، برج بوعريبيج، الجزائر، 2009ص7.

<sup>2</sup> وزارة المالية، مرسوم تنفيذي رقم 08-156: مرجع سبق ذكره.ص 13-14.

## 1.2. الأصول

هي عبارة عن الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع إقتصادية مستقبلية، والحصول على منافع إقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول، وتتكون الأصول من<sup>1</sup>:

### 1.1.2 الأصول الجارية (المتداولة) وتحتوي على:

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو إستهلاكها في إطار دورة الإستغلال العادية؛

- الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات التجارية أو لمدة قصيرة والتي يتوقع تحقيقها خلال 12 شهرا؛

- السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع إستعمالها لقيود.

### 2.1.2 الأصول غير الجارية (غير المتداولة) وتحتوي على:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية إحتياجات أنشطة الكيان مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية؛

- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال 12 شهرا من تاريخ الإقفال.

## 2.2 الخصوم

تشمل الخصوم الإلتزامات الحالية والناجمة عن الأحداث الإقتصادية الماضية ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد، وينتظر الحصول على منافع إقتصادية، وتضم الأصول الجارية التي يتوقع تسويتها أو تسديدها خلال دورة الإستغلال العادية، وتصنف باقي الخصوم على أنها غير جارية، ويمكن الملاحظة من خلال هذا التعريف أن مؤونات الأخطار والمؤونات القانونية لا تعتبر عنصرا من عناصر الخصوم.

### 1.2.2. الأموال الخاصة

تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية (الخصوم المتداولة وغير المتداولة).

<sup>1</sup> سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، دراسات غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2012ص:66-67.

### 3.2 الإيرادات

تتمثل الإيرادات في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار زيادة الأصول أو النقصان في عناصر الخصوم خلال السنة المالية

### 4.2 الأعباء:

تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض الأصول أو في شكل ظهور أو ارتفاع الخصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الإهلاكات أو الإحتياطات وخسائر القيمة، أي أن الأعباء تمثل انخفاض في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية.

### 5.2 النتيجة الصافية :

تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها ، ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو المنتوجات.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث : علاقة معايير المحاسبة بالنظام المحاسبي المالي

سنتناول في هذا المبحث علاقة معايير المحاسبة الدولية وكذا مفهوم التوافق والتوحيد المحاسبيين بالإضافة الى مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية.

### المطلب الأول: التوافق والتوحيد المحاسبي

بدأت محاولات إيجاد التوافق المحاسبي الدولي من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية، فقد واجهت العديد من الشركات التي تبحث عن رأس المال خارج أسواقها المحلية، وكذلك المستثمرون الراغبون في تنويع استثماراتهم عالميا العديد من المشاكل بسبب الفروق المحاسبية الدولية من حيث المقاييس المحاسبية، الإفصاح والمراجعة.

**1. التوافق المحاسبي الدولي :** ويقصد به الاحتكام لجملة من المعايير المحاسبية، تحظى بصفة القبول الدولي، ويهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية، أي أن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين كل الدول، والممارسة المحاسبية التي يفترض أن تكون متجانسة بين المؤسسات. ومع أن توافق الأنظمة المحاسبية يدفع إلى توحيد شروط المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في إطار التجمعات الاقتصادية الدولية، إلا أنه يطرح عدة استفسارات حول طبيعة المؤسسات الملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية

<sup>1</sup> شعيب شنوف مرجع سبق ذكره ص 33.

ومدى قدرتها على تبني الممارسات الجديدة، خاصة وأنها مكلفة وثقيلة وتتطلب تضافرا للإمكانيات المادية والبشرية<sup>1</sup>.

كما يعرف التوافق المحاسبي بأنه "محاولة جمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة، وهي تشمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها". وفقا لـ "Colasse. B" يمكن تعريف التوافق المحاسبي بأنه مسار مؤسستي يهدف إلى التقريب بين المعايير والأنظمة المحاسبية الوطنية، وبالتالي تسهيل مقارنة القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات في الدول المختلفة. وقد اعتبر التوافق المحاسبي على أنه مسار موجه لتعظيم انسجام التطبيقات المحاسبية، بالحد من مستوى تغيراتها، على العكس من التوحيد الذي يعد بمثابة مسار تفرض من خلاله مجموعة صارمة من القواعد. و اعتبر التوافق المحاسبي أيضا على أنه مسار لا رجعة فيه خاصة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، التي يجب أن تتمكن بموجبه من رفع أهم الحواجز التي تعيق المقارنات الدولية، حتى وإن كانت المقارنة الكاملة مستحيلة<sup>2</sup>.

### 1.1 مزايا التوافق المحاسبي :

تتمثل أهم مزايا التوافق المحاسبي الدولي فيما يلي<sup>3</sup>:

- تحسين عملية إتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين ؛
- إمكانية مقارنة القوائم المالية يساعد المستثمر على تقدير الإستثمارات المرتقبة في الأسواق المالية الأجنبية، مما يؤدي إلى تقليل الأخطار الممكن حصولها ؛
- توفير الوقت والمال الذي يبذل حاليا في توحيد وتجميع المعلومات المالية المختلفة؛
- إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية الدولية، وزيادة الثقة في صدق القوائم المالية ؛
- إمكانية تقييم الشركات العالمية لمقدرتها على الدخول إلى أسواق رأس المال في مختلف البورصات العالمية؛
- يساعد التوافق المؤسسات المعدة للقوائم المالية على خفض تكاليف الإستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية، خاصة فيما يتعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسة التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية
- إنجاح عملية التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات بمختلف فروعها، وقياس أدائها بناءً على التدابير التي تحكم شروط التسيير وقابلية المعلومات للمقارنة ؛

<sup>1</sup> مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص 11

<sup>2</sup> صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص110.

<sup>3</sup> Bernard Colasse, Harmonisation Comptable Internationale, dans en cyclopédie de Comptabilité, Contrôle de Gestion et Audit, Economica, Paris, 2000, P 757.

- تمكن المؤسسات من إستغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات إستثمار أو إدماج مؤسسات أخرى أو مراقبتها.

## 2. التوحيد المحاسبي

يعد التوحيد المحاسبي وظيفة ملازمة لطبيعة التحول الذي يميز النظام الاقتصادي لكونها تضيف صبغة نظامية على المعلومات المحاسبية التي يكون هذا النظام بحاجة إليها.

يمكن تعريفه على أنه نظام محاسبي موحد تتمثل أهدافه في توفير المعلومات اللازمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة على مستوى الفروع الاقتصادية، وربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات الوطنية، بالإضافة إلى تسهيل عملية جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها<sup>1</sup>.

ويقصد بالتوحيد المحاسبي كذلك تطبيق لغة محاسبية موحدة للمصطلحات والقواعد بهدف تسهيل الاتصال بين مختلف الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية والمهتمين بالمحاسبة<sup>2</sup>

### 1.2 أهداف التوحيد المحاسبي

يعتبر التوحيد والتبسيط والتميز من الأهداف المرتبطة بعملية التوحيد المحاسبي، والذي يهدف لضمان توافق القوائم المالية وذلك من خلال:

- توحيد السياق المحاسبي والذي يمثل سلسلة الإنتاج التي تبدأ من مستندات ووثائق الإثبات وتنتهي إلى القوائم الختامية، ويهدف التوحيد في هذه المرحلة إلى الرفع من إنتاجية المصالح المحاسبية من خلال إتباع معايير تتحرى الدقة ؛
- توحيد القوائم المالية الختامية والتي تحمل الإجابة على مختلف إحتياجات الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية، وحتى تتم الإجابة على أكبر قدر ممكن من إحتياجاتهم ينبغي على معايير المحاسبة أن تكون مرنة وقابلة للتفسير ؛
- كما تهدف المحاسبة الدولية إلى إرساء قواعد متوافقة لإعداد ونشر المعلومات المحاسبية بما يضمن الشفافية في العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة، وكذا تسهيل إمكانية المقارنة عبر الزمن ومع مؤسسات أخرى من نفس القطاع ؛
- حصول الدولة على معلومات متجانسة حول المؤسسات الاقتصادية بهدف فرض رقابة إقتصادية وجبائية، وتنظيم النشاط الاقتصادي ؛
- تشجيع الإستثمار الأجنبي، وهذا من جراء قابلية الحسابات للقراءة من طرف المحليين الماليين والمستثمرين الأجانب.

<sup>1</sup> شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 19.

<sup>2</sup> مداني بن بلغيث مرجع سبق ذكره، ص 100.

## المطلب الثاني: أسباب التوجه نحو النظام المحاسبي المالي

يهدف هذا النظام المحاسبي المالي الجديد لوضع أداة تتكيف مع البيئة الجديدة التي تولدت من خلال الاصلاحات الاقتصادية والتي بدأت مع الارتباطات الجديدة للجزائر وبشكل خاص الدخول في شراكة مع الاتحاد الاوروبي وتقدم المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة وإضافة الى ذلك فهي تهدف لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري، وخاصة المستثمرين الوطنيين والدوليين هذين الاخيرين قد مارسا ضغطا اقتصاديا على السلطة العمومية لتعجيل عملية اصلاح المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-75 بحيث نجد العديد من الشركات الدولية العاملة في قطاع المحروقات رغم العقود المبرمة بينها وبين شركة سوناطراك على استعمال المخطط المحاسبي الوطني في المعالجة المحاسبية الا اننا في الواقع العملي نجد غير ذلك<sup>1</sup>.

### 1. النظام المحاسبي المالي و التحول الى اقتصاد السوق:

لقد تم استعمال المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-75 بداية من جانفي 1976 اجباريا في مؤسسات والذي وضع ليستجيب لاحتياجات الاقتصاد الاشتراكي وخصائصه ولم يتغير رغم ان الجزائر اتجهت نحو اقتصاد السوق لذلك فقد اصبح المخطط PCN لا يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة خصوصا وأن الجزائر قد فحت المجال للاستثمار الأجنبي مع هذا التوجه من بداية تسعينات القرن الماضي وظهور قوانين الاصلاحات الاقتصادية والخصوصة ما ادى ذلك الى دخول العديد من الشركات الدولية للاستثمار في الجزائر<sup>2</sup>.

### 2. حتمية الانتقال:

بما أن المخطط المحاسبي الوطني الجزائري نسخة 35-75 وضع حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط ولتحقيق أهداف هذا الاقتصاد أي وضع لتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية ومع تحول الجزائر الى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وانشاء برصة الجزائر وفتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص ، هذه التحولات تحتم على الجزائر توفير معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة وكذلك بالنسبة للمقرضين ،كذلك فان هذا المرور يتطلب أدوات ووسائل جديدة تتلاءم مع الظروف الراهنة للعولمة وللمعايير المحاسبية الدولية ،بداية من الخصائص النوعية للمعلومات المالية الى التقارير المالية المعدة لغرض عرضها على المستثمرين والمقرضين على وجه الخصوص وفي الوقت المناسب من أجل اتخاذ قرارات رشيدة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2008، ص 13

<sup>2</sup> شعيب شنوف، مرجع سابق ص 15

<sup>3</sup> شعيب شنوف، مرجع سابق ص 18



### 3. اضافة الى مجموعة من الأسباب يمكن حصرها في<sup>1</sup>:

- تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى دور منظم.
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الاقتصادي للبلاد.
- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة.
- أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تغطي على النظرة الاقتصادية.
- أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة والحذر بصفة مبالغ فيها عوضاً لمبدأ الصورة الوافية بحثاً على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس.

#### المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية

اعتمد المشروع السابع للنظام المحاسبي المالي والمعد سنة 2006 ليكون النسخة النهائية المقبولة والتي سوف تم تطبيقها في الجزائر، وتجسد ذلك بإصدار القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، والمتتبع يجد أن النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية كما هي في جانفي 2005، غير أن المعايير المحاسبية الدولية من ذلك الوقت شهدت عدة تغييرات وتعديلات مما يجعل فجوة الاختلاف بين معايير المحاسبة وبين النظام المحاسبي المالي تتوسع شيئاً فشيئاً بمرور الزمن، فجميع التعديلات التي شهدتها المعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 2005 غير متضمنة في النظام المحاسبي المالي، وهنا يطرح التساؤل حول الأسلوب والمنهجية المعتمدة من قبل المجلس الوطني للمحاسبة من أجل مواكبته لمختلف التغييرات التي تطرأ على الساحة الدولية بخصوص هذا الشأن.

سوف نحاول تبين مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية وواقع تطبيقه كالاتي:<sup>2</sup>

- من ناحية المفاهيم ومجال التطبيق و المعالجة المحاسبية، أن محتوى النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية قد يتفق أو يختلف معها. ففي حين أن النظام المحاسبي المالي يطبق إجبارياً في كل المؤسسات ذات الشكل القانوني (مؤسسات خاضعة للقانون التجاري و التعاونيات)، فإن معايير المحاسبة الدولية كذلك تطبق إجبارياً في الشركات

<sup>1</sup> جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، متيجة للطباعة، براق، الجزائر، 2010، ص: 11.

<sup>2</sup> بودلال علي، واخرون، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة البليدة يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص14-15.



المدرجة في البورصة ،أما الشركات الأخرى تبقى مخيرة نظرا لغياب القوة الإلزامية لمعايير المحاسبة الدولية .

و بالتالي يوضح خضوع النظام المحاسبي المالي للقانون التجاري بينما لا ترتبط معايير المحاسبة الدولية بأية تشريعات خاصة.

- النظام المحاسبي المالي يتفق مع المعايير من ناحية الجهات المستعملة للمعلومات المحاسبية خاصة الفئات الرئيسة كالمستثمرين الحاليين و المحتملين المسيرين، المقرضين و الحكومة و دوائرها المختلفة.

- تتفق المبادئ و الفروض المحاسبية المعتمدة في النظام المحاسبي المالي مع تلك المقررة في المفاهيم النظرية لمعايير المحاسبة الدولية ،غير أن طريقة التقييم وفقا للتكلفة التاريخية جعلت الطريقة الأساسية للتقييم أما الطرق الأخرى مثل (طريقة القيمة العادلة) فإن استعمالها منحصر في تقييم بعض العناصر مثل الأدوات المالية، أو وفق إعادة التقييم القانونية أو بتوفر شروط معينة كما هو الحال بالنسبة للأصول المعنوية. من أجل خدمة كل مستعملي القوائم المالية الختامية و مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر فعالية، لقد حدد النظام المحاسبي المالي خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية الختامية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستعملها تتطابق مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية.

حيث تهدف القوائم المالية الختامية حسب النظام المحاسبي المالي أو معايير المحاسبة الدولية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي ،ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة و التدفقات النقدية للمؤسسة ،و على هذا الأساس فإن القوائم المالية الختامية الأساسية هي الميزانية الختامية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة جدول تغير الأموال الخاصة أو حقوق الملكية، ملحق يبين الطرق المحاسبية المتبعة و يوفر معلومات مكتملة وتوضيحية

- أما من ناحية عناصر القوائم المالية، فقد اتفق النظام المحاسبي المالي مع جل المفاهيم المصدرة من قبل معايير المحاسبة الدولية، حيث استعمل مصطلح المراقبة في تعريفه للأصول بدلا من مفهوم الملكية و هذا ما ينسجم مع المقاربة الاقتصادية، عرف حقوق الملكية (أو الأموال الخاصة) على أنها صافي الأصول بعد حذف خصومها الجارية و غير الجارية، وهو المفهوم المالي لرأس المال. كما تطابقت تعاريف الإيرادات و الأعباء، إلا إلغاء مفهوم البنود غير العادية عند عرض جدول حسابات النتائج حسب المعايير.

كما أخذ النظام المحاسبي المالي بالتعريف الشامل للخصوم الذي تبنته معايير المحاسبة الدولية، إذ يقوم هذا التعريف على مفهوم الالتزام الحالي الذي يستلزم عادة من المؤسسة تخليها عن موارد تتضمن منافع اقتصادية من أجل الوفاء بالتزاماتها نحو أطراف أخرى،

ولو تم قياس بعض هذه الخصوم عن طريق التقدير و لكن بدرجة معقولة، كما هو حال المخصصات لمدفوعات يجب أدائها لتغطية التزامات مترتبة عن خطط تقاعد العاملين مثلا من جهة أخرى من حيث المعالجة المحاسبية والحلول المقترحة، نلاحظ أن عرض الأصول و الخصوم يتم بنفس طريقة معايير المحاسبة الدولية من خلال شكل الميزانية وطرق عرض عناصرها. فتقدم الميزانية في شكل قائمة أو في شكل جداول، ترتب الأصول حسب درجة سيولتها أما الخصوم فترتب حسب درجة الاستحقاق، و حسب مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر الجارية و غير الجارية.

وتصنيف الأعباء بنفس كيفية التصنيف حسب ، معايير المحاسبة الدولية حيث تصنف وفق طبيعتها أو وفق الوظائف، ويتعين حسب التصنيف الوظيفي تقديم بيانات ملحة توضح طبيعة الأعباء وخاصة مخصصات الإهلاكات و مصاريف العاملين. جدول التدفقات النقدية يخضع لنفس كيفية العرض حسب، معايير المحاسبة الدولية إذ يتكون من التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة أثناء الدورة المالية و حسب مصدرها، سواء تدفقات نقدية متعلقة إما بالاستغلال أو بالاستثمار أو بالتمويل. تقييم المحزونات، التنازل عن الاستثمارات، قروض الإيجار، وإعادة تقييم القيم الثابتة المعنوية يتم وفق نفس الشروط المحددة من طرف IAS/IFRS .

فتقييم المحزونات إما بطريقة الوارد أولا الصادر أولا أو بطريقة التكلفة المتوسطة المرجحة. عند التنازل عن الاستثمارات وبيعها يتوقف حساب الإهلاك بمجرد اتخاذ قرار التنازل عن الاستثمار. ويتم حساب الإهلاك إلى غاية تاريخ التنازل الفعلي. قروض الإيجار وتكاليف التطوير يتم تسجيلها ضمن عناصر الأصول، وإعادة تقييم القيم الثابتة المعنوية يمكن في حال وجود سوق نشطة خاصة بالقيم المعنوية، تمكن من معرفة القيمة العادلة. يتحقق الإيراد من بيع السلع أو تقديم الخدمات بتوفر نفس الشروط والضوابط المحددة من طرف معايير المحاسبة الدولية. حيث يتحقق الأول عند تحويل المنافع و الأخطار المنتظرة من الشيء محل البيع إلى الغير، و إمكانية تحديد سعر البيع والتكاليف المتعلقة بعملية البيع بدقة. و يتم الاعتراف بالثاني اعتمادا على نسبة إنجاز تقديم الخدمات بتاريخ القوائم المالية، إن كان بالإمكان قياسها بموثوقية.

من خلال ما سبق يتبين لنا النقاط التي يتقارب فيها النظام المحاسبي المالي من معايير المحاسبة الدولية كذلك فإن خصوصيات الاقتصاد الجزائري اثرت على التقارب بينهما

كما ان هناك بعض المجالات لم يتم معالجتها ضمن معايير المحاسبة الدولية أو لم تظهر كمعيار محاسبي دولي، في حين تم معالجتها في النظام المحاسبي المالي الجزائري ومنها<sup>1</sup>:

- تنظيم ومسك المحاسبة
- مدونة الحسابات وكيفية عملها
- الحالة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة جدا
- كما أن الاطر المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي حدد مبدأ الوحدة المحاسبية ومبدأ الوحدة النقدية وهي مبادئ لم تحدد بوضوح في معايير المحاسبة الدولية
- المعايير المحاسبية لا ترتبط بأية قيود خاصة أو بمحيط وطني

### خلاصة

بدأ التفكير الجدي في السعي إلى التوحيد المحاسبي أو على الأقل التوافق بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية سنة 1904، وهو ما تجسد فعلا من خلال الاجتماع الذي ضم أكبر الدول الاقتصادية سنة 1973 بإنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية بـ لندن كهيئة عالمية تهتم بالتوحيد المحاسبي من خلال إصدار معايير محاسبية دولية IAS تعطي التوجيهات والإرشادات عن كيفية المعالجة المحاسبية التي تلقى القبول العام وبدأت مواضيع المعايير تصدر تدريجيا إلى غاية 2001 أين رأى القائمون على الهيئة إعادة هيكلتها بغرض تحسين أدائها وتغيير تسمية المعايير إلى معايير إعداد التقارير المالية IFRS والتي بدورها واصلت في التطرق إلى مختلف المواضيع ذات الأهمية للممارسين مع العلم أن المعايير تتعرض للتعديل أو حتى الإلغاء إذا أصبحت غير صالحة وتعويضها بمعايير جديدة.

أما بالنسبة للجزائر فبعد تبينها المخطط الوطني المحاسبي PCN منذ 1975 وما يحمله من مبادئ وأفكار تخص تلك المرحلة، ومع دخول المحاسبة العالمية، كان لزاما عليها التأقلم مع التغييرات الجديدة وخاصة للانتقادات الكبيرة التي أصبح يعاني منها المخطط الوطني المحاسبي، حيث بدأ التفكير في بداية سنوات 2000 في نظام جديد سمي النظام المالي المحاسبي يستنبط مبادئه وأفكاره بصفة كبيرة من معايير المحاسبة الدولية، صدر من خلال قوانين أهمها القانون 07-11 المتضمن النظام المالي المحاسبي، ويعطي للمؤسسات والمهنيين حولا متطورة للكثير من الإشكالات التي عانوا منها سابقا، تم بداية سريان العمل به منذ 1/1/2010 كنظام محاسبي .

<sup>1</sup> حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة باتنة، 2008-2009، ص198.

# الفصل الثاني : النظام الجبائي الجزائري

### تمهيد:

تتعدد الأنظمة الضريبية وتتنوع باختلاف العناصر والمعطيات المكونة لها، حيث تنتم الأنظمة الضريبية في الدول المتقدمة بتفوق كبير للضرائب المباشرة التي تطبق في شكل ضريبة عامة على الدخل، في حين نجد بالنسبة للدول النامية أن الضرائب غير المباشرة أي الضرائب المفروضة على الإنفاق وكذا الرسوم الجمركية هي التي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الضريبية الإجمالية للدولة.

ويتأثر النظام الضريبي بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية وبالأهداف التي تحددها السلطة الحاكمة، وتسعى إلى تحقيقها من خلاله، وبذلك نجد أن النظام الضريبي لا يقتصر على كونه مجموعة قواعد قانونية وأصول فنية تحدد وعاء الضريبة ومعدلها والإعفاءات المختلفة المتعلقة بها ومراحل تحققها وجبايتها، بل هو أيضا عبارة عن إجمالي العناصر الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في سبيل تبني قواعد قانونية تتلاءم مع النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

يظم هذا الفصل ثلاث مباحث كمايلي:

المبحث الأول: تضمن ماهية النظام الضريبي وكذا الإصلاح الضريبي ودوافعه

المبحث الثاني: تضمن هذا المبحث اهم الضرائب والرسوم في البيئة المحاسبية الجزائرية

المبحث الثالث: يتضمن هذا المبحث الضريبة المؤجلة بين معيار المحاسبة والنظام الضريبي الجزائري .

## المبحث الاول : النظام الضريبي الجزائري

تنشأ النظم الجبائية وفقا لمقومات ودعائم إقتصادية واجتماعية وسياسية خاصة، فتتطور دوما وفقا للمحيط الذي تنشأ فيه فتؤثر فيه وتتأثر به ساعية إلى تحقيق أهداف معينة، وفي هذا يكمن الاختلاف في النظم الجبائية وهيكلها من دولة إلى أخرى حسب طبيعتها وخصوصيتها فأصبح لكل دولة نظام جبائي خاص بها، وعلى غرار باقي دول العالم أصبح للجزائر نظاما خاصا بها لا يختلف كثيرا عن باقي الأنظمة.

سنتناول في هذا المبحث مفهوم النظام الضريبي الجزائري وخصائصه ودوافع اصلاحه وكذا بنيته مرورا بأهم الضرائب والرسوم في هذا النظام اضافة الى العلاقة بينه وبين الأنظمة الأخرى واهدافه.

## المطلب الأول: ماهية النظام الضريبي الجزائري

### 1. مفهوم النظام الضريبي:

قبل ان نحدد النظام الضريبي الجزائري يجب تقديم بعض التعاريف عن النظام الضريبي، وقد اختلفت التعاريف المحددة للنظام الضريبي، فالبعض يرى أن مفهوم النظام الضريبي يتراوح بين مفهوم ضيق ومفهوم واسع

**المفهوم الواسع** " النظام الضريبي هو مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي تؤدي إلى كيان (أو وجود) ضريبي معين وهذا الأخير يشمل الواجهة الحسية للنظام فهو يختلف من دول متقدمة اقتصاديا عن دول متخلفة"<sup>1</sup>

**المفهوم الضيق** " النظام الضريبي يعني مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاقتطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحويل"<sup>2</sup>

وعُرف النظام الضريبي على انه الإطار الذي ينظم مجموعة، الضرائب المتكاملة والمتناسقة التي يتم تحديدها استنادا إلى أسس اقتصادية ومالية وفنية وفي ضوء اعتبارات سياسية اقتصادية اجتماعية وإدارية<sup>3</sup>

ومن خلال ما سبق من تعاريف ومفاهيم فيمكن إعطاء تعريف شامل للنظام الضريبي، حيث يعرف على انه مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة ( ضرائب نوعية، ضرائب دخل، ضرائب ثروة، ضرائب موحدة، ضرائب جمركية .... الخ ) تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها وتمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين

<sup>1</sup> يونس أحمد بطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص19.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشاوي، "اقتصاديات الضرائب"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص323.

<sup>3</sup> صلاح زين الدين، الإصلاح الضريبي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 46 .

الضريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية ومذكرات تفسيرية تسعى لتحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبية بصفة عامة وأهداف النظام الضريبي بصفة خاصة<sup>1</sup>

أما النظام الضريبي الجزائري فقد عرف عدة تغيرات نظرا للتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفتها البيئة المحيطة به لكن مع اثر ازمة النفط في سنة 1986 شكلت لجنة وطنية للإصلاح الضريبي سنة 1987 حيث قدمت بعد سنتين تقريرا مفصلا حول الإصلاح الضريبي والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1992<sup>2</sup>، حيث تم ادراج عدة ضرائب كان الهدف منها هو اصرار الدولة على المضي في ارساء قواعد ايدولوجية جديدة تهدف الى بناء اقتصاد وطني متكامل قائم على قاعدة متينة متطورة وقادرة على اشباع الحاجات العامة للمواطنين ومحقق للاستقلال المالي المنصوص عليه والمدرج في الميثاق الوطني في بابه السادس " ضمان الاستقلال المالي للدولة " <sup>3</sup>.

## 2. خصائص النظام الضريبي الجزائري

تتمتع النظم الجبائية في الدول النامية بعدة خصائص تميزها عن النظم الجبائية في الدول المتقدمة، وذلك راجع الى اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في هذه الدول، وتتمثل تلك الخصائص في الآتي<sup>4</sup>:

- انخفاض حصيللة الضرائب حيث انها لا تزيد في المتوسط %15 من الدخل القومي، بالمقابل نجد أنها تصل في الدول المتقدمة أكثر من % 30 من الدخل القومي، ويرجع انخفاض الحصيللة الضريبية لانخفاض الدخل القومي نتيجة ضعف الإنتاج مما ينعكس على انخفاض الدخل الفردي؛
- سيادة القطاع الزراعي الذي يعاني من مشاكل متعددة على القطاعات الإنتاجية الأخرى، لذا يستفيد القطاع الزراعي من تخفيض ضريبي؛
- ضعف القطاع الصناعي بالإضافة إلى سيطرة الشركات الأجنبية التي تستفيد من إعفاءات ضريبية ضخمة قصد تشجيعها على الاستثمار.

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان ،شكري رجب العشماوي ، النظم الضريبية ، مدخل تحليلي تطبيقي، مكتبة وطبعة الاشعاع الفنية، ص 14.

<sup>2</sup> وسيلة الطالب، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية حالة الجزائر، جامعة البليدة، مذكرة ماجستير تخصص نفود مالية وبنوك، 2004 ص116.

<sup>3</sup> رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص469.

<sup>4</sup> ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2003، ص 22-23.

اختلال هيكل النظام الضريبي حيث تغطي الضرائب غير المباشرة والتي يبلغ معدل حصيلتها من 60% إلى 80% من الحصيلة العامة للضرائب، بينما في الدول المتقدمة نجد الضرائب المباشرة تهيمن على هيكل النظام الضريبي

- ضعف الضرائب المباشرة بسبب تدني الدخل وعدم قيام المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تتحمل الاقتطاع الضريبي

- صعوبة تحصيل الضريبة وانتشار التهرب الضريبي، وذلك بسبب قلة الوعي الضريبي وانخفاض كفاءة الإدارة الضريبية

## المطلب الثاني : دوافع الإصلاح وبنية النظام الضريبي الجزائري

### 1. دوافع الإصلاح

لم يكن النظام الضريبي المتبع قبل إصلاحه سنة 1992 ذو فعالية لمواكبة المستجدات والمتغيرات الجديدة الأمر الذي دفع السلطات الاقتصادية في الجزائر إلى القيام بإصلاح ضريبي من شأنه إعطاء أهمية أكبر للجباية العادية بعد تراجع الجباية البترولية، وهو ما أدى إلى إجراء إصلاحات عميقة على النظام الضريبي الجزائري، تتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الجزائر للمرور إلى اقتصاد السوق هناك العديد من الدوافع التي عجلت بالقيام بالإصلاح الضريبي من أهمها<sup>1</sup>:

#### 1.1 الأزمة البترولية:

لقد كان الاقتصاد الجزائري يعتمد على إيرادات الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، مما جعلها تتأثر بتقلبات أسعار البترول التي تحكمها السوق العالمية، وبانخفاض أسعار البترول بداية من سنة 1986 انخفضت نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الدولة، ولم يستطع النظام الضريبي السابق تعويض هذا النقص في إيرادات الدولة من خلال إيرادات الجباية العادية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، كان أثرها عميقا على المجتمع الجزائري مما دعا إلى البحث عن نظام ضريبي جديد يكون مرنا ويستطيع توفير إيرادات جبائية، لتدعيم الميزانية والتحرر من الارتباط بأسعار البترول التي قد لا تعرف الاستقرار.

<sup>1</sup> كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، الشلف، 2008، ص 326، 325



## 2.1 عدم استقرار النظام الضريبي:

تميز النظام الضريبي بكثرة التغييرات التي أدت إلى عدم استقراره، فمثلا شهد معدل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية تغييرا ملحوظا ويتضح ذلك كما يلي:

- 60% قبل تاريخ 1986/01/01؛

- 50% من تاريخ 1986/01/01 إلى 1986/12/31؛

- 55% من 1987/01/01 إلى 1988/12/13؛

- 50% من 1989/01/01 إلى 1991/12/31؛

لقد تجسد تغير النظام في تطور المعدلات الضريبية بالإضافة إلى إلغاء بعض الضرائب وإنشاء ضرائب أخرى جديدة.

## 3.1 ضعف التشريع والإدارة الضريبية:

يقوم التشريع الضريبي على مجموعة من القوانين التي كتبت بصياغات ضعيفة ومفككة تفسح المجال لتفسيرات وتأويلات متباينة، وتساعد على التهرب مما جعلها تفقد فعاليتها واستجاباتها للحاجات والأغراض المالية الحديثة. كما يتبين لنا أن ضعف الإدارة الضريبية لدينا لا يعادله سوى ضعف التشريع الضريبي، حيث تعاني الإدارة الضريبية من قلة الإمكانيات التي أثرت بشكل كبير على تخفيض الحصيلة الضريبية

## 4.1 نظام ضريبي غير متوازن:

عدم توازن النظام الضريبي لهيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الجبائية وإهمال الجباية العادية، الأمر الذي يفسر طبيعة الإصلاحات السطحية العشوائية التي عرفها النظام، خاصة منذ أزمة البترول سنة 1986 إضافة إلى سيادة الضرائب غير المباشرة من إجمالي الجباية العادية، فاختلال النظام الضريبي جعله غير قادر على مسايرة المستجدات أمام تحول معظم الدول إلى نظام اقتصاد السوق.

## 5.1 ضعف العدالة الضريبية:

يتميز النظام الضريبي الجزائري بابتعاده عن العدالة الضريبية، ويتضح ذلك من خلال العناصر التالية:

- إن طريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على بعض المداخل دون الأخرى، ويترتب على ذلك

- اختلاف إمكانية التهرب الضريبي بعكس المداخل الأخرى التي تبقى لها إمكانية التهرب الضريبي قائمة.

- إن الضرائب المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي وليس التصاعدي، علما أن المعدل النسبي لا يراعي حجم الدخل فهو يفرض بنفس النسبة على جميع مستويات الدخل، ويترتب على ذلك إجحاف في حق الدخول الضعيفة.

- إن النظام الضريبي السابق يحتوي على ضرائب نوعية لا تراعي الوضعية العامة للمكلف، ومن ثم فهي تبتعد عن المقاييس العادلة لفرض الضريبة.

- اختلاف المعاملة الضريبية بين المؤسسات الجزائرية والشركات الأجنبية، فنجد مثلا المؤسسات الجزائرية تخضع للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمعدل، %50 بينما مؤسسات الأشغال العقارية الأجنبية تخضع لمعدل، %8 أما المؤسسات الأجنبية لتأدية الخدمات فتخضع لاقتطاع من المصدر للضريبة على الأرباح غير التجارية بنسبة %24.

## 2. بنية النظام الضريبي الجزائري في ظل الاصلاحات

شهد الاقتصاد الجزائري في مطلع التسعينات تحولات جوهرية في بنيته نتيجة الانتقال في النمط الاقتصادي، كما لا يمكن اجراء اصلاحات عميقة دون تأهيل المحيط الاقتصادي والمالي ولاسيما فرض بيئة ضريبية ملائمة لذلك المحيط، ولهذا السبب قامت الجزائر بإصلاحات جذرية في النظام الضريبي المطبق في سنة 1992 انعكاسا للتغيرات الايديولوجية المحيطة به على المستوى المحلي والدولي.

إن النظام الضريبي الجزائري بعد الاصلاحات اصبح يعتمد على خمسة (5) قوانين ضريبية تعتبر الركائز الاساسية له ويتم تحيينها بشكل دوري عن طريق مستجدات قوانين المالية كما تم تدعيمه بقانون الاجراءات الجبائية المستوحى من القانون 01-21 الصادر في 2001/12/22 المتضمن لقانون المالية لسنة 2002 والذي ساهم بقسط وافر في كيفية التعامل مع كل المراحل الخاصة بالضريبة من البحث عن الاوعية الضريبية الى كيفية التحصيل مع مجالات اخرى كالرقابة والمنازعات الجبائية، وعليه فالتشريعات الضريبية أصبحت مجسدة في ستة (6) قوانين جبائية وهي<sup>1</sup>:

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- قانون الضرائب غير المباشرة

- قانون الرسم على رقم الاعمال

- قانون الطابع

- قانون التسجيل

<sup>1</sup> الياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011، ص 6.

- قانون الاجراءات الجبائية

### المطلب الثالث: أهداف النظام الضريبي وكذا العلاقة بين النظام الضريبي وهيكلة النظام الاقتصادي

يمكن أن يؤثر النظام الاقتصادي السائد في بلد ما على اختيار النظام الضريبي الملائم، إذ تختلف الاقتصاديات من حيث ارتكازها على بعض القطاعات التي تعتبر كقطاعات محرّكة للاقتصاد كحال القطاع النفطي في الجزائر، كما أن القطاعات الاقتصادية لا تعرف نفس درجة النمو في كل الاقتصاديات، وهذا الوضع هو الذي يدفع السلطات الحكومية على الارتكاز على بعض قطاعات النشاط لتحقيق أكبر عائد ضريبي، كما أن ضعف بعض قطاعات النشاط يدفع بالسلطات إلى البحث عن تنشيطها وترقيتها باستخدام الضريبة<sup>1</sup>

للنظام الضريبي عدة أهداف متعددة ومتنوعة يمكن تصنيفها كما يلي<sup>2</sup>:

#### 1- أهداف مالية تتمثل في:

- توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة.

- تحصيل الضريبة بأقل تكلفة ممكنة، ويقصد بتكلفة التحصيل ما تتكبده كل من الإدارة الضريبية والموالين من أعباء في سبيل تقدير وربط وتحصيل الضريبة وتسوية الاعتراضات التي قد تنشأ عند فرض تلك الضريبة.

#### 2- أهداف اقتصادية تتمثل في :

- الانعاش الاقتصادي لقطاعات معينة، أي كأداة لتنمية وتشجيع بعض المشروعات الاقتصادية الأساسية من خلال الحوافز الضريبية والاعفاءات؛

- تفادي الأزمات والمشاكل الاقتصادية، إذ تستخدم الضريبة في الحد من التوسع ؛

- الاقتصادي غير المرغوب فيه سواء على مستوى قطاع معين أو على مستوى الاقتصاد القومي وذلك من خلال فرض ضرائب إضافية أو زيادة معدلات الضرائب الحالية ؛

- استخدام الضريبة لتثبيت تكاليف المعيشة، وذلك بتبني سياسة الاعفاءات الضريبية التي تنقرر لذوى الدخل المنخفضة ، وتخفيض الضرائب على السلع الضرورية وزيادتها على السلع الكمالية

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره ، ص: 14.

<sup>2</sup> وفاء يحي أحمد حجازي، المحابة الضريبية، 2005، ص 20-21.

### 3- أهداف اجتماعية ومن أهمها:

- تنظيم وإعادة توزيع الدخل أي عدم السماح بتركز الثروة بأيدي فئة أو طبقة محدودة من افراد المجتمع، ومن وسائل ذلك الضرائب التصاعدية والضرائب الاضافية على الدخل .
- تشجيع بعض الأنشطة الاجتماعية مثل الأنشطة التعاونية والعلمية من خلال الاعفاءات الضريبية وتقديم المنح والاعانات الحكومية.

#### المبحث الثاني: بعض أنواع الضرائب والرسوم في النظام الضريبي الجزائري

بعد الإصلاحات الجبائية الأخيرة أصبح النظام الضريبي الجزائري يتكون من مجموعة ضرائب ورسوم رئيسية. من خلال هذا المبحث سنتعرض للضرائب الجديدة التي تضمنها الإصلاح الضريبي لعام 1991 بمحاولة تصحيح الاختلالات التي تضمنها النظام الضريبي السابق هذه الضرائب والرسوم تتمثل في:

الضريبة على الدخل الإجمالي: IRG بما فيها الضريبة على الدخل الإجمالي الخاصة بالمرتبات والأجور.

الضريبة على أرباح الشركات: IBS

الضريبة الجزافية الوحيدة: IFU

الرسم على القيمة المضافة: TVA.

الرسم على النشاط المهني: TAP

**المطلب الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)**

#### 1- الضريبة على الدخل الإجمالي

تأسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية، 1991 والتي نصت عليها المادة الأولى من قانون المالية لسنة 2009 على أن : " تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي للمكلف بالضريبة<sup>1</sup>"

من خلال التعريف السابق يتبين لنا أن الضريبة على الدخل الإجمالي تتضمن العناصر التالية:

1- ضريبة سنوية بحيث تفرض الضريبة مرة واحدة في السنة.

<sup>1</sup> وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون المالية لسنة 2009-2010، المادة 1، ص 17.

- 2- ضريبة وحيدة حيث أنها تفرض على كافة الأرباح الصافية الإجمالية التي يحققها الشخص الطبيعي من مختلف نشاطاته
- 3- تفرض على الأشخاص الطبيعيين فقط دون الأشخاص المعنويين الذين يخضعون للضريبة على أرباح الشركات.
- 4- تفرض على الدخل الصافي الإجمالي وهذا ما يدل على أن هذه الضريبة تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية وهي خصم الأعباء التي ساهمت في تحقيق هذا الدخل وفق ما حدده القانون، كما نشير بأن هذه الضريبة على الدخل الإجمالي الخاصة بالأشخاص الطبيعيين تميزت بالتغير الدائم والمستمر للسلم الضريبي وهذا من أجل المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال إعفاء الجزء الأول من الدخل الخاضع للضريبة<sup>1</sup> والمقدر بـ 2500 دج وذلك عام 1992، ثم ارتفع هذا المبلغ إلى 30.00 دج عام 1994، وبلغ عام 2000 مبلغ 60.00 دج ثم بلغ عام 2008 مبلغ 12000 دج الى ان وصلت الى مبلغ 360.00 خلال سنة 2020 والمطبق حاليا.

### 1.1 - مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي:

- حسب المواد 03 و 04 و 07 من قانون الضرائب المباشرة فإن الأشخاص الخاضعون للضريبة هم الأشخاص الذين يتوفرون على إقامة جبائية في الجزائر وهم<sup>2</sup>:
- الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفتهم مالكين لها أو منتفعين به أو مستأجرين له مدة على الأقل سنة؛
  - الأشخاص الذين لديهم سواء مكان إقامتهم الرئيسية أو يملكون مركز مصالحهم الأساسية في الجزائر؛
  - الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا بالجزائر سواء أكانوا أجراء أم لا؛
  - يعتبر كذلك من كانت مواطن تكليفه توجد في الجزائر، أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم. ومن جهة أخرى يخضعون شخصيا للضريبة على الدخل الإجمالي لأجل حصتهم من الأرباح الاجتماعية المتعلقة بحقوقهم في الشركة؛
  - أعضاء شركات الأشخاص والشركاء في الشركات المدنية المهنية أو أعضاء في شركات مدنية خاضعة لنفس نظام شركات التضامن.

<sup>1</sup> محمود جمام، النظام الضريبي الجزائري وآثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 114.

<sup>2</sup> رضا خلاصي، النظام الضريبي الجزائري الحديث، ج1، دار هومة، بوزريعة، 2005، الجزائر 71-72

### 3- المداخل التي تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي

تستحق الضريبة في كل سنة على الإيرادات والأرباح التي يحققها المكلف بالضريبة أو التي يتصرف فيها خلال السنة نفسها، حيث يتكون الربح أو الدخل الخاضع للضريبة من فائض الناتج الإجمالي المحقق فعلا، بما في ذلك قيمة الأرباح والامتيازات العينية التي تمتع بها المكلف بالضريبة، على النفقات المخصصة لكسب الدخل والحفاظ عليه.<sup>1</sup>

بالنسبة للمداخل التي تخضع لهذه الضريبة هي كل المداخل المحققة خلال سنة مدنية من طرف الأشخاص الطبيعيين الذين تعتبر الجزائر موطنًا جبائياً لهم ، تضم هذه المداخل الأصناف التالية<sup>2</sup>:

- أرباح مهنية،
- أرباح المستثمرات الفلاحية ،
- المداخل المتأتية من تأجير الملكيات المبنية و غير المبنية ،
- مداخل الأموال المنقولة ،
- الرواتب و الأجور و المنح و الريع العمرية ،
- فوائض القيم الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية

### 1.3 الأرباح المهنية

تعتبر أرباحا مهنية الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون والناجمة عن ممارسة مهنة تجارية أو صناعية أو حرفية، وكذلك الأرباح المحققة من الأنشطة المنجمية أو الناتجة عنها.

كما تضم الأرباح المهنية التي تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي المداخل التي يحققها الأشخاص الطبيعيون الذين:<sup>3</sup>

- يقومون بعمليات الوساطة من أجل شراء عقارات أو محلات تجارية أو بيعها أو يشترون باسمهم نفس الممتلكات لإعادة بيعها؛
- يستفيدون من وعد بالبيع من جانب واحد يتعلق بعقار، ويقومون بسعي منهم أثناء بيع هذا العقار بالتجزئة أو التقسيم بالتنازل عن الاستفادة من الوعد بالبيع إلى مشري كل جزء أو قسم؛
- يؤجرون:

<sup>1</sup> وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2020 المادة 09 و 10

<sup>2</sup> [https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/guides\\_ar/G\\_contribuable\\_ar\\_2019.pdf](https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/guides_ar/G_contribuable_ar_2019.pdf)

<sup>3</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020، المادة 12، ص10

○ مؤسسة تجارية أو صناعية بما فيها من أثاث أو عتاد لازم لاستغلالها سواء أكان الإيجار يشتمل على كل العناصر غير المادية للمحل التجاري أو الصناعي أو جزء منها أم لا؛

○ القاعات المخصصة لإحياء الحفلات أو لتنظيم اللقاءات والملتقيات والتجمعات؛<sup>1</sup>

- يمارسون نشاط الراسي عليه المناقصة وصاحب الإمتياز ومستأجر الحقوق البلدية ؛
- يحققون أرباحا من أنشطة تربية الدواجن والأرانب عندما تكتسي هذه الأنشطة طابعا صناعيا ؛
- يحققون إيرادات من استغلال الملاحات أو البحيرات المالحة أو الممالح ؛
- المداخل المحققة من قبل التجار الصيادين، الربابنة الصيادين، مجهزي السفن ومستغلي قوارب الصيد.

### 2.3 الإعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي

أما بخصوص الإعفاءات الممنوحة في هذا المجال نجد: <sup>2</sup>

- الأشخاص الذين لا يتعدى دخلهم الإجمالي الصافي السنوي عن 360.000 دج
- وكذلك السفراء والدبلوماسيين الأجانب عندما يمنح بلدانهم نفس الامتيازات للسفراء والدبلوماسيين الجزائريين؛

بالإضافة الى مجموعة من الإعفاءات والتخفيضات تخص كلا من <sup>3</sup>

- الأشخاص من جنسية أجنبية الذين يعملون في الجزائر في إطار مساعدة بدون مقابل، منصوص عليها في اتفاق دولي ؛
- الأشخاص من جنسية أجنبية الذين يعملون في المخازن المركزية للتموين، التي أنشئ نظامها الجمركي بمقتضى قانون الجمارك ؛
- الأجور والمكافآت الأخرى المدفوعة في إطار البرامج الرامية إلى تشغيل الشباب، وفقا للشروط المحددة عن طريق التنظيم
- منح مصاريف التنقل أو المهمة ؛
- منح المنطقة الجغرافية ؛
- المنح ذات الطابع العائلي التي ينص عليها التشريع الإجتماعي مثل : الأجر الوحيد والمنح العائلية ومنحة الأمومة ؛

<sup>1</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020، معدلة بموجب المادة 13 من قانون المالية لسنة 2020.

<sup>2</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020 ، المادة 5، ص 16.

<sup>3</sup> <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-05-29-07-39-37/2014-05-28-14-50-13>

- المنح المؤقتة والخدمات والريوع العمرية المدفوعة لضحايا حوادث العمل أو لذوي حقوقهم
- منح البطالة والتعويضات والمنح المدفوعة على أي شكل كان من قبل الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية تطبيقا للقوانين والمراسيم الخاصة بالمساعدة والتأمين؛
- الريوع العمرية المدفوعة كتعويضات عن الضرر بمقتضى حكم قضائي من أجل تعويض ضرر جسماني نتج عنه بالنسبة للضحية، عجز دائم كلي ألزمه اللجوء إلى مساعدة الغير للقيام بالأفعال العادية للحياة؛
- معاشات المجاهدين والأرامل والأصول من جراء وقائع حرب التحرير الوطنية؛
- المعاشات المدفوعة بصفة إلزامية على إثر حكم قضائي؛
- منحة التسريح؛
- التعويضات المرتبطة بالشروط الخاصة بالإقامة والعزلة، في حدود 70 % من الأجر القاعدي؛

### 3.3- أساليب حساب الضريبة على الدخل الإجمالي:

الدخل الخاضع للضريبة يتمثل في صافي الدخل الإجمالي السنوي الذي يحققه المكلف الطبيعي بعد طرح مختلف التكاليف والتخفيضات المسموح بها، أي طرح الأعباء القابلة للخصم، بعد تحديد الوعاء يتم حسابه وفقا لسلم تصاعدي مقسم حسب شرائح الدخل (هذا السلم غير ثابت ويتغير وفق ترتيبات ضريبية تصدر في قانون المالية مبني على معطيات اقتصادية واجتماعية تراعيها الحكومة).<sup>1</sup>

### 2. الضريبة الجزافية الوحيدة IFU:

أسست هذه الضريبة الجزافية الوحيدة و حلت محل النظام الجزافي القديم للضريبة على الدخل و عوضت كل من الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة و كذا الرسم على النشاط المهني، التي كانت تفرض على المكلفين بالضريبة التابعين للنظام الجزافي، و يخضع لهذا النظام المكلفين بالضريبة الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي خمسة عشر مليون دينار (15.000.000 دج)<sup>2</sup>.

فالمكلف بالضريبة في ظل هذا النظام يخضع لالتزامات جبائية ، منها التزامات محاسبية و التزامات تصريحية ، هذه الأخيرة التي يعتمد عليها في تحديد أساس فرض الضريبة خاصة في الجزائر، باعتبار النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي.

<sup>1</sup> سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص9.

<sup>2</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020، المادة 281، 282 مكرر، ص64.



## 1.2 الأشخاص الخاضعون والإعفاءات من الضريبة الجزافية الوحيدة:

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي خمسة عشر مليون دينار (15.000.000 دج)

كما يمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أن يختاروا الخضوع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي. ويبلغ الاختيار للإدارة الجبائية قبل أول فبراير من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلف بالضريبة تطبيق نظام الربح الحقيقي. ويبقى الاختيار ساريا للسنة المذكورة و السنتين الموالتين حيث يكون فيها الاختيار لا رجعة فيه<sup>1</sup>.

أما في ما يخص الإعفاءات من هذه الضريبة فتتمثل في إعفاءات دائمة وإعفاءات مؤقتة بالنسبة للإعفاءات الدائمة هي كالآتي<sup>2</sup>:

- الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدون في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق المرسوم تنفيذي رقم 09-428 يتضمن تحديد الأحكام الخاصة باكتتاب دفتر الشروط من طرف الحرفيين التقليديين وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا المعفيين من الضريبة الجزافية الوحيدة.

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا المصالح الملحقة بها ؛

- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.

- غير أن هؤلاء يبقون ملزمين بدفع الحد الأدنى من الضريبة المقدر بـ 10.000 دج .

وتتمثل الإعفاءات المؤقتة في<sup>3</sup>:

- إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال لفائدة الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع الاستثمارية أو الأنشطة أو المشاريع المؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

<sup>1</sup> [/https://www.mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz)

<sup>2</sup> المرجع السابق .

<sup>3</sup> المرجع السابق

- تمدد هذه المدة إلى ست (6) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال عندما تتواجد هذه الأنشطة في منطقة يراد ترقيتها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.
- تمدد هذه المدة بسنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة.
- يترتب على عدم احترام الالتزامات المرتبطة بعدد الوظائف المحدثة سحب الاعتماد واسترداد الحقوق والرسوم التي كان من المفروض تسديدها.
- غير أن المستثمرين يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة موافق لنسبة 50 % من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- الأنشطة التجارية الصغيرة المنشأة حديثا في المواقع المهيأة من طرف الجماعات المحلية بعنوان السنتين الأوليتين من النشاط ؛
- أنشطة جمع الورق المستعمل والنفايات المنزلية وكذا النفايات الأخرى القابلة للتأهيل بعنوان السنتين الأوليتين من النشاط

## 2.2- تحديد مبلغ الضريبة والمعدلات الخاصة بها

مرت الضريبة الجزائرية الوحيدة منذ نشأتها في سنة 2007 بعدة تعديلات، وعليه سنقوم بعرض آخر التعديلات المتعلقة بتحديد هذه الضريبة، من خلال عرض ما كن ساريا قبل سنة 2016 الى غاية ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2020. في حين لم تتغير معدلات الضريبة الجزائرية الوحيدة خلال هذه السنوات والتي كانت كمايلي:

- (5%) بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع

- (12%) بالنسبة للأنشطة الأخرى

## 3.2 تحديد الضريبة الجزائرية الوحيدة قبل جانفي 2016

تقوم الإدارة الجبائية لتحديد هذه الضريبة، بإرسال تبليغ الى المكلف الخاضع لهذه الضريبة بموجب رسالة موصى عليها مع اشعار بالاستلام، تبين فيه بالنسبة لكل سنة من فترة السنتين، العناصر المعتمدة لتحديد رقم الاعمال، ويتمتع المكلف المعني بحق إبداء موافقته أو تقديم ملاحظة مع الإشارة الى ارقام الاعمال التي يمكن قبولها، وذلك في أجل مدته 30 يوم من تاريخ استلام التبليغ.

وفي حالة الموافقة، او عدم الرد في الاجل المحدد، يعتمد التقدير الذي تم تبليغه كأساس لفرض الضريبة، ويحدد مبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة المستحقة، بالنسبة لكل مكلف، في كل سنة لمدة سنتين من مصلحة الضرائب التي يتبع لها مكان ممارسة النشاط، وفي حال ما

إذا تبين أن رقم الاعمال الخاص بسنة من سنتي الفترة الجزافية يتجاوز 30% من رقم الاعمال المعتمد فيمكن للإدارة الجبائية في هذه الحالة إعادة النظر في الأساس المعتمد.<sup>1</sup>

## 4.2 تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة خلال جانفي 2016

كان بإمكان المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اختيار فرض الضريبة حسب نظام الربح الحقيقي. حيث يودع طلب الاختيار لدى الإدارة الجبائية قبل 01 فيفري من السنة، حيث يكون هذا الطلب لغاية سنة واحدة فقط، ويجب ان يجدد بصورة صريحة وواضحة.

وفي حال لم يجدد الطلب في سنة ما، ويكون رقم الاعمال المحقق لم يصل مبلغ (30.000.000 دج) فإن المكلف يحول بصفة تلقائية الى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة<sup>2</sup>

## 5.2 تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة ابتداءً من سنة 2017

بقي السماح للمكلف باختيار الخضوع لنظام الربح الحقيقي ساري المفعول، ولكن ما تعديله بقانون المالية لسنة 2017 يتمثل في مدة سريان نظام الربح الحقيقي، حيث أصبح الاختيار ساريا لمدة (3) سنوات (سنة إيداع الطلب والسنتان الموالتان). يكون فيها الاختيار لا رجعة فيه خلال فترة الثلاث سنوات. يمكن للمكلف التخلي عن الاختيار بشرط تبليغ الإدارة الجبائية بذلك قبل 01 فبراير من السنة التالية لفترة الثلاث سنوات.<sup>3</sup>

## 6.2 تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة ابتداءً من سنة 2020

يمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أن يختاروا الخضوع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي. ويبلغ الاختيار للإدارة الجبائية قبل أول فبراير من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلفون بالضريبة تطبيق نظام الربح الحقيقي. الجديد بخصوص هذا النظام أن اختيار نظام الربح الحقيقي لا رجعة فيه<sup>4</sup>

## المطلب الثاني: الرسم على القيمة المضافة (TVA) والرسم على النشاط المهني

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة تفرض على الاستهلاك الإجمالي ويطبق على العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا<sup>5</sup>، ويتم تحصيل هذا الرسم من قبل بعض المكلفين (منتجو وموزعو السلع والخدمات) ليدفع إلى

<sup>1</sup> شعباني لطفي، جباية المؤسسة، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2017، ص 50.

<sup>2</sup> الدليل التطبيقي للمكلفين بالضريبة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2016، ص 7.

<sup>3</sup> المادة 3: من قانون الإجراءات الجبائية، المعدلة بموجب المواد 39 من ق. م لسنة 2007 و 22 من ق. م لسنة 2008 و 42 من ق. م لسنة 2015 و 34 من ق. م. ت لسنة 2015 و 41 من ق. م. لسنة 2017.

<sup>4</sup> وزارة المالية، قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المادة 27، ص 11.

<sup>5</sup> رضا خلاصي، النظام الضريبي الجزائري الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 124.

مصالح تحصيل الضرائب، فالمتحمل الفعلي للرسم على القيمة المضافة هو المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة الخاضعة للرسم<sup>1</sup>

### 1. مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة

يخضع للرسم على القيمة المضافة كل من المنتجون، تجار الجملة، المستوردون، ويخضع لهذا الرسم بصفة الزامية<sup>2</sup>

- العمليات ذات الطابع التجاري او الصناعي او الحر التي تجري في الجزائر بصفة عادية او استثنائية.

- مجمل القطاعات ما عدا تجارة التجزئة والأنشطة الفلاحية التعاملات التي تتم مع الجيش الوطني الشعبي.

- عمليات بيع الكحول او الخمور و مشروبات أخرى مماثلة.

و يخضع للرسم على القيمة المضافة بصفة اختيارية

- العمليات الموجهة للتصدير

- العمليات المحققة لفائدة الشركات البترولية أو الخاضعين لهذا الرسم او المؤسسات المستفيدة من نظام الشراء بالإعفاء

### 2. معدلات الرسم على القيمة المضافة (TVA)

تطور معدل الرسم على القيمة المضافة منذ انشائه الى عدة معدلات والتي تظهر في الجدول التالي كمايلي:

#### جدول رقم (02) تطور المعدلات الضريبية للرسم على القيمة المضافة.

المعدلات	السنوات	1992	1995	1997	2001	2017
المعدل الخاص بالمخفض	% 7	% 7	% 7	% 7	% 7	% 9
المعدل المخفض	% 13	% 13	% 13	% 14	ملغى	-
المعدل العادي	% 21	% 21	% 21	% 21	% 17	% 19
المعدل المرتفع	% 40	ملغى	-	-	-	-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على منشورات المديرية العامة للضرائب

<sup>1</sup> عبد الرحمن عطية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>2</sup> راضية بن يزة، مرجع سبق ذكره، ص 84.

يحسب الرسم على القيمة المضافة بناء على معدلات نسبية، بحيث يخضع المكلفين بهذا الرسم إلى معدلين هما<sup>1</sup>

- المعدل العادي نسبته 19%.

- المعدل المخفض نسبته 9% والذي يطبق على المنتوجات والمواد والأشغال والعمليات والخدمات التي نصت عليها المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

أما الإعفاءات فلا تخص حاليا سوى بعض القطاعات كالأنشطة البترولية ووزارة الدفاع وبعض المنتجات ذات الخصوصية ( الأدوية، الحليب، السميد، أعمال معطوبي حرب التحرير....).

### الفرع الثاني: الرسم على النشاط المهني (TAP)

الرسم على النشاط المهني هو عبارة عن رسم يفرض على رقم الأعمال المحقق من قبل المكلفين بالضريبة والتابعين للنظام الحقيقي والنظام المبسط وأصحاب المهن الحرة<sup>2</sup>.

#### 5-4-1 معدل الرسم على النشاط المهني وأساس فرضه

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني 2% من رقم الأعمال المحقق إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ويوزع كالاتي : 0.59 لصالح الولاية و1.3 لصالح البلدية و0.11 لصالح الصندوق المشترك بين الجماعات المحلية.

يتمثل أساس فرض هذا الرسم في الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في

الجزائر محلا مهنيا دائما ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح غير التجارية، ما عدا مداخيل المسيرين الحائزين على الأغلبية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، رقم الأعمال

الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على أرباح الشركات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المواد 21 و23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2017

<sup>2</sup> عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

<sup>3</sup> عبد الرحمن عطية، مرجع سابق، ص 135.

## 5-4-2 نظام دفع الرسم على النشاط المهني (TVA)

يحسب مبلغ الدفع على أساس قسط رقم الأعمال الخاضع للرسم، أو الإيرادات المهنية الخام، شهريا أو فصليا مع تطبيق النسبة المعمول بها لهذا الأخير<sup>1</sup>

أما التسديد الفعلي للرسم فيتم خلال العشرين يوما الأولى من الشهر الذي يلي شهر (أو الفصل تبعا للحالة) الذي يحقق خلاله رقم الاعمال إن تسديد الرسم يتم على أساس حساب المبيعات الفعلية او بواسطة التسبيقات في حالة اختيار المكلف<sup>2</sup>.

## المطلب الثالث: الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم 38 من قانون المالية، لسنة 1991 حيث تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أن "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات"<sup>3</sup>.

## 1. مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

حسب نص المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2018 فإن مجال تطبيق

الضريبة على أرباح الشركات يتم على أساس الخضوع الاجباري أو الاختياري للشركات

## 2.1 الشركات الخاضعة إجباريا

تفرض على الأرباح المحققة من طرف شركات الأموال والمذكورة في القانون التجاري وهي شركات ذات الأسهم، شركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات التوصية بالأسهم، المؤسسات العمومية ذات طابع صناعي وتجاري<sup>4</sup>

## 3.1 الشركات الخاضعة اختياريًا

هناك بعض الشركات خاضعة للضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) لكن سمح لها القانون باختيار منها الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، إذ يتعين على الشركة تقديم طلب الاختيار مرفق بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 من قانون الضرائب

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 358-01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017 .

<sup>2</sup> عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

<sup>3</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مرجع سابق، المادة 135، ص 52.

<sup>4</sup> محمد قبائلي، أفاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ضرائب الدخل " " IAS 12 في ظل تباين النظام المحاسبي المالي الجزائري والنظام الضريبي، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2013، ص 72

المباشرة والرسوم المماثلة لدى مصلحة الضرائب الخاصة بها، علما أن هذا الاختيار نهائي ولا رجعة فيه، وهذه الشركات هي شركات الأشخاص مثل:<sup>1</sup>

- شركات التضامن
- شركات التوصية البسيطة ؛
- جمعيات المساهمة

## 2. الإعفاءات من الضريبة على ارباح الشركات :

تعفى من هذه الضريبة كل من:<sup>2</sup>

- الأنشطة الممارسة من قبل الشباب المستثمر المستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب تستفيد من إعفاء كلي من IBS لمدة ثلاث سنوات ، اعتبارا من تاريخ إنطلاق الإستغلال.

- التعاونيات الإستهلاكية التابعة للهيئات والمؤسسات العمومية.

- أرباح الأسهم التي تقبضها الشركات من مساهماتها في رأسمال شركات أخرى تنتمي لنفس المجموعة

- الأرباح الخاضعة للضريبة المتأتية من أنشطة إنجاز السكنات الإجتماعية والترقوية والريفية ضمن الشروط المحددة في دفتر الشروط والأعباء.

- حواصل وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن السندات والأوراق المماثلة لها المسعرة في البورصة أو التي تم تداولها في سوق المنظمة، لأجل أدنى مدته 05 سنوات ابتداء من 2003/01/01.

## 3. معدلات الضريبة على ارباح الشركات ( IBS )

تعتبر الضريبة على ارباح الشركات ضريبة نسبية، حيث أنها تفرض على أساس نسبة معينة، وفي هذا المجال حددت المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المعدلات التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق scf والمعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الثاني، الطبعة الاولى، منشورات كليك، الجزائر، 2013، ص 29 .

<sup>2</sup> عتيقة بن طاطة، النظام الضريبي في كل من سوريا والجزائر، ورقة بحثية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009 - 2008 ص 35.

<sup>3</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 66.

### 1-3 المعدل العادي

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع ؛
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار ؛
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

### 2-3 المعدلات الخاصة

تحدد نسبة الاقتطاعات من المصدر بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات كما يوضحه الجدول التالي

#### الجدول رقم (3) معدلات الاقتطاع من المصدر للضريبة على ارباح الشركات

النشاط الخاضع للضريبة	المعدل
- بالنسبة لعوائد الديون والودائع والكفالات ؛ - بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية (تخضع لمبدأ المعاملة بالمثل)	10%
- بالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير الذي يخضع إلى الاقتطاع من المصدر	20%
- بالنسبة للمداخل التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات ؛ - المبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدي أو تستعمل في الجزائر ؛ - العائدات المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، بموجب امتياز رخصة استغلال براءاتهم	24%
- بالنسبة للمداخل الناتجة عن سندات الصناديق غير الإسمية أو لحاملها	40%



المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

#### 4. حساب الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

إن إخضاع أرباح الشركات إلى الضريبة لا يأخذ بعين الاعتبار الربح المحاسبي فقط، وإنما يتم تعديل وتصحيح هذا الربح وفقا للقواعد الجبائية السارية المفعول، وذلك لكون مصلحة الضرائب ترفض بعض الأعباء التي أدرجت في الربح المحاسبي<sup>1</sup>

النتيجة الجبائية (الربح الخاضع) = النتيجة المحاسبية - الأعباء القابلة للخصم + الأعباء غير القابلة للخصم + التخفيضات والأعفاءات - خسارة الدورة السابقة.

**الأعباء القابلة للخصم :** هي الأعباء التي لم تدرج في الربح المحاسبي وتقبلها ادارة الضرائب في التخفيض من الربح المحاسبي

**الأعباء غير القابلة :** هي تلك الأعباء التي ادرجت في الربح المحاسبي الا ان ادارة الضرائب لا تعتبرها كليا أو جزء منها كأعباء عادية.

#### المبحث الثالث: الضرائب المؤجلة بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 12

في ظل الاتجاه المتنامي للعولمة تفاعلت البيئة الاقتصادية الجزائرية مع البيئة الدولية، وذلك في إطار السعي لمواكبة التطورات الراهنة حيث قامت الجزائر بخطوة مهمة للتوافق مع الممارسات المحاسبية الدولية من خلال تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2010، مما أدى إلى حدوث تغييرات وظهر ممارسات محاسبية جديدة لم يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني، ومن بين التغييرات التي جاء بها الفصل بين القواعد المحاسبية التي تهدف لتحقيق الربح بالدرجة الأولى وبين القواعد الجبائية التي تسعى إلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين.

وكننتيجة لهذا الفصل وبغية تقديم الواقع الحقيقي في الوقت المناسب للمؤسسة الاقتصادية بعيدا عن التلاعب بالمعلومات المالية لكسب ثقة الأطراف المحيطة بها وتوطيد العلاقة معهم، وتعظيم المنافع الاقتصادية، ظهر حسب النظام المحاسبي ما يعرف بالضرائب المؤجلة التي تناولها كذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 وفي ظل تبني النظام المحاسبي المالي يعتبر هذا المعيار العماد الأول الذي تستند إليه المؤسسات لمعالجة المشاكل المحاسبية الناجمة عن الفروقات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي.

<sup>1</sup> حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 74-75.

## المطلب الأول: معيار المحاسبة الدولي رقم 12

يعتبر معيار المحاسبة الدولي احد اهم المراجع التي عالجت إشكالية الضريبة المؤجلة

### 1. نشأة وتطور المعيار المحاسبي رقم 12:

في أبريل 2001 تبنى مجلس معايير المحاسبة الدولية (المجلس) المعيار المحاسبي الدولي 12 ضرائب الدخل، والذي كان قد صدر في الأصل من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في أكتوبر 1996.

وفي ديسمبر 2010، قام مجلس الإدارة بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 12 لمعالجة مشكلة تنشأ عندما تطبق الشركات مبدأ القياس في معيار المحاسبة الدولي رقم 12 على الفروق المؤقتة المتعلقة بالعقارات الاستثمارية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تضمن هذا التعديل أيضاً بعض الإرشادات من تفسير ذي صلة SIC-21 ضرائب الدخل ( استرداد الأصول غير القابلة للاستهلاك المعاد تقييمها).

في جانفي 2016 ، أصدر مجلس الإدارة الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة للخسائر غير المحققة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12) لتوضيح متطلبات الاعتراف بموجودات الضرائب المؤجلة المتعلقة بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة. أدخلت معايير أخرى تعديلات طفيفة على معيار المحاسبة الدولي 12. وهي تشمل:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 - الترتيبات المشتركة (الصادر في مايو 2011) عرض بنود الدخل الشامل الآخر (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1) (الصادر في جوان 2011)، الكيانات الاستثمارية (التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 10 والمعيار الدولي للتقارير المالية 12، ومعيار المحاسبة الدولي 27) (الصادر في أكتوبر 2012)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 9 الأدوات المالية (التحوط المحاسبة والتعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 9 و 7 و 39) (الصادر في نوفمبر 2013) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء (الصادر في مايو 2014) والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية (الصادر في جويلية 2014) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار (الصادر في جانفي 2016) ، التحسينات السنوية على دورة معايير IFRS 2015-2017 (الصادرة في ديسمبر 2017) والتعديلات على المراجع للإطار المفاهيمي في معايير IFRS (الصادرة في مارس 2018)<sup>1</sup>

<sup>1</sup> <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-12-income-taxes/>

## 2. هدف المعيار

الهدف من هذا المعيار هو توضيح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل. والموضوع الرئيسي في المحاسبة عن ضرائب الدخل هو كيفية المحاسبة عن الآثار الضريبية الحالية والمستقبلية لما يلي:

- الاسترداد المستقبلي للمبلغ الدفترى للأصول، أو التسوية المستقبلية للمبلغ الدفترى للالتزامات، المثبتة في قائمة المركز المالي للمنشأة؛
- المعاملات والأحداث الأخرى للفترة الحالية المثبتة في القوائم المالية للمنشأة. من الأمور الملازمة لإثبات أصل أو التزام أن تتوقع المنشأة المعدة للتقرير استرداد أو تسوية المبلغ الدفترى لذلك الأصل أو الالتزام.

وإذا كان من المرجح أن استرداد أو تسوية ذلك المبلغ الدفترى سوف يجعل مدفوعات الضريبة المستقبلية أكبر (أصغر) مما يمكن أن تكون عليه إذا لم يكن لمثل هذا الاسترداد أو التسوية آثار ضريبية، فإن هذا المعيار يتطلب من المنشأة إثبات التزام ضريبة مؤجلة (أصل ضريبة مؤجلة)، مع استثناءات محدودة معينة.

يتطلب هذا المعيار من المنشأة المحاسبة عن الآثار الضريبية للمعاملات والأحداث الأخرى بالطريقة نفسها التي تحاسب بها عن المعاملات والأحداث الأخرى ذاتها. وعليه ففيمما يخص المعاملات والأحداث الأخرى المثبتة ضمن الربح أو الخسارة، يتم أيضا إثبات أي آثار ضريبية ذات علاقة ضمن الربح أو الخسارة. وفيما يخص المعاملات والأحداث الأخرى المثبتة خارج الربح أو الخسارة (إما ضمن الدخل الشامل الآخر أو بشكل مباشر ضمن حقوق الملكية)، يتم أيضا إثبات أي آثار ضريبية ذات علاقة خارج الربح أو الخسارة (إما ضمن الدخل الشامل الآخر أو بشكل مباشر ضمن حقوق الملكية، على التوالي). وبالمثل، يؤثر إثبات أصول والتزامات الضريبة المؤجلة ضمن جميع الأعمال على مبلغ الشهرة الناشئة ضمن تجميع الأعمال.

يتعامل هذا المعيار أيضا مع إثبات أصول الضريبة المؤجلة الناشئة عن الخسائر غير المستغلة لأغراض الضريبة أو التخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة، وعرض ضرائب الدخل في القوائم المالية، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بضرائب الدخل<sup>1</sup>

## 3. نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن ضرائب الدخل، وتشمل ضرائب الدخل كافة الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة، كما تشمل ضرائب الدخل ضرائب أخرى مثل الضرائب المحتجزة والواجب دفعها من قبل المنشآت التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة عند قيامها بتوزيعات الأرباح للمنشأة الأم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، معيار المحاسبة الدولي رقم 12 "ضرائب الدخل"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2019، ص 1.

<sup>2</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 207-208.

لا يغطي هذا المعيار :

- المحاسبة عن المنح الحكومية والتي تعالج في المعيار رقم 20 " محاسبة المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية".
- الحسومات الضريبية لتشجيع الاستثمار، الا أنه يتعامل مع المحاسبة عن الفروقات المؤقتة التي يمكن أن تظهر عن مثل هذه المنح والحسومات الضريبية

#### 4. التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار :

سنعرض من خلال هذا العنصر أهم التعاريف والمصطلحات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 12 كمايلي:<sup>1</sup>

- **الربح المحاسبي**: هو الربح أو الخسارة للفترة قبل طرح مصروف الضريبة.
- **الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة)** : هو الربح (أو الخسارة) للفترة، الذي يتم تحديده (التي يتم تحديدها) وفقا للقواعد التي تضعها السلطات الضريبية، والذي تكون ضرائب الدخل مستحقة السداد عليه (والتي يمكن استرداد ضرائب الدخل بناء عليها).
- **مصروف الضريبة (دخل للضريبة)**: هو المبلغ المجمع الذي يتم إدراجه عند تحديد الربح أو الخسارة للفترة فيما يتعلق بالضريبة الحالية والضريبة المؤجلة.
- **الضريبة الحالية**: هي مبلغ ضرائب الدخل مستحق الدفع (الممكن استرداده) فيما يتعلق بالربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) خلال الفترة.
- **التزامات الضريبة المؤجلة**: هي مبالغ ضرائب الدخل التي ستصبح مستحقة الدفع في الفترات المستقبلية فيما يتعلق بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.
- **أصول الضريبة المؤجلة**: هي مبالغ ضرائب الدخل الممكن استردادها في الفترات المستقبلية
- **الفروقات المؤقتة**: هي الفروقات بين المبلغ الدفترى لأصل أو التزام في قائمة المركز المالي وأساسه الضريبي. وقد تكون الفروقات المؤقتة إما:
- (أ) **فروقات مؤقتة خاضعة للضريبة**: وهي الفروقات المؤقتة التي سوف تنتج عنها مبالغ خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) للفترات المستقبلية عند استرداد المبلغ الدفترى للأصل أو تسوية المبلغ الدفترى للالتزام؛ أو
- (ب) **فروقات مؤقتة جائزة الحسم**: وهي الفروقات المؤقتة التي سوف تنتج عنها مبالغ جائزة الحسم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (أو الخسارة لأغراض الضريبة) للفترات المستقبلية عندما يتم استرداد المبلغ الدفترى للأصل أو تسوية المبلغ الدفترى للالتزام.

<sup>1</sup> مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المرجع السابق، ص1

ويمكن الإشارة إلى أمثلة عن الفروق المؤقتة التي ينتج عنها التزامات ضريبية مؤجلة كما يلي :

-إيراد الفائدة يدخل في الربح المحاسبي على أساس الزمن، ولكن ضريبيا يمكن أن يدخل في الربح الضريبي عندما يتم تحصيل النقدية، فقاعدة الضريبة لأي ذمة مدينة مثل هذه معترف بها في الميزانية بخصوص هذه الإيرادات ولا تؤثر في الربح الضريبي إلا بعد تحصيل النقدية؛

-الاهتلاك المستخدم لتحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) يمكن أن يختلف الاهتلاك المستخدم لتحديد الربح الضريبي عن ذلك المستخدم لتحديد الربح المحاسبي، لذلك يظهر فرق مؤقت خاضع للضريبة ينجم عنه التزام ضريبي مؤجل عندما يحسب الاهتلاك لغايات الضريبة، أما إذا كان الاهتلاك الضريبي أقل من الاهتلاك المحاسبي فينشأ فرق مؤقت قابل للاقتطاع ينتج عنه أصل ضريبي مؤجل.

-يمكن أن تطفأ تكاليف التطوير خلال فترة قادمة عند تحديد الربح المحاسبي، في حين يمكن أن تقطع في الفترة التي تم تكبدها فيها لغايات تحديد الربح الضريبي، فيمكن أن تكون قاعدتها الضريبية معدومة لأنها تكون قد طرحت من الربح الضريبي ويكون الفرق المؤقت هو الفرق بين القيمة المسجلة لتكاليف التطوير وقاعدتها الضريبية المعدومة؛

- وتنشأ كذلك الفروق المؤقتة عندما يتم توزيع تكلفة اندماج الأعمال التي تعتبر امتلاك لموجودات ومطلوبات محددة بالرجوع إلى قيمتها العادلة بدون عمل تعديلات معادلة لغايات ضريبية، ويتم إعادة تقييم الموجودات بدون ذلك أيضا، وتظهر شهرة موجبة أو شهرة سالبة عند الاندماج حيث تنقسم الضرائب المؤجلة عند الاعتراف بها في الميزانية الى ضريبة مؤجلة أصول وضريبة مؤجلة خصوم (التزامات ضريبية مؤجلة)<sup>1</sup>

**القاعدة الضريبية (الأساس الضريبي) :** الأساس الضريبي لأصل هو المبلغ الذي سيكون جائز الحسم لأغراض الضريبة مقابل أي منافع اقتصادية خاضعة للضريبة سوف تندفق إلى المنشأة عندما تسترد المبلغ الدفترى للأصل. وإذا لم تكن تلك المنافع الاقتصادية خاضعة للضريبة، فإن الأساس الضريبي للأصل يساوي مبلغه الدفترى<sup>2</sup>

<sup>1</sup> IASB. (2020, 06 10). IAS 12 Income Taxes. Récupéré sur IFRS: <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-12-income-taxes/#>

<sup>2</sup> Amar Kaddouri et Ahmed Mimeche, Cours de Comptabilité Financière Selon les Norms IAS/IFRS et le SCF 2007, Enag éditions, Alger, 2009 ,P 300.

## 5. محاسبة الضرائب المؤجلة والمستحقة حسب المعيار رقم 12

يبين المعيار IAS 12 طرق المعالجة المحاسبية لكل من الضرائب المستحقة والمؤجلة.

### 1.5 محاسبة الضرائب المستحقة

ضرائب الدورة والدورات السابقة يجب محاسبتها كخصوم عندما تكون غير مدفوعة، أما إذا كان المبلغ قد دفع خلال الفترة أو الفترات السابقة (تسبيقات)، الفائض عن المبلغ الواجب الدفع (الضريبة على الأرباح) لهذه الدورات يجب محاسبتها كأصل<sup>1</sup>.

الضرائب المستحقة للدورة والدورات السابقة يجب تقييمها باستخدام معدلات الضريبة والقوانين الجبائية المطبقة أو القريبة من التطبيق عند تاريخ إقفال الحسابات<sup>2</sup>

وكذلك التسجيل المحاسبي للضرائب المستحقة في حساب النتيجة كإيراد أو عبئ محاسبي، إلا إذا نشأ عن أحداث أو عمليات تمت محاسبتها خارج النتيجة الصافية، سواء في النتيجة الإجمالية أو مباشرة في الأموال الخاصة لنفس الفترة أو لفترات أخرى أو الناتجة عن تجميع المؤسسات<sup>3</sup>.

مزايا متعلقة بالخسائر الجبائية نستطيع ترحيلها إلى الوراء لإسترجاع الضرائب المستحقة للفترات السابقة يجب محاسبتها كأصول واجبة التحصيل ولا تدرج كضرائب مؤجلة<sup>4</sup>

### 2.5 محاسبة الضرائب المؤجلة

يجب محاسبة الضرائب المؤجلة في إيرادات أو أعباء الدورة، ضمن النتيجة الصافية للدورة باستثناء إذا كانت ناتجة عن عمليات أو أحداث تمت محاسبتها خارج النتيجة، سواء في عناصر النتيجة الإجمالية أو مباشرة في الجانب المدين أو الدائن من الأموال الخاصة<sup>5</sup>.

#### 1- محاسبة الضرائب المؤجلة أصول

تسجل محاسبياً ضرائب مؤجلة أصول لكل الفروقات الزمنية القابلة للخصم، عندما يكون من المحتمل أكثر من غير المحتمل تحقيق ربح خاضع، خلال الدورات التي تصبح فيها تلك الفروقات الزمنية مدرجة، لكي يتاح استخدام مزايا الضرائب المؤجلة أصول عند إنجاز تلك الأصول أو تسوية الخصوم المتعلقة بالفروقات الزمنية، ماعدا أصل ضريبي

<sup>1</sup> Ahmed Ellech, Formation sur les Normes IAS/IFRS, Atelier sur le Cycle d'exploitation(Partie 3), Organisé par ESSEM Alger Business School Benaknoun (Alger), Algérie, 2010.P23.

<sup>2</sup> Jean-Jacques Julian, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, 2ème éd, sup' Foucher, Paris, 2007 ,P29.

<sup>3</sup> Odile Barbe et Laurent Didelot, Maitriser les IFRS, 5ème éd, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, 2010.P 318.

<sup>4</sup> Odile Barbe et Laurent Didelot. OP CIT.P 129.

<sup>5</sup> C. Maillet Baudrir et A. le manh, Les Normes Compatibles Internationales IAS/IFRS, Sup' Foucher, Paris, 2007,p229.

مؤجل الناتج عن التسجيل المحاسبي الأولي لأصل أو لخصم في عملية ليست تجميع مؤسسات، ولا تؤثر العملية على الربح الجبائي ولا على الربح المحاسبي<sup>1</sup> ، حيث تتم محاسبة الضرائب المؤجلة أصول حسب المعيار IAS12 في عدة حالات<sup>2</sup> :

### 1-1 الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة والتخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة

يجب إثبات ضريبة مؤجلة أصول بسبب ترحيل الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة والتخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة إلى فترات تالية طالما كان من المرجح أن يتوفر ربح مستقبلي خاضع للضريبة يمكن أن تُستخدم مقابله الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة والتخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة.

تعد ضوابط إثبات ضريبة مؤجلة أصول الناشئة عن ترحيل الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة والتخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة إلى فترات تالية هي الضوابط نفسها لإثبات ضريبة مؤجلة أصول الناشئة عن الفروقات المؤقتة جائزة الحسم. ولكن، يعد وجود خسائر غير مستغلة لأغراض الضريبة دليلا قويا على أنه قد لا يتوفر ربح خاضع للضريبة في المستقبل. ولذلك، فعندما يكون للمنشأة تاريخ من الخسائر الحديثة، فإنها لا تثبت ضريبة مؤجلة أصول عن الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة أو التخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة إلا إذا كان لديها ما يكفي من الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة أو كانت هناك أدلة أخرى مقنعة على أن ربحا كافيا خاضعا للضريبة سوف يكون متاحا بحيث يمكن للمنشأة أن تستخدم مقابله الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة أو التخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة. وفي مثل هذه الحالات، تتطلب الفقرة 82 الإفصاح عن مبلغ ضريبة مؤجلة أصول وطبيعة الأدلة التي تدعم إثباته.

### 2-2 المساهمات في المنشآت التابعة والزميلة:

تنشأ الفروقات المؤقتة عندما يصبح المبلغ الدفترى للاستثمارات في المنشآت التابعة والفروع والمنشآت الزميلة أو الحصص في الترتيبات المشتركة مختلفا عن الأساس الضريبي (الذي غالبا ما يكون التكلفة) للاستثمار أو الحصة. وقد تنشأ مثل هذه الفروقات في عدد من الظروف المختلفة، منها على سبيل المثال:

- وجود أرباح لم تقم المنشآت التابعة والفروع والمنشآت الزميلة والترتيبات المشتركة بتوزيعها؛

<sup>1</sup> Odile Barbe et Laurent Didelot, Opcit.p320.

<sup>2</sup> مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، مرجع سبق ذكره، ص9.



- التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية عندما يتم تأسيس منشأة أم ومنشأة تابعة لها في بلدين مختلفين؛

- انخفاض المبلغ الدفترى للاستثمار في منشأة زميلة إلى المبلغ الممكن استرداده. في القوائم المالية الموحدة، قد يختلف الفرق المؤقت عن الفرق المؤقت المرتبط بذلك الاستثمار الوارد في القوائم المالية المنفصلة للمنشأة الأم إذا كانت المنشأة الأم تسجل الاستثمار في قوائمها المالية المنفصلة بالتكلفة أو بالمبلغ المعاد تقويمه.

## 2- حاسبة الضرائب المؤجلة خصوم:

تتم محاسبة الضرائب المؤجلة خصوم وفق المعيار IAS12 حسب عدة حالات.

- محاسبة ضرائب مؤجلة خصوم لكل الفروقات الزمنية الخاضعة مستقبلا، باستثناء خصم الضريبة المؤجل الناتج عن المحاسبة الأولية لفارق الإقتناء، والتي لم يرخص المعيار "IAS12" بالتسجيل المحاسبي لخصم ضريبي مؤجل في هذه الحالة، لأن فارق الإقتناء Good Will عنصر باقي بعد طرح القيمة العادلة لحصة المقتني في الأموال الخاصة (المعاد تقييمها في تاريخ الإقتناء) من تكلفة الإقتناء عند تجميع المؤسسات، وتسجيل ضريبة مؤجلة خصوم تقضي إلى زيادة قيمته المحاسبية، والإستثناء الثاني الذي أشار إليه المعيار IAS12 "هو عملية التسجيل الأولي لأصل أو لخصم التي ليست عملية تجميع مؤسسات، ولا تؤثر في الربح المحاسبي ولا في الربح الجبائي الخاضع في تاريخ العملية<sup>1</sup>.

- يجب على المنشأة إثبات التزام ضريبة مؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في المنشآت التابعة والفروع والمنشآت الزميلة، والحصص في الترتيبات المشتركة، فيما عدا ما يتعلق باستيفاء كلا الشرطين الآتيين<sup>2</sup>:

- أن تكون المنشأة الأم أو المنشأة المستثمرة أو المشارك في مشروع مشترك أو المشارك في عملية مشتركة قادرين على التحكم في توقيت عكس الفرق المؤقت؛

- أن يكون من المرجح عدم عكس الفرق المؤقت في المستقبل المنظور.

نظرا لأن المنشأة الأم تتحكم في سياسة توزيع الأرباح الخاصة بمنشأتها التابعة، فهي قادرة على التحكم في توقيت عكس الفروقات المؤقتة المرتبطة بذلك الاستثمار (بما في ذلك الفروقات المؤقتة الناشئة من الأرباح غير الموزعة وأيضا من أي فروقات لترجمة العملات الأجنبية). وعلاوة على ذلك، فعالبا ما يكون من غير الممكن عمليا تحديد مبلغ ضرائب الدخل التي ستكون مستحقة الدفع عندما يتم عكس الفرق المؤقت. لذلك، فعندما تكون المنشأة الأم قد قررت أن تلك الأرباح لن يتم توزيعها في المستقبل المنظور، لا تثبت المنشأة الأم التزام ضريبة مؤجلة. وتنطبق نفس الاعتبارات على الاستثمارات في الفروع.

<sup>1</sup> Bruno Colmunt et autre, Comptabilité Financier en Normes IAS/IFRS, Pearson, Paris, 2008,P218.

<sup>2</sup> مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، مرجع سبق ذكره، ص10.



### 3- القياس

يتم قياس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة بمعدلات الضريبة التي من المتوقع أن تنطبق على الفترة التي يتم فيها تحقيق الأصل أو تسوية الالتزام، بناءً على معدلات و قوانين الضرائب التي تم سنها أو سنها بشكل جوهري بحلول نهاية فترة التقرير. يعكس القياس توقعات المنشأة، في نهاية فترة التقرير، فيما يتعلق بالطريقة التي سيتم بها استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لأصولها ومطلوباتها. يوفر معيار المحاسبة الدولي رقم 12 التوجيهات التالية حول قياس الضرائب المؤجلة:

عندما يتأثر معدل الضريبة أو القاعدة الضريبية بالطريقة التي تسترد بها المنشأة أصولها أو تسوي التزاماتها (على سبيل المثال، ما إذا تم بيع الأصل أو استخدامه)، فإن قياس الضرائب المؤجلة يتوافق مع الطريقة التي يتم بها استرداد الأصل أو تسوية المسؤولية عندما تنشأ الضرائب المؤجلة من الأصول غير القابلة للاستهلاك المعاد تقييمها (مثل الأراضي المعاد تقييمها)، فإن الضرائب المؤجلة تعكس التبعات الضريبية لبيع الأصل.

وفي ما يخص الضرائب المؤجلة الناشئة عن الاستثمار العقاري يتم قياسها بالقيمة العادلة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 40، يتم قياس الضرائب المؤجلة باستخدام معدل الضريبة المطبق على الأرباح غير الموزعة.<sup>1</sup>

### 4- الإفصاح

يجب الإفصاح بشكل منفصل عن المكونات الرئيسية لمصروف (دخل) الضريبة التي قد تشمل مكونات مصروف (دخل) الضريبة:<sup>2</sup>

- مصروف (دخل) الضريبة الحالية؛
- أي تعديلات يتم إثباتها في الفترة فيما يخص الضريبة الحالية لفترات سابقة؛
- مبلغ مصروف (دخل) الضريبة المؤجلة فيما يتعلق بنشأة الفروقات المؤقتة وعكسها؛
- مبلغ مصروف (دخل) الضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالتغيرات في معدلات الضريبة أو بفرض ضرائب جديدة؛
- مبلغ المنفعة الناشئة عن خسارة لأغراض الضريبة أو تخفيض في الضريبة المستحقة أو فرق مؤقت لم يتم إثباته سابقاً لفترة سابقة، يتم استخدامه لتخفيض مصروف الضريبة الحالية؛
- مبلغ المنفعة من خسارة لأغراض الضريبة أو تخفيض في الضريبة المستحقة أو فرق مؤقت لم يتم إثباته سابقاً لفترة سابقة، يتم استخدامه لتخفيض مصروف الضريبة المؤجلة؛

<sup>1</sup> <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias12>.

<sup>2</sup> مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

- مصروف الضريبة المؤجلة الناشئ عن تخفيض القيمة، أو عكس تخفيض سابق للقيمة، لأصل ضريبة مؤجلة؛

- مبلغ مصروف (دخل) الضريبة فيما يتعلق بتلك التغييرات في السياسات المحاسبية والأخطاء والتي يتم تضمينها في الربح أو الخسارة وفقا للمعيار الدولي للمحاسبة، لأنه لا يمكن المحاسبة عنها بأثر رجعي.

يجب الإفصاح بشكل منفصل عما يلي:

✓ إجمالي الضريبة الحالية والمؤجلة المتعلقة بالبند التي يتم تحميلها على حقوق الملكية، أو إضافتها إليها، بشكل مباشر؛

### المطلب الثاني: الضرائب المؤجلة في النظام المحاسبي المالي:

قدم القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم ومدونة الحسابات وطريقة سيرها، المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة أصول التي تدرج كحقوق ضريبية في ميزانية المؤسسة بضرب مبالغ الفروقات الزمنية القابلة للاسترجاع في معدل الضريبة، والعكس بنسبة للضرائب المؤجلة خصوم التي تدرج كديون ضريبية ناتجة عن الفروقات الزمنية القابلة للدفع بضرب الفروقات في معدل الضريبة على أرباح الشركات الذي تخضع له المؤسسة.

### 1- مفهوم الضرائب المؤجلة

تمثل الضريبة المؤجلة الانعكاسات الضريبية على نتيجة السنوات المالية المستقبلية للمنشأة بناءً على العناصر الموجودة في حوزة المؤسسة حاليًا، يتضمن ذلك تسجيل الضريبة التي من المحتمل أن تدفعها المؤسسة أو التي من المحتمل أن تستردها في السنوات المالية المقبلة<sup>1</sup>. فالضرائب المؤجلة هي توفير ضريبي (دخل ضريبي) على النتيجة المراد تحقيقها أو دفع مصروف ضريبة الدخل في الفترات المستقبلية. نتيجة الفروق المؤقتة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، بما في ذلك نتيجة المعاملات التي تتم مباشرة في حقوق المساهمين خلال السنة المالية والنتيجة الخاضعة للضريبة وكذلك من خلال بعض العمليات الإدارية التي تخول إما الاسترداد أو الدفع بموجب شروط محددة من قبل التشريع الضريبي<sup>2</sup>. يتم الاعتراف بمبالغ الضرائب المؤجلة أصول وخصوم لفصل متطلبات الأنظمة

<sup>1</sup> Colley, R., Rue, J., Valencia, A., & Volkan, A. (2012). Accounting For Deferred Taxes: Time For A Change. Journal of Business & Economics Research, P 151.152..

<sup>2</sup> CNC, C. N. (2014). LES IMPOTS DIFFERES. LES IMPOTS DIFFERES,. Commission de Normalisation des Pratiques Comptables et des Diligences Professionnelles, Algérie ,P3

الضريبية عن متطلبات الأنظمة المحاسبية بطريقة شفافة وقابلة للمقارنة بعيدا عن اعتبار مصالح الضرائب هي المستعمل الأول للقوائم المالية<sup>1</sup>

## 2- أنواع الضرائب المؤجلة

مبرر الاعتراف بالضرائب المؤجلة ضمن الموجودات (الأصول) أو تسوية التزامات (خصوم) متوافق مع الإطار المفاهيمي، الذي يركز على المواقف المالية بدلاً من الأداء كما هو موضح في بيان الدخل. ترد تعاريف الأصول والخصوم في الفقرتين أ 49 و ب 49 من الإطار المفاهيمي للمعيار 01 حيث تتطلب أن يكون الأصل "موردًا يسيطر عليه الكيان نتيجة لأحداث سابقة ويتوقع أن تتدفق منه المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى الكيان" والتزاما "ينشأ التزام حالي للمنشأة من الأحداث السابقة، ومن المتوقع أن يؤدي إلى تدفق موارد اقتصادية من الكيان."

تجد الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة أساسها في الأحداث السابقة التي تؤدي إلى الاختلافات المؤقتة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وما تنص عليه الأنظمة الضريبية. لذلك، يمكن أن تمثل الأصول الضريبية المؤجلة فائدة ضريبية مستقبلية من الفروق المؤقتة القابلة للخصم، في حين أن الالتزامات الضريبية المؤجلة يمكن أن تمثل التزامًا حاليًا تجاه السلطات الضريبية بدفع ضرائب دخل إضافية نتيجة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، كما يتماشى نهج المطلوبات والموجودات مع التعريفات المدرجة في الإطار المفاهيمي ويضمن أن الأصول والخصوم تقاس بالسعر الذي سيتم فيه استرداد الموجودات أو تسوية المطلوبات.<sup>2</sup>

تنشأ الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة عندما تكون هناك فروق مؤقتة بين الوقت الذي يتم فيه الاعتراف بالإيرادات والمصروفات لأغراض إعداد التقارير المالية والالتزامات الضريبية.<sup>3</sup>

**فالاختلافات المؤقتة:** هي الاختلافات في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصاريف بين المحاسبة المالية والتشريعات الضريبية، ومن الأمثلة على هذا النوع من الاختلافات عدم قبول مصلحة الضرائب لمصاريف الديون المشكوك في تحصيلها ما لم يتم تأكيد اعدام الزبون (زبون مفلس) بقرار قضائي، في حين تتطلب معايير المحاسبة الدولية الاعتراف بمصروف الديون المشكوك في تحصيلها عند اعداد القوائم المالية تحقيقا لمبدأ المقابلة.

<sup>1</sup> Chytis, E. (2015, 02). Deferred Tax Assets from unused Tax Losses under the prism of Financial Crisis. International Conference on Business & Economics of the Hellenic Open University, Preveza, Greece p. 152-158)

<sup>2</sup> Brouwer, A., & Naarding, E, Making Deferred Taxes Relevant. (ifrs.org, Éd.) Accounting in Europe, 200-230. (2018).,P14.

<sup>3</sup> Laux, R. C. The Association between Deferred Tax Assets and Liabilities and Future Tax Payments. The Accounting Review, 1357-1383(2012), P2.

أما الاختلافات الدائمة: فهي التي تمثل اختلافات دائمة بين المحاسبة المالية والتشريعات الضريبية في الاعتراف ببعض المصاريف والايرادات. فهناك بعض الدول تقوم على سبيل المثال بعدم الاعتراف ببعض المصاريف على الاطلاق وتقوم بإعفاء بعض الايرادات من ضريبة الدخل بشكل دائم لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، في حين تكون المصاريف واجبة التتزيل وتكون المداخل تمثل ايراد وجب الاعتراف به وفق المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية<sup>1</sup>.

ويمكن الإشارة إلى أمثلة عن الفروق المؤقتة التي ينتج عنها التزامات ضريبية مؤجلة كما يلي :

- ايراد الفائدة يدخل في الربح المحاسبي على أساس الزمن، ولكن ضريبيا يمكن أن يدخل في الربح الضريبي عندما يتم تحصيل النقدية، فقاعدة الضريبة لأي ذمة مدينة مثل هذه معترف بها في الميزانية بخصوص هذه الإيرادات ولا تؤثر في الربح الضريبي إلا بعد تحصيل النقدية؛

-الاهتلاك المستخدم لتحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) يمكن أن يختلف الاهتلاك المستخدم لتحديد الربح الضريبي عن ذلك المستخدم لتحديد الربح المحاسبي، لذلك يظهر فرق مؤقت خاضع للضريبة ينجم عنه التزام ضريبي مؤجل عندما يحسب الاهتلاك لغايات الضريبة، أما إذا كان الاهتلاك الضريبي أقل من الاهتلاك المحاسبي فينشأ فرق مؤقت قابل للاقتطاع ينتج عنه أصل ضريبي مؤجل

-يمكن أن تطفأ تكاليف التطوير خلال فترة قادمة عند تحديد الربح المحاسبي، في حين يمكن أن تقطع في الفترة التي تم تكبدها فيها لغايات تحديد الربح الضريبي، فيمكن أن تكون قاعدتها الضريبية معدومة لأنها تكون قد طرحت من الربح الضريبي ويكون الفرق المؤقت هو الفرق بين القيمة المسجلة لتكاليف التطوير وقاعدتها الضريبية المعدومة؛

- وتنشأ كذلك الفروق المؤقتة عندما يتم توزيع تكلفة اندماج الأعمال التي تعتبر امتلاك لموجودات ومطلوبات محددة بالرجوع إلى قيمتها العادلة بدون عمل تعديلات معادلة لغايات ضريبية، ويتم إعادة تقييم الموجودات بدون ذلك أيضا، وتظهر شهرة موجبة أو شهرة سالبة عند الاندماج حيث تنقسم الضرائب المؤجلة عند الاعتراف بها في الميزانية الى ضريبة مؤجلة أصول وضريبة مؤجلة خصوم (التزامات ضريبية مؤجلة)<sup>2</sup>.

أما من حيث مصادر الضرائب المؤجلة فقد نصت المادة 134. في الفقرة الثانية من النظام المحاسبي المالي على أن الضرائب المؤجلة تنتج عن كل من<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 204.

<sup>2</sup> IASB. (2020, 06 10). IAS 12 Income Taxes, P1-2.

<sup>3</sup> قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو. قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2009).

-اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذه في الحسابان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع.

-عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور.

-ترتيبات، ترصيد وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة.

كما أصدر بعد ذلك المجلس الوطني للمحاسبة مصادر الفروقات المؤقتة بين القاعدة المحاسبية وبين القاعدة الضريبية من خلال إصدار الإشعار رقم 1006204 الذي نشره في سنة 2014 لتحديد العناصر المحددة للضرائب المؤجلة حيث ذكر أربعة عشر حالة تؤدي إلى ظهور الضرائب المؤجلة على النحو التالي:<sup>1</sup>

- المصاريف التمهيدية لتسجيل رؤوس الأموال الخاصة،
  - فروق التقييم،
  - الاختلال بين الاهتلاك الجبائي و الاهتلاك المحاسبي،
  - المؤونات التي لا تخفض حتى تحقق خسائر القيمة،
  - الأعباء التي تخفض بشروط،
  - الإيرادات الخاضعة للضريبة وفق شروط،
  - عقود الإيجار التمويلي،
  - الإيرادات، الأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة في الأموال الخاصة،
  - تحيين الحقوق، الديون وحسابات العملة الصعبة،
  - مصاريف التطوير،
  - الخسائر الجبائية والقروض الضريبية،
  - القيمة الصادقة الوحدوية المعدة جبائيا للأعباء،
  - النتيجة المجمعة،
  - الدمج، الاقتناء والتنازل،
- وتقسم الضريبة المؤجلة الى ضريبة مؤجلة أصول و خصوم.

<sup>1</sup> CNC, Commission de Normalisation des Pratiques Comptables et des Diligences Professionnelles, LES IMPOTS DIFFERES, Algérie. (2014), P3.

## 1.2. الضريبة المؤجلة أصول

عرفت بأنها مبالغ ضرائب الدخل القابلة للاسترداد في الفترات المستقبلية حيث تسجل الضرائب المؤجلة أصول في نهاية الدورة عند تواريخ الإقفال، كما يتم احتساب جميع الفروق الزمنية بصفة دقيقة بما أنها تؤثر على المنتجات والأعباء في وقت لاحق، وتندرج حسابات الأصول الضريبية المؤجلة ضمن الأصول.

## 2.2. الضريبة المؤجلة خصوم

عرفت الضريبة المؤجلة خصوم بأنها مبالغ ضرائب الدخل المستحقة في فترات مستقبلية فيما يتعلق بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة والتي سوف ينتج عنها مبالغ خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الخاضع للضريبة للفترات المستقبلية عند استرداد المبلغ الدفترى للأصل أو تسوية المبلغ الدفترى للالتزام<sup>1</sup>

### خلاصة:

نستنتج من خلال سبق ان النظام الضريبي عبارة عن أداة تساهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي كما يشكل أهم مصدر لتمويل خزينة الدولة كون أن التمويل الخارجي يهدد الاستقلال الإقتصادي والمالي للدولة في حين أن هدف النظام الضريبي في النظام الرأسمالي يختلف عنه في الأنظمة الأخرى، فهو يتأثر بالتغيرات الاقتصادية ويتغير بما يخدم الاقتصاد الوطني.

كما تم التعرف من خلال هذا الفصل على أهم الجوانب النظرية ذات العلاقة بالضرائب المؤجلة سواء على مستوى النظام المحاسبي المالي أو المعيار المحاسبي الدولي رقم 12. حيث تم التطرق الى مختلف العمليات الخاصة بالضرائب المؤجلة والتي نص عليها معيار المحاسبة الدولي، والخاصة بكل من الاعتراف و القياس و الإفصاح لكل حدث أو عملية أو ظرف تؤدي الى ظهور ضرائب مؤجلة خصوم وأصول، وكذلك مختلف العناصر التي تؤدي الى وجود ضريبة مؤجلة حسب المرجع المحاسبي الجزائري.

<sup>1</sup> جمعة هوام. المحاسبة المعقدة وفقا للنظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (2010)، ص175.

# الفصل الثالث : مختلف الحالات المنشئة للضريبة المؤجلة

## تمهيد

الغرض من محاسبة الضرائب المؤجلة هو حساب التأثيرات الضريبية المستقبلية التي ستنشأ بسبب اختلاف مبادئ الاعتراف والقياس لمعايير المحاسبة والنظام المحاسبي المالي مقابل قانون الضرائب وبالتالي فإن الضرائب المؤجلة تمثل النتائج الضريبية المستقبلية للبنود والمعاملات التجارية التي تم الاعتراف بها في البيان المالي بشكل مختلف عن التقرير الضريبي، على وجه التحديد تعكس الضرائب المؤجلة الضرائب التي سيتم دفعها أو تحصيلها مستقبلاً.

حيث سنتطرق خلال هذا الفصل الى مختلف الحالات التي تؤدي الى نشوء ضريبة مؤجلة حيث شمل هذا الفصل مايلي:

**المبحث الأول: الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية**

**المبحث الثاني: الحالات الخاصة بعناصر الأموال الخاصة**

**المبحث الثالث: العناصر الخاصة بالأصول**



### المبحث الأول : الضرائب المؤجلة عند اعداد القوائم المالية

كما سبق الإشارة في الفصل الثاني الى ان الضريبة المؤجلة تظهر نتيجة الاختلافات المؤقتة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية في معالجة الإيرادات والأعباء، الامر الذي يؤدي الى عدم التماثل والتوافق في معالجة العديد من الأعباء والإيرادات وبناءً على هذا سيختلف مبلغ الضريبة على الأرباح الظاهر في حساب النتيجة للسنة المالية عن مبلغ الضريبة على الأرباح الواجب السداد لنفس السنة حيث سنتطرق خلال هذا المبحث الى كيفية الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية.

### المطلب الأول: الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية

الربح الخاضع (الجبائي) يتضمن نتيجة النشاطات العادية بإضافة الأعباء غير القابلة للخصم (الاستردادات) مطروح منها الإيرادات غير الخاضعة (التخفيضات)، ويتمثل الأساس الخاضع للضريبة على أرباح الشركات في الربح الصافي الناتج عن الفرق بين الإيرادات المحققة من طرف المؤسسة والأعباء الناتجة عن ممارسة النشاط العادي.

غير أن المعدل المطبق على الربح الجبائي والذي يساوي الربح المحاسبي المصرح من طرف المؤسسة مضاف إليه التكاليف المرفوضة من طرف الإدارة الجبائية ويخصم منه الإعفاءات أو التخفيضات إن وجدت<sup>1</sup>.

الربح الجبائي = النتيجة المحاسبية الصافية + الاستردادات- التخفيضات

أما الإستردادات أو العناصر غير القابلة للخصم فهي عبارة عن تلك الأعباء التي أدرجت في حساب الربح المحاسبي، إلا أن مصلحة الضرائب قد ترفضها نهائياً لأنها لا تعتبر مصاريف عادية، أو أنها تتجاوز الحد الأقصى المحدد من طرف المشرع الجبائي، أما التخفيضات هي تلك التكاليف التي لم تدرج في حساب الربح المحاسبي وتعتبرها إدارة الضرائب كتكاليف تطرح من إيرادات المؤسسة، ويمكن إعتبار الإستردادات كل التكاليف التي لا تتوفر فيها الشروط التالية:

- إستغلالها يكون في إطار التسيير العادي لنشاط المؤسسة وأن تكون مدعمة بمبررات كافية.

- يترتب عنها تخفيض في الأصول الصافية ( إهلاكات).

- أن تكون متعلقة بالسنة المالية الحالية

ويمكن ان نقسم الاستردادات الى اعباء غير قابلة للخصم جزئيا و اعباء غير قابلة للخصم كلياً

<sup>1</sup> Rabah Boussaid, Eldjema Belai et Brahim Tiguemounine, Dossier Pedagogique de Seminaire Portant sur Les Impôts Diffères, Institut Superieur de Gestion et de Planification, 29 et 30 Septembre 2012,P8.

## 1- الاستردادات الجزئية:

هي أعباء غير قابلة للخصم جزئياً وتشمل ما يلي:

مبالغ فوائد القروض بين المؤسسات والمتجاوزة معدلات الفوائد الفعلية المتوسطة المعلن عنها من طرف بنك الجزائر.

قسط الإهلاك للسيارات السياحية عندما تفوق قاعدة الإهلاك 1000.000 مليون دج خارج الرسم<sup>1</sup>.

- الهدايا الإشهارية 500 دج للوحدة، أما الإعانات والمساعدات الإنسانية والتبرعات الخيرية التي قدمت نقداً أو عيناً للمؤسسات الخيرية فتقبل في حدود 200.000 دج سنوياً.

- لا يمكن خصم المبالغ المالية المخصصة للإشهار والرعاية في حالة تجاوزت نسبة 10% من رقم الأعمال المحقق خلال السنة المالية وكحد أقصى 30 مليون دج .

- مصاريف البحث والتطوير العلمي 10% من الربح الخاضع مع سقف 100 مليون دج، المصاريف الملتزم بها في إطار البحث والتطوير في المؤسسة في حدود المبلغ المعاد استثماره في هذا البحث<sup>2</sup>

## 2- الاستردادات الكلية:

أعباء غير قابلة للخصم إطلاقاً وهي كما يلي:<sup>3</sup>

- الضريبة المستحقة والضريبة المؤجلة؛

- كما لا يمكن خصم الغرامات والمصادرات الواقعة بسبب مخالفة الأحكام القانونية من الأرباح؛

- الهدايا الأخرى غير الإشهارية ؛

- الأعباء غير المهنية (مصاريف الاستقبال غير المبررة وغير المرتبطة وأعباء العقار الغير المرتبطة بالإستغلال)؛

- أعباء لا تتوفر على الشروط الجبائية لخصمها ؛

- المؤونات غير الموضوعية أو غير المؤكدة ؛

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021، المادة 141 و 141 مكرر، ص34.

<sup>2</sup> المرجع السابق، المادة 169 و 171 ، ص 39،40.

<sup>3</sup> المرجع السابق المادة 169، ص40.

- الرسم على السيارات السياحية

### المطلب الثاني: القوائم المالية المجمعة

القوائم المالية المجمعة هي القوائم التي تعرض المركز المالي ونتائج الاعمال للشركة الام والفروع التابعة لها في قائمة مالية واحدة.

**1- مفهوم التجميع :** يمكن تعريف التجميع ان كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويراقب منشأة أو عدة منشآت، يُعد وينشر كل سنة القوائم المالية المدمجة للمجموع المتكون من جميع تلك المنشآت، ويكون إعداد ونشر البيانات المدمجة على عاتق الشركة الأم أو على عاتق الهيئة التي تتولى قيادته ومراقبته.<sup>1</sup>

وهناك عدة مصطلحات ترتبط بعملية التجميع يمكن تعريفها كمايلي:

- الفرع : هو كل مؤسسة تراقب بطريقة حصرية من طرف شركة أخرى هي الشركة الأم<sup>2</sup>  
- المراقبة: هي القدرة على توجيه السياسات المالية والعملياتية لكيان ما بغية الحصول على منافع من أنشطته ويفترض وجود المراقبة في الحالات التالية<sup>3</sup>:

- الامتلاك المباشر أو غير المباشر من طرف وسيط الفروع لأغلبية حقوق التصويت في المنشأة؛
- السلطة على أكثر من 20% من حقوق التصويت محصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين أو المساهمين؛
- سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري منشأة أخرى؛
- سلطة تحديد السياسات المالية والعملياتية للمنشأة بموجب القانون الأساسي أو بموجب عقد؛
- سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير المنشأة

**2- طرق التجميع :** توجد ثلاث طرق لتجميع القوائم المالية نص عليها النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية وهي كمايلي:

### 1.2 طريقة الإدماج الكلي

التجميع الكلي يركز على ضم إلى حسابات الشركة المجمعة عناصر حسابات المؤسسة التابعة، بعد إعادة معالجات محتملة، ويتم تقسيم الأموال الخاصة والنتيجة بين حصة حقوق الشركة المجمعة وحقوق الأقلية هذه الأخيرة التي تدرج كبنء مستقل ضمن الأموال الخاصة

<sup>1</sup> المادة رقم 132، الفقرات 2، 3، من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المرجع السابق.

<sup>2</sup> Bernard Roffournier, Les Normes Comptables Internationales IFRS, 4<sup>ème</sup> éd, Economica, Paris, 2010, P 249.

<sup>3</sup> المادة رقم 132.5 ، من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره

للميزانية المجمع وضمن بند منفصل لحصة ذوي الأقلية من النتيجة في حساب النتيجة حيث يجب إقصاء العمليات والحسابات بين المؤسسة المجمع والمؤسسات التابعة الأخرى (العمليات المتبادلة سواء التي لها تأثير على النتيجة المجمع والأموال الخاصة والتي ليس لها تأثير).<sup>1</sup>

## 2.2 طريقة الإدماج النسبي

تتضمن ميزانية المتعاقد بموجب التجميع النسبي حصته من الأصول ذات السيطرة المشتركة وحصته من الخصوم ذات المسؤولية المشتركة، ويتضمن حساب نتيجة المتعاقد حصته في كل من الإيرادات والأعباء المتعلقة بالشركة ذات السيطرة المشتركة.<sup>2</sup> يتم إلغاء العمليات والحسابات بين الشركة المجمع والشركات تحت السيطرة المشتركة الأخرى التي تؤثر على النتيجة المجمع والإحتياطات المجمع والتي ليس لها تأثير حسب حصته من حصص الشركة المشتركة.<sup>3</sup>

## 3.2 طريقة التكافؤ

هي أسلوب محاسبي يتم بموجبه تسجيل مساهمات المستثمر عند إقتناءها بالتكلفة ويتم تعديلها في كل نهاية دورة بالقيمة الحقيقية لحصة المستثمر في الأموال الخاصة للشركة الزميلة لعكس حصته في الأرباح أو الخسارة خلال الفترة والفترات السابقة، وترتكز هذه الطريقة على:<sup>4</sup>

- استبدال القيمة المحاسبية لسندات المساهمة بحصة الأموال الخاصة متضمنة النتيجة المجمع المحددة من خلال قواعد التجميع ؛

- إلغاء العمليات والحسابات بين الشركة الزميلة والشركة المجمع الأخرى التي تؤثر على النتيجة المجمع والأموال الخاصة المجمع (إحتياطات مجمع) دون غيرها.

## 3 . أثر التجميع على القوائم المالية

نتيجة لاندماج الأعمال تكون القيمة الدفترية لاستثمارات الشركة الأم أو الشركات التابعة أو الفروع أو الشركات الشقيقة أو المشروعات المشتركة مختلفة عن الأساس الضريبي (التكلفة التاريخية)، فتنشأ فروق في عدد من الحالات نذكر منها وجود فروق في تقييم العملات الأجنبية، تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار في شركة شقيقة إلى القيمة القابلة للاسترداد، ووجود أرباح غير موزعة لدى الشركات التابعة أو الفروع أو الشركات الشقيقة أو المشروعات المشتركة، ويمكن أن تكون هذه الفروقات لسبب من الأسباب التالية - التفاوت في تاريخ التسجيل ؛

<sup>1</sup> Robert Obert, DECF Comptabilité Approfondie et Révision, 6eme éd, Dunod, Paris, 2005.p 446.

<sup>2</sup> المادة رقم 131. 4، من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره

<sup>3</sup> Ahmed Elleuch, Formation sur les Normes IAS/IFRS, Atelier sur la Consolidation des Comptes( IAS 27, IAS 28 et IAS 31), Organisé par: ESSEM Alger Business School Benaknoun (Alger), Algerie , 2010. P 102.

<sup>4</sup> Dick Wolfgang, Franck Missions- piera, Comptabilité Financier en IFRS, Pearson, Paris, 2009. P245.

- الإختلافات في تاريخ الإقفال تسجيل فوائد منتظرة على القروض أو الإقتراض ؛
  - الأوراق التجارية المحسومة ؛
  - المنازعات القضائية ؛
  - الأخطاء المادية عند إحصاء العمليات والمبادلات الداخلية ؛
  - هامش الربح على المخزونات بين شركات المجمع؛
  - فائض القيم على التنازلات الداخلية؛
- حيث يتم الاعتراف بالفروق المؤقتة كأصل ضريبي مؤجل مع طبيعة كل حساب حسب تسجيله قبل الاندماج

### المطلب الثالث: الرسم على النشاط المهني

نص المشرع الجزائري في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بتصنيف للحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني لمؤسسات الأشغال العمومية وتقديم الخدمات كما يلي<sup>1</sup>:

- بالنسبة لرقم الأعمال المتعلق بالمبيعات الحدث المنشأ هو التسليم القانوني أو المادي للبضاعة.

- أما رقم الأعمال المتعلق بأشغال البناء وتقديم الخدمات فيتم إخضاعه عند القبض الكلي أو الجزئي للسعر.

و بالتالي تغير الحدث المنشئ فيما يخص مؤسسات الأشغال العمومية والبناء ينتج عنه معالجتين في نهاية السنة المالية هما:

- 1- تحديد مبلغ الرسم على النشاط المهني للفواتير غير المقبوضة.
- 2- تحديد مبلغ الرسم على النشاط المهني المدفوع على التسيقات المستلمة من الزبائن. هذه الأعباء قيد الدفع مستردة لتحديد النتيجة الجبائية عكس الأعباء المدفوعة مسبقاً تكون مخصومة من النتيجة الجبائية، الفرق بين النتيجة المحاسبية والجبائية المتعلق بالاعتراف بأعباء الرسم على النشاط المهني الخاص بالمؤسسات النشطة في قطاع الأشغال العمومية والبناء وتقديم الخدمات، ينتج عنه فروقات زمنية لمحاسبة الضرائب المؤجلة أصول بالنسبة للحالة الأولى، وضرائب مؤجلة خصوم بالنسبة للثانية، ويمكن توضيح أثر الضرائب المؤجلة والمعالجة المحاسبية للرسم على النشاط المهني المتعلق بهذه الشركات في نهاية السنة المالية كما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020 ، المادة 217، ص 50.  
<sup>2</sup> محمد قبائلي، أفاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ضرائب الدخل في ظل تباين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، 2013، ص 98.

**1- تحديد مبلغ الرسم على النشاط المهني للدفع على رقم الأعمال غير المقبوض**  
عند تاريخ الإقفال نسجل الرسم على النشاط المهني للدفع على رقم الأعمال محاسبيا بالقيود التالي:

		رسم على النشاط المهني على الأشغال المفوترة غير المقبوضة	642
		ح /الرسم على النشاط المهني قيد الدفع	447

عند إقفال الدورة ن يتم إدراج الضرائب المؤجلة أصول على الرسم على النشاط المهني للتسديد على الفواتير غير المقبوضة كمايلي:

		ضريبة مؤجلة أصول	133
		ح /فرض ضريبة مؤجلة على الاصول	692

في الدورة الموالية ن+ 1 عندما يتم قبض مبلغ فواتير الدورة (ن)، حيث يتحقق الحدث المنشئ لدفع الرسم على النشاط المهني، وهنا يتم استعمال الضرائب المؤجلة أصول للرسم على النشاط المهني للدفع المسجلة خلال الفترة ن لمبالغ الفواتير المحصلة خلال الفترة ن+1.

		الرسم على النشاط المهني قيد الدفع	447
		البنوك الحسابات الجارية	512
		ضريبة مؤجلة أصول	133
		ح /فرض ضريبة مؤجلة على الاصول	692

**2. محاسبة الرسم على النشاط المهني المدفوع على التسبيقات المستلمة من الزبائن**  
حيث يتم تسجيل الرسم على النشاط المهني عند قبض مبالغ التسبيقات كما يلي:

الفصل الثالث: الحالات المنشئة للضريبة المؤجلة

		د /تسبيقات الرسم على النشاط المهني قيد الدفع البنوك الحسابات الجارية	512	447
--	--	-------------------------------------------------------------------------	-----	-----

في نهاية الدورة يسترد الرسم على النشاط المهني على التسبيقات المستلمة من الميزانية الجبائية لأنه مدرج في الأعباء الجبائية، وتدرج في الميزانية المحاسبية ضريبة مؤجلة خصوم لهذه الفروقات الزمنية ويتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

		د /فرض ضريبة مؤجلة على الخصوم د / ضريبة مؤجلة خصوم	134	693
--	--	-------------------------------------------------------	-----	-----

الضريبة المؤجلة خصوم يتم ترصيدها خلال الدورات (ن + 1، ن + 2، الخ) عندما يتم فوترة رقم الأعمال أو تسديد الرسم على النشاط المهني، حيث تدرج عند إسترداد التسبيق خلال الدورات الموالية إقتطاع جزء من التسبيق.

		ر.ن.م على الاشغال المفوترة غير المقبوضة		642
		د /تسبيقات الرسم على النشاط المهني قيد الدفع	4471	
		د / تسبيقات الرسم على النشاط المهني	4472	

وعند إلغاء جزء من الضرائب المؤجلة خصوم للرسم على النشاط المهني المتعلق بالتسبيق المقتطع نسجل القيد التالي:

		د / ضريبة مؤجلة خصوم		134
		د /فرض ضريبة مؤجلة على الخصوم	693	

## المبحث الثاني: الحالات الخاصة بعناصر الأموال الخاصة

يتضمن هذا المبحث مختلف الحالات المنشئة للضريبة المؤجلة أصول وخصوم والخاصة بالأموال الخاصة وعناصر الخصوم

### المطلب الأول: الإعانات الحكومية

#### 1.1 محاسيبا

الإعانات الحكومية هي تصرف من جانب الحكومة يهدف إلى تقديم منفعة اقتصادية خاصة لمنشأة أو مجموعة منشآت مؤهلة بموجب ضوابط معينة. ولا تشمل الإعانات الحكومية المنافع المقدمة بشكل غير مباشر من خلال تصرف يؤثر على الظروف التجارية العامة، مثل توفير البنية التحتية في مناطق التطوير أو فرض قيود تجارية على المنافسين.

فالإعانات الحكومية هي مساعدات من قبل الحكومة في شكل موارد يتم نقلها إلى المنشأة مقابل الالتزام في الماضي أو في المستقبل بشروط معينة<sup>1</sup>.

حسب ما ينص عليه معيار المحاسبة الدولي رقم 20 هناك طريقتين لعرض الإعانات الحكومية هما:

- التسجيل الأولي للإعانات كإيراد مؤجل والذي يسجل بعد ذلك في الإيرادات على أساس منهجي وعقلاني وفقا لمدة منفعة الأصل والطريقة التي يتم بها استنفاد المنافع الاقتصادية.

- يتم طرح الإعانات الحكومية من قيمة الأصل للتوصل إلى القيمة الدفترية لأصل، ويعترف بالإعانات كدخل أو إيراد خلال العمر الإنتاجي للأصل القابل للإهلاك عن طريق تخفيض مصاريف الإهلاكات.

وحسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في المادة 124 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 فإن الإعانات العمومية هي عمليات تحويل موارد عمومية مخصصة لتعويض التكاليف التي تحملها أو سيتحملها المستفيد من الاعانة، بفعل امتثاله لبعض الشروط المرتبطة بأنشطته في الماضي أو في المستقبل .

وتدرج الإعانات العمومية في الحسابات كإيرادات في حساب النتائج في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي تلحق والتي يفترض فيها تعويضها، وفيما يخص التنبهات القابلة للإهلاك تكون التكلفة هي الإهلاك، وكذا فإن الإعانات العمومية المرتبطة بالأصول القابلة للإهلاك تدرج في الحسابات كإيرادات حسب تناسب الإهلاك المحتسب، وفي عرض الميزانية تشكل الإعانات المرتبطة بالأصول إيرادات مؤجلة.

<sup>1</sup> مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، معيار المحاسبة الدولي رقم 20 " المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2019، ص 1.



كما تدرج في الحسابات الإعانات العمومية الموجهة لتغطية أعباء أو خسائر سبق حصولها أو التي هي عبارة عن دعم مالي عاجل للمنشأة دون إلحاقها بتكاليف مستقبلية تدرج كإيرادات في التاريخ الذي تم اكتسابها فيه .

ويتم الأخذ من جديد بالإعانة التي تمول تثبيتا غير قابل للاهلاك وتوزع على مدى المدة التي يكون فيها التثبيت غير قابل للتصرف، وإذا لم يكن هناك شرط عدم قابلية التصرف فإن الإعانة تسجل من جديد في شكل نتيجة على مدى 10 أعوام حسب الطريقة الخطية للاهلاك التثبيات، في حين لا تدرج في حسابات الإعانات العمومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب النتائج أو في شكل أصل، إلا إذا توفر ضمان معقول بأن المنشأة تمتثل للشروط الملحقة بالإعانات وبأن الإعانات سيتم استلامها، وفي الحالة الاستثنائية التي تلجأ فيها المنشأة إلى تسديد إعانة فإن هذا التسديد يدرج في الحسابات باعتباره تغييرا لتقدير حسابي، ويرجع التسديد في المقام الأول إلى كل إيراد مؤجل غير مهلك مرتبط بالإعانة ويتم إدراج الفائض في الحسابات كعبء من الأعباء<sup>1</sup>.

تجدر الإشارة ان المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 لم يسمح بتسجيل الاعانة مباشر في حساب الأموال الخاصة للمؤسسة لأنها لا تشكل مساهمات من قبل الشركاء

## 2.1 جبايا

تدخل إعانات التجهيز التي تمنحها الدولة أو الجماعات الإقليمية للمنشآت ضمن النتائج المحققة في السنة المالية الجارية عند تاريخ دفعها، ويتم ربط هذه الإعانات بأجزاء متساوية بالأرباح الخاضعة للضريبة المحققة في كل سنة من السنوات المالية الخمسة الموالية، غير أنه يتم ربط الإعانات الموجهة لاقتناء تجهيزات قابلة للاهلاك في مدة تتجاوز خمس سنوات بسنوات مدة الاهتلاك، وفي حالة التنازل عن التثبيات التي تم اقتنائها عن طريق هذه الإعانات، يطرح جزء الإعانة الذي لم يتم ربطه بأساس الضريبة من القيمة الحسابية لهذه التثبيات من أجل تحديد فائض القيمة الخاضع للضريبة أو ناقص القيمة الواجب خصمه، وتدخل إعانات الاستغلال والموازنة المحصلة ضمن النتائج المحققة في السنة المالية التي تم تحصيلها فيها<sup>2</sup>.

حيث انه بتاريخ الحصول على الاعانة تسجل كمايلي :

<sup>1</sup> القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المواد 1-2-3-4-5-6 الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، المادة 144، ص 34.

## الفصل الثالث: الحالات المنشئة للضريبة المؤجلة

443	ح/ عمليات مع الدولة وأعوانها	مبلغ الاعانة
او 512	ح/ البنك	
131	الى ح/ إعانات التجهيز	

وفي نهاية السنة المالية يحول قسط من الاعانة المقدمة الى النتيجة وفق القيد التالي :

131	ح/ إعانات التجهيز	مبلغ الاعانة المحول الى النتيجة
754	الى ح/ حصة اعانات الاستثمار المسجل في النتيجة	

حيث يكمن جوهر الخلاف بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية والذي يؤدي الى وجود ضريبة مؤجلة ناتجة عن اختلاف مدة توزيع الاعانة المقدمة فلو أن المدة المحاسبية لإهلاك الأصل هي 7 سنوات فالمدة الجبائية كأقصى تقدير هي 5 سنوات وبالتالي فإن المبلغ المحول الى النتيجة حسب ما نص عليه النظام الضريبي الجزائري يختلف عن مبلغ الاعانة المحاسبية حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

### المطلب الثاني : التغيير في السياسات والاطعاء والتقديرات المحاسبية

في كثير من الأحيان كل شركة تحتاج إلى تغيير شيء ما في سجلاتها المحاسبية وبياناتها المالية، قد يكون التغيير صغيراً، لكن في بعض الأحيان يمكن أن يؤثر التغيير على الشركات.

فالهدف من معيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية ، التغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية" هو وضع معايير لاختيار وتغيير السياسات المحاسبية ، وكذلك المعالجة المحاسبية والكشف عن التغييرات في الطرق والاطعاء والسياسات المحاسبية.

ويمكن تعريف كلا من السياسات والتقديرات والاطعاء المحاسبية كمايلي:<sup>1</sup>

- السياسات المحاسبية: هي المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات المحددة التي تطبقها المنشأة عند إعداد وتقديم بياناتها المالية.
- التغيير في التقدير المحاسبي: هو تعديل على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام ، أو مقدار الإهلاك الدوري للأصل ، الناتج عن تقييم الحالة الحالية للأصول والخصوم. المطلوبات والفوائد والالتزامات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بها .

<sup>1</sup>[http://www.focusifrs.com/menu\\_gauche/normes\\_et\\_interpretations/textes\\_des\\_normes\\_et\\_interpretations/ias\\_8\\_methodes\\_comptables\\_changements\\_d\\_estimations\\_comptables\\_et\\_erreurs](http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ias_8_methodes_comptables_changements_d_estimations_comptables_et_erreurs)

حيث ان التغييرات في التقديرات المحاسبية هي نتيجة معلومات جديدة أو تطورات جديدة ، وبالتالي فهي ليست تصحيحات للأخطاء.

- **خطأ فترة سابقة:** هو إغفال أو خطأ في البيانات المالية للمنشأة فيما يتعلق بفترة أو أكثر، من الفترات السابقة تنتج عن عدم استخدام أو سوء استخدام المعلومات الموثوقة:

• التي كانت متاحة عندما أذن نشر البيانات المالية لتلك الفترات ؛

أو

• التي كان من المعقول توقع الحصول عليها والنظر فيها عند إعداد وعرض هذه البيانات المالية.

وتشمل هذه الأخطاء آثار خطأ الحساب، والأخطاء في تطبيق الأساليب المحاسبية، والإهمال، وسوء تفسير الوقائع والاحتيال.

يتطلب تقييم ما إذا كان الإغفال أو عدم الدقة يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وبالتالي إثبات أهميته، يتطلب مراعاة خصائص هؤلاء المستخدمين.

وحسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي فإن المعالجة المحاسبية للتكاليف والنواتج الخاصة بالسنوات السابقة تتميز منها حالتين

- الأولى أن تكون التكاليف والنواتج الخاصة بالسنوات السابقة ذات مبلغ غير معتبر

- الثانية أن تكون التكاليف والنواتج الخاصة بالسنوات السابقة ذات مبلغ معتبر

1- المعالجة المحاسبية للتكاليف والنواتج غير المعتبرة:

1.1 التكاليف والنواتج غير المعتبرة والغير مسجلة أو بمبلغ أقل خلال السنوات السابقة تسجل في حسابات التكاليف والنواتج حسب طبيعتها خلال السنة "ن".<sup>1</sup>

2.1 التكاليف والنواتج غير المعتبرة والمسجلة بمبلغ مضاعف أو زائد خلال السنوات السابقة تسجل التكاليف في الحساب 757 "أعباء استثنائية للتسيير" والنواتج في الحساب 657 "نواتج استثنائية للتسيير".

3.1 المعالجة الجبائية للتكاليف والنواتج غير المعتبرة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> [http://www.cnc.dz/fichier\\_règle/66.pdf](http://www.cnc.dz/fichier_règle/66.pdf),P5-6.

<sup>2</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، 2017، ص10

1.3.1 النواتج المسجلة بمبلغ زائد أو اقل في السنوات السابقة لا توجد أي معالجة في الجدول رقم 09 للحصيلة المحاسبية للسنة "ن" وذلك أن النتائج تم تسويتها في حسابات السنة "ن".

2.3.1 التكاليف المسجلة بمبلغ مضاعف أو زائد في السنوات السابقة لا توجد أي معالجة في الجدول رقم 09 للحصيلة المحاسبية للسنة "ن" وذلك أن التكاليف تم تسويتها في حسابات السنة "ن".

3.3.1 التكاليف التي لم تسجل بالكلية أو بمبلغ اقل في السنوات السابقة يجب إدخالها في الوعاء الضريبي للسنة المعنية من خلال ادراجها في قائمة الادمجات في الجدول رقم 09 لحصيلة المحاسبية للسنة "ن" لأن القانون الجبائي لا يقبل خصم هذه التكاليف باعتبارها تكاليف لا تخص السنة المالية "ن".

2- المعالجة المحاسبية للتكاليف والنواتج المعتمدة: حيث يجب الحصول على موافقة هيئة تسيير المؤسسة ، قبل التسجيل المحاسبي لقيود التسوية الخاصة بالتكاليف والنواتج للسنوات السابقة حيث تتم المعالجة المحاسبية والجبائية من خلال المراحل التالية:

1.2 تصحيح رصيد حساب «11» ترحيل من جديد الذي يظهر في افتتاحية الحسابات السنة "ن".

2.2 لا تخضع للمعالجة الجبائية، إلا النواتج للسنوات السابقة المعتمدة أو تكاليف السنوات السابقة المسجلة مضاعفة أو بالزائد تسجيل المديونية المؤجلة تجاه الإدارة الجبائية.

3.2 بالنسبة للنواتج والتكاليف الخاصة بالسنوات السابقة فإنها تعالج كمايلي<sup>1</sup>

1.3.2 يجب خصم أو إدماج مبلغ النواتج للسنوات السابقة في النتيجة الجبائية لسنة "ن"؛

2.3.2 يجب إدماج في النتيجة الجبائية لسنة "ن"، مبلغ التكاليف للسنوات السابقة، المسجلة مضاعفة أو بالزائد؛

3.3.2 لا يخصم من النتيجة الجبائية لسنة "ن"، مبلغ التكاليف للسنوات السابقة، المسجلة بالزائد أو لم تسجل إطلاقاً، وذلك لأن القانون الجبائي لا يسمح بخصم هذا النوع من التكاليف.

### المطلب الثالث: إعادة التقييم

تعتبر إعادة التقييم إحلال أو استبدال قيمة بقيمة أخرى، وهذا بسبب عدم ثبات قيمة النقود (حالات التضخم)، أو بصيغة أخرى هو تصحيح الانخفاض في قيمة النقود أي قيمة

<sup>1</sup> Ministère des finances, Conseil National de la Comptabilité, Les Impôts Différés, OP CIT,P 09.

وحدة الحساب، ومن أجل إعادة التقييم نلجأ إلى معاملات يتم تحديدها انطلاقاً من أسعار السوق أي مؤشرات الأسعار<sup>1</sup>.

وينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الممتلكات والمصانع والمعدات على اعتماد طريقتين لتسجيل وتقييم التثبيتات وهما كالتالي:

1 التقييم بالتكلفة: وهي إجبارية وتسمى أيضاً الطريقة التفضيلية، وتقضي هذه الطريقة بتسجيل الأصل أو التثبيت بتكلفته الأصلية عند تاريخ الشراء وي طرح منها لاحقاً مجموع الإهلاكات المتراكمة ومجموع خسائر أو تدهور القيمة المحتملة، أي القيمة المحاسبية الصافية.

2 طريقة إعادة التقييم: وهي اختيارية يلجأ إليها في حالات التضخم، إن أي أصل مقيم بالقيمة السوقية أو العادلة يمكن إعادة تقييمه، فإذا قررت المؤسسة إعادة تقييم أصل ما فينبغي عليها إعادة تقييم كل عناصر الأصول، ويتم تسجيل فرق إعادة التقييم في حسابات رؤوس الأموال (ح./105).

كما ان النظام المحاسبي المالي تبنى نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها بالقيمة الحقيقية حيث أشار في القسم الثاني قواعد التقييم إلى انه تركز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على اتفاقية التكاليف التاريخية. في حين انه يمكن حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجرى ذلك التقييم بالاستناد إلى:<sup>2</sup>

- القيمة العادلة والتي اصطلح عليها بالقيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)؛
- قيمة الإنجاز؛
- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة)؛

حيث تركز طريقة التقييم وفقاً للنظام المحاسبي المالي على مبدأ التكلفة التاريخية كقاعدة مرجعية ويعدل هذا التقييم عند اكتمال الشروط المنصوص عليها حسب القيمة الحقيقية أو القيمة النفعية.

إذا ظهرت مؤشرات في نهاية الدورة المحاسبية على أن القيمة المحاسبية لبعض التثبيتات تختلف بكثير عن القيمة القابلة للتحويل (أقصى قيمة بين القيمة الحقيقية والقيمة النفعية) تبدأ المؤسسة بإجراء اختبار تدني القيمة والذي يليه حساب القيمة القابلة للتحويل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> جمال عمورة، محاضرات في المحاسبة المعقدة وفقاً لنظام المحاسبي المالي دراسة مفصلة لحسابات رؤوس الأموال (أمثلة وتطبيقات)، مطبوعة، 2012، ص 25.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القسم الثاني قواعد عامة للتقييم، العدد 19، سنة 2009، ص 6.

<sup>3</sup> جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 88.

كما نص القرار المحدد لقواعد التقييم ان من الضروري قيام المؤسسة بعملية إعادة التقييم بصورة منتظمة، حتى لا تختلف القيمة المحاسبية الصافية للتثبيت عن القيمة العادلة وذلك وفق الشروط التالية:<sup>1</sup>

- إمكانية تحديد القيمة العادلة للتثبيت بكل موثوقية ؛

- يجب على المؤسسة اختيار طريقة واحدة لإعادة تقييم التثبيتات طريقة التكلفة أو إعادة التقييم ، والتي تنتمي إلى نفس المجموعة وذلك تطبيقاً لمبدأ ثبات الطرق المحاسبية المستعملة (مبدأ الوحدة والتجانس)؛

- تطبق إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات العينية اختلافاً كبيراً عن القيمة السوقية عند تاريخ الإقفال، وإذا أعيد تقييم التثبيت يجب تطبيق نفس الإجراء لكافة الفئة التي ينتمي إليها هذا التثبيت، تعتبر مثلاً "فئة" كل من : الأراضي، البناءات، المعدات والأدوات الصناعية، معدات مكتب... الخ ؛

- يتم تحديد هذه القيمة فيما يخص الأراضي والمباني من طرف خبراء مؤهلين، وبالنسبة للأصول المختصة جداً والتي لا تمتلك سوقاً لها يتم تقييم قيمتها العادلة بواسطة تكلفة الإحلال أو مردودية الأصل؛

- استخدام نفس الطريقة المعتمدة لحساب الإهلاك مع تلك المعتمدة بطريقة التكلفة ؛

- تقوم المؤسسة بإعادة تقييم تثبياتها سنوياً، في حالة ما إذا كان الاختلاف مهم بين القيمة العادلة والقيمة المحاسبية المسجلة للتثبيت بالميزانية، أما إذا كان الاختلاف غير مهم فكل 3 أو 5 سنوات .

3- الضريبة المؤجلة الناتجة عن فرق إعادة التقييم

يسجل فرق إعادة التقييم مباشرة في صنف حسابات رؤوس الأموال على مستوى حساب 105 "فرق إعادة التقييم"، علماً أن العملية لا تعطي أي ربح، يتم حساب فارق إعادة التقييم للأصل القابل للإهلاك حسب طريقتين:<sup>2</sup>

-إعادة تقييم كل من التكلفة ومجمع الإهلاكات في آن واحد

-إعادة تقييم التكلفة المحاسبية الصافية.

إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما بعد إعادة تقييمه فإن الزيادة تقيد مباشرة ضمن رؤوس

<sup>1</sup> القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص10.

<sup>2</sup> جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص86.

## الفصل الثالث: الحالات المنشئة للضريبة المؤجلة

الأموال الخاصة تحت عنوان " فارق إعادة التقييم".

تدرج إعادة التقييم الإيجابية في الحسابات كمنتوج، إذا كانت تعوض إعادة تقييم أخرى سلبية لنفس الأصل سبق وأن تم إدراجه كعبء في الحسابات. وتكون التسجيلات المحاسبية في يومية المؤسسة التي تقوم بإعادة التقييم وفق الحالات التالية:

### 1.3 حالة الزيادة في قيمة التثبيات

إذا كان مبلغ إعادة التقييم أكبر من القيمة المحاسبية الصافية للتثبيات قبل إعادة تقييمه، فإن الزيادة الحاصلة تسجل في الحساب 105 كما يلي:

	X1	من ح/ التثبيات العينية	2	21
X2		الى ح/ اهتلاك التثبيات	281	
X3		الى ح/ الضرائب المؤجلة على الخصوم	134	
X4		الى ح/ فارق إعادة التقييم	105	

حيث أن كلا من :

X1: الزيادة في القيمة الإجمالية؛

X2: الزيادة في قيمة الإهتلاكات المجمعة؛

X3: الضرائب المؤجلة خصوم ( فارق إعادة التقييم \* معدل الضريبة على الأرباح ؛

X4: فرق إعادة التقييم موجب صافي من الضرائب المؤجلة.

ويمكن تحويل فائض إعادة التقييم إلى حساب 11 الترحيل من جديد بترصيد حساب 105 وفق قسط الإهتلاك السنوي أو عند التنازل عن التثبيات المتعلقة بفائض القيمة (المعاد تقييمه) ويتم تسجيل تحويل فائض إعادة التقييم جزئياً حسب مدة الإهتلاك المتبقية للأصل إلى النتيجة المرحلة (ح/ 11 الترحيل من جديد) في نهاية كل سنة بالقيد التالي<sup>1</sup>:

		فارق إعادة التقييم	105
		ترحيل من جديد	11

<sup>1</sup> Walid Ammous, Formation sur Les IAS / IFRS et Le SCF, Atelier Sur Les Investissements et Les Autres Actifs Non Courants (Partie 1), Organise Par: Essem Alger Business School, Benaknoun Alger, Algeria 2010,p 116.

## الفصل الثالث: الحالات المنشئة للضريبة المؤجلة

تجدر الإشارة انه على حسب ما نص عليه معيار المحاسبة الدولي رقم 12 وقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في المادة 186 أنه لا يدمج فائض القيمة الناتج عن إعادة التقييم مباشرة ضمن العناصر الخاضعة للضريبة، وتقتطع الضرائب المؤجلة المناسبة من فارق إعادة التقييم، ويتم تحويل قسط الضرائب المؤجلة خصوم المتعلقة بقسط الإهلاك الإضافي سنويا كما يلي<sup>1</sup>

		ضرائب مؤجلة خصوم	134
		فرض ضريبة مؤجلة على الخصوم	693

2.3 حالة الانخفاض في قيمة التثبيات

يكون رصيد ح/ 105 مدين وإذا كان المبلغ أكثر من فارق إعادة التقييم الظاهر بالميزانية، يجب تسجيل هذا المبلغ (السالب) كعبء في ح/ 681 مدينا الى ح/ 291 في الجانب الدائن، لأن مبلغ الانخفاض في هذه الحالة أكبر من المبالغ عند الزيادة و نسجل القيد التالي:<sup>2</sup>

	X1	فارق إعادة التقييم	105
	X2	اهتلاك التثبيات	281
	X3	ضرائب مؤجلة خصوم	134
X4		ح/ التثبيات العينية	21
	X 5	مخصصات الاهتلاك والمؤونات خسائر قيمة عن التثبيات	291
			681

حيث أن كلا من :

<sup>1</sup> Rabah Boussaid, Eldjema Belai et Brahim Tiguemounine, Dossier Pedagogique de Seminaire Portant sur Les Impots Differes, Institut Superieur de Gestion et de Planification, 29 et 30 Septembre 2012,p66.

<sup>2</sup> Ratiba Aoudjit, Le Système Comptable Financier, ENAG édition, Algérie, 2010,p 137.



- x1 : فرق إعادة التقييم سالب صافي من الضرائب المؤجلة  
x2 : الانخفاض في قيمة الإهلاكات المجمعة  
x3 : الضرائب المؤجلة خصوم ( فارق إعادة التقييم \* معدل الضريبة على الأرباح  
x4 : الانخفاض في القيمة الإجمالية  
x5 : مبلغ الفرق بين فرق إعادة التقييم الموجب، وفرق إعادة التقييم عند الانخفاض ويكون سالب

### المبحث الثالث : الحالات الخاصة بالأصول

#### المطلب الأول : الاختلاف في معالجة الإهلاكات وخسائر القيمة

يكمن اختلاف الإهلاك بين قواعد النظام المحاسبي المالي والنظام الضريبي الجزائري والذي يؤدي الى وجود ضريبة مؤجلة في ميزانية المؤسسات في النقاط التالية:

#### 1. الاختلاف في مدة الإهلاك:

وفق النظام المحاسبي المالي فإن مدة الإهلاك تؤخذ بعين الاعتبار المدة المقدرة للاستعمال أي المدة النفعية وليس مدة حياته مع مراعاة القيمة المتبقية والتي تعكس بفعالية أحسن طريقة لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية، وتناسب هذه المدة مع وتيرة الاستعمال المحتملة والمحددة من طرف إدارة المؤسسة<sup>1</sup>.

كما أن العناصر المركبة تعالج كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت مدد الانتفاع مختلفة أو كانت توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة وفي هذه الحالة، على المؤسسة إعداد مخطط إهلاك منفصل لكل عنصر بدلالة مدة استعماله الحقيقية وفق النظام المحاسبي المالي فإن القيمة المتبقية المحتملة للأصل القابل للإهلاك في تاريخ نهاية مدة منفعته تتمثل في سعر التنازل المحتمل في هذا التاريخ، والتي تؤخذ بعين الاعتبار عند حساب الإهلاك بطرحها من القيمة الأصلية للأصل القابل للإهلاك<sup>2</sup>.

أما حسب ما نص عليه حسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإن الإهلاك يعرف بتدني قيمة الأصل والهدف منه استرجاع تكلفة الأصل، وتكون تكلفة الإهلاك قابلة للخصم من الأساس الخاضع للضريبة دون مراعاة القيمة المتبقية من عدمها، كما لم يرخص النظام الضريبي باعتماد المقاربة بالمكونات، حيث أعطى معدلات للإهلاك التثبيات حسب

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية رقم، 19 المادة، 7-121 ص.9

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية رقم، 19 المادة رقم، 121 -4 ص.8.

طبيعة الأصل وبمجموعها على سبيل المثال المباني تهتك بنسبة 5% المعدات بنسبة 20%<sup>1</sup> الخ.

إن هذه الفروقات الزمنية الناتجة عن الاختلاف بين العمر المحاسبي وفترة الإهلاك الجبائية تسجل كضرائب مؤجلة أصول أو ضرائب مؤجلة خصوم حسب الحالة، فإذا كان الإهلاك المحاسبي أسرع (أكبر) من الإهلاك الجبائي يتم الإفصاح عن فروقات زمنية قابلة للاسترجاع تنتج عنها ضرائب مؤجلة أصول. أما إذا كان الإهلاك المحاسبي أبطئ (أقل) من الإهلاك الجبائي تنتج عن هذه الاختلافات فروقات قابلة للدفع تسجل كضرائب مؤجلة خصوم في الدورات التي تنشأ فيها، ويتم تعديل أو تقويم هذه الضرائب المؤجلة عند ما يصبح من الضروري إمتصاص هذه الضرائب المؤجلة، ويتم التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة و عكسها<sup>2</sup>.

## 2. القيمة المتبقية

حسب النظام المحاسبي المالي فإن القيمة التي يتم على أساسها حساب قسط الإهلاك هي تكلفة الحيازة مطروحا منها القيمة المتبقية المتوقعة، كما يمكن مراجعة مخطط الإهلاك (إجراء اختبار حول انخفاض قيمة الأصول)<sup>3</sup>

أما حسب ما نص عليه النظام الضريبي الجزائري يتم حساب قسط الإهلاك السنوي على أساس تكلفة الحيازة (سعر الشراء أو سعر التكلفة دون الرسم على القيمة المضافة)، ولا يعترف النظام الجبائي بالقيمة المتبقية في تحديد قسط الإهلاك كما لا يمكن مراجعة مخطط الإهلاك<sup>4</sup>.

هذا ما ينتج عنه فروقات زمنية عند تسجيل مخصصات الإهلاك، التي تستلزم محاسبة ضرائب مؤجلة خصوم عند تسجيل الإهلاكات ذلك ان الإهلاك المسجل محاسبيا اقل من الإهلاك المسجل وفق القواعد الجبائية ما يشكل التزام تجاه مصلحة الضرائب و المعبر عنه بـضرائب مؤجلة خصوم، ويسجل كمايلي:

693	من ح/ فرض ضريبة مؤجلة خصوم		
134	الى ح/ضرائب مؤجلة على الخصوم		

ويتم تعديل الضرائب المؤجلة عند نهاية العمر الإنتاجي والتنازل عن الخردة، أين تحسب مصلحة الضرائب النتيجة الجبائية على أساس أن القيمة المتبقية معدومة محاسبيا أما فلا.

<sup>1</sup> قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المواد 140-141-174، ص 32-40.

<sup>2</sup> Rabah Boussaid, Eldjema Belai et Brahim Tiguemounine, Dossier Pedagogique de Seminaire Portant sur Les Impôts Diffères, Institut Superieur de Gestion et de Planification, 29 et 30 Septembre 2012, P23.

<sup>3</sup> عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعقدة وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>4</sup> المادة رقم 174 -1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021، ص41.

### 3. الاختلاف في طريقة الإهلاك

جاء النظام المحاسبي المالي بطريقة الإهلاك الخطي أو الثابت، طريقة الإهلاك المتناقص، طريقة وحدات الإنتاج التي تقوم على الاستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل (حجم الإنتاج الأصلي)، كما ينصح هذا النظام باعتماد طريقة الإهلاك الثابت في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور في استهلاك المنشأة للمنافع الاقتصادية بصورة صادقة. في حين أن القواعد الجبائية تحدد الطريقة المتبعة وهي وفق الإهلاك الخطي غالبا حسب إجراءات المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والطرق الأخرى مرخص بها ولكن بشروط.

هذه الاختلافات في طرق الإهلاك تنجم عنها ضرائب مؤجلة خصوم أو ضرائب مؤجلة أصول يتم امتصاصها على مدى فترة الإهلاكات المحاسبية للثبوتات، وهذا إذا كانت طريقة الإهلاك المحاسبي متناقص، أما القواعد الجبائية تعتمد طريقة الإهلاك الثابت أو المتزايد فيتم محاسبة ضرائب مؤجلة أصول، لأن القيمة المحاسبية للثبوت أصغر من القاعدة الجبائية التي يتم إسترجاعها في الدورات التي يكون فيها الإهلاك الجبائي أكبر من قسط الإهلاك المحاسبي، ويتم محاسبتها عند الإدراج في نهاية كل سنة مالية معنية بهذه الفروقات الزمنية كما يلي:<sup>1</sup>

133	من ح/ ضريبة مؤجلة أصول		
692	الى ح/ فرض ضريبة مؤجلة على الاصول		

ويتم تعديل حساب الضرائب المؤجلة أصول في الفترات اللاحقة، أين يجب إستخدام الضريبة المؤجلة أصول المتعلقة بهذه الفروقات الزمنية القابلة للخصم :

692	من ح/ فرض ضريبة مؤجلة على الاصول		
133	الى ح/ ضريبة مؤجلة أصول		

أما إذا كان الإهلاك المحاسبي متزايد والقواعد الجبائية تفرض استعمال الإهلاك الثابت أو الإهلاك المتناقص، هنا يجب تسجيل ضرائب مؤجلة خصوم للفروقات الزمنية الخاضعة مستقبلا، الناتجة عن الإختلاف بين القيمة المحاسبية للثبوتات الظاهرة بالميزانية والقيمة الجبائية الواردة في الميزانية الجبائية، ويتم تسجيلها في كل دورة تنشأ فيها هذه الفروقات الزمنية كما يلي:

<sup>1</sup> Rabah Boussaid, Eldjema Belai et Brahim Tiguemounine, Dossier Pedagogique de Seminaire Portant sur Les Impôts Diffère, OP.CIT,P 22.

## الفصل الثالث: الحالات المنشئة للضريبة المؤجلة

		من ح/ فرض ضريبة مؤجلة على الخصوم		693
		الى ح/ ضريبة مؤجلة خصوم	134	

ويتم تعديلها في السنوات اللاحقة لامتناس هذه الفروقات الزمنية بعكس القيد السابق .

### 4. خسارة القيمة

تحدد القيمة المحاسبية الصافية للتثبيات حسب النظام المحاسبي المالي بالفرق بين القيمة الأصلية للإهتلاكات المتراكمة وخسائر القيمة المحتملة إن وجدت، أما القواعد الجبائية فتعتبرها كاستردادات فهي غير مقبولة للخصم، حيث تعتمد على التكلفة التاريخية في حساب الإهتلاكات المتعلقة بهذه التثبيات، إلا إذا كانت هذه الخسائر متعلقة بإهلاك تكميلي للتثبيات كاحتراقها مثلاً.

فالمادة 141 من قانون الضرائب المباشرة تورد قائمة للأعباء المقبولة، التي لم تذكر فيها خسائر القيمة، أما خسائر القيمة على المخزونات والحقوق هي مقبولة جبائياً بتوفر مجموعة من الشروط لذا يتم تسجيل ضرائب مؤجلة أصول لهذه الفروقات الزمنية نتيجة أن القيمة المحاسبية للأصل أصغر من قاعدته الجبائية الظاهرة بالميزانية الجبائية والتي لا تحتوي على خسارة قيمة<sup>1</sup>

يتم التسجيل المحاسبي لخسارة القيمة عندما يتم إثبات تدهور القيمة كما يلي<sup>2</sup>:

		ح/ مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		681
		خسارة القيمة عن التثبيات	291	

ويتم تسجيل ضريبة مؤجلة أصول للفروقات الزمنية القابلة للخصم المتعلقة بتدهور القيمة كما يلي:

		من ح/ ضريبة مؤجلة أصول		133
		الى ح/ فرض ضريبة مؤجلة على الاصول	692	

<sup>1</sup> K. Mansour, Formation sur l'impôt sur les Bénéfices des Sociétés, Centre de Perfectionnement de l'entreprise (Sanatrach), Ain Bia Oran, 2012, P 41.

<sup>2</sup> Ratiba Aoudjit, Le Système Comptable Financier, ENAG édition, Algérie, 2012.P 192.

و تعدل الضرائب المؤجلة أصول في كل نهاية دورة عند حساب مخصصات الإهلاك حتى نهاية العمر الاقتصادي لامتصاص تلك الفروقات الزمنية بعكس القيد السابق سنويا من حساب 692 في الجانب المدين إلى حساب 133 في الجانب الدائن، أو عند تسجيل استرجاع لخسائر القيمة المسجلة سابقا، عندما تصبح القيمة القابلة للتحويل للتثبيتات أكبر من القيمة المحاسبية الصافية.

#### المطلب الثاني : تعويضات التقاعد والمزايا المماثلة

استحقاقات الموظفين هي المقابل الممنوح مهما كان شكله تمنحه المؤسسة للموظفين بسبب الخدمات التي قدموها للمؤسسة

وتنقسم استحقاقات الموظفين الى :

- استحقاقات على المدى القصير (الرواتب ، العلاوات ، البدلات ، مساهمات الضمان الاجتماعي ، فوائد عينية ومزايا أخرى مدفوعة في غضون اثني عشر شهرا تتبع نهاية السنة المالية ، وما إلى ذلك) ؛

- استحقاقات تعويض عن الإخلال بالعقد ؛

- استحقاقات على المدى الطويل (جميع الاستحقاقات التي تدفع بعد اثني عشر شهرا بعد نهاية العام ، بما في ذلك مزايا ما بعد التوظيف) ؛

الفوائد التي يحتاجها الموظفون بعد انتهاء الخدمة أو المخصصات طويلة الأجل ، لا تقتصر على تعويض التقاعد، بل في الواقع يجب توفير هذه الفوائد وفقاً للطريقة الموصى بها بواسطة نظام المحاسبة المالية

حيث تضم قائمة الفوائد طويلة المدى كلا من :

- استحقاقات التقاعد؛

- زيادة الرواتب الممنوحة كمكافأة تقاعد ؛

- إعانات الوفاة ؛

- ميداليات الجدارة ؛

- المزايا العينية بعد انتهاء الخدمة (المساعدة الطبية ، وتوفير السلع والخدمات ، والرعاية ، وما إلى ذلك)

## 1. معالجة تعويضات التقاعد والمزايا المماثلة

الموظفون المعنيون والمتأثرون بهذه المزايا هم أولئك الذين لديهم تجاه الشركة الالتزام القانوني أو التعاقدية أو الضمني (اعتمادًا على الممارسات والاستخدامات) لدفع استحقاقات ما بعد التوظيف بغض النظر عن طبيعة علاقة العمل ، عمل دائم أو مؤقت (عقد محدد المدة أو عقد غير محدد المدة). تنطبق هذه المزايا على جميع الموظفين بغض النظر عن تاريخ التوظيف بقدر ما يتم الحصول على هذه المزايا في تاريخ الإحالة عند التقاعد أو في تاريخ انتهاء صلاحية إلغاء الكيان

2. الافتراضات الاكتوارية وطرق حساب المعاملات التي سيتم فحصها واستخدامها بشكل عام لحساب استحقاقات التقاعد هي:<sup>1</sup>

أ- المنحة الممنوحة : الحق في تعويض التقاعد الذي يمكن للموظف المطالبة به يتم تحديده في كل وحدة بشكل تعاقدية أو ضمني. (هذا الحق يمكن أن يكون قيمة مطلقة أو قيمة نسبية)

ب- الراتب المرجعي : يمثل الأساس المستخدم لحساب تعويض التقاعد، يمكن أن يكون هذا الراتب الأساسي أو الراتب اللاحق ، أو أي راتب آخر مبلغ ثابت أو متغير موجود في تاريخ احتساب المخصص.

ج- الفترة المرجعية : هي الفترة التي يتم استخدامها لحساب تعويض التقاعد تبدأ من تاريخ التعيين وتستمر حتى تاريخ المغادرة الى التقاعد.

د- معدل تقدم الراتب أو المبلغ المرجعي : هو متوسط معدل التغير المتوقع في المبلغ الأساسي المستخدم من تاريخ تقييم المخصص حتى تاريخ التقاعد، يمكن تقديره مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- التضخم؛

- الأقدمية؛

- التطوير الوظيفي ؛

- الرقم القياسي العام للأجور

كما يمكن أن تؤخذ عوامل الأخرى بعين الاعتبار

<sup>1</sup> Conseil National de la Comptabilité , Commission de normalisation des pratiques comptables et Des diligences professionnelle, -Traitement de l'indemnité de départ en retraite et avantages assimilés , p2-4

هـ - معدل دوران : يعرف معدل الدوران بشكل عام على أنه نسبة متوسط التدفقات الداخلة والخارجة من العاملين بالسنة المالية إلى عدد الموظفين في نهاية السنة المالية السابقة ويحسب كما يلي:

$$\frac{(\text{عدد المغادرين في السنة } N + \text{عدد الداخلين في السنة } N) \times 2}{100}$$

متوسط القوى العاملة المادية المدفوعة في 31/12/1-N

و - احتمالية البقاء: احتمال البقاء على قيد الحياة هو العمر المتوقع لأي شخص في سن معين للوصول إلى سن التقاعد ويتم حسابه على النحو التالي :

$$\text{احتمال البقاء} = [(1 - \text{معدل الوفيات})^n]$$

يتم تقدير هذا الاحتمال بشكل عام بناءً على جداول الوفيات التي تقدمها المنظمات المتخصصة. مثل الديوان الوطني للإحصائيات. شركات التأمين. منظمة الصحة العالمية ، إلخ.

ز- سعر الخصم : يتوافق سعر الخصم عادةً مع سعر الفائدة للسندات طويلة الأجل المسعرة في سوق نشط والصادرة عن هيئات رسمية أو يتم الاعتماد على سعر سندات الخزنة طويلة الأجل.

### 3.2 الصيغة العامة لحساب مخصص مؤنة التقاعد

$$\text{مخصص المؤونة} = \text{الراتب المرجعي} \times (1 + \text{معدل التقدم})^n \times (1 - \text{معدل الدوران})^n \times (1 - \text{معدل الوفيات})^n \times (\text{الافتراضات الاكتوارية} \times \text{الأقدمية المكتسبة} / \text{الحد الأقصى للأقدمية}) \times (1 + \text{معدل الخصم})^n$$

### 4.2 معالجة الفروقات التنبؤية من سنة لأخرى

إن تطور القيمة الحالية للالتزام و القيمة العادلة لأصول الخطة يمكن أن يظهر فوارق تنبؤي الناتجة من:

- الفروقات بين الافتراضات التنبؤية السابقة و ما تم تحقيقه؛

- التغيرات الافتراضية.

من بين أسباب ظهور هذه الفروقات يمكن أن نذكر:

- التغير في نسبة دوران العمال

- تغير الفرضيات المتعلقة بالأجور؛

- نسبة العائد الحقيقي للأصول عما هو متوقع.

بالتالي ينبغي على المؤسسة أن تعترف بجزء محدد من المكاسب والخسائر التنبؤية كإيراد أو تكلفة التي

تزيد عما يلي أيهما أعلى:

- 10% من القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة قبل خصم أصول الخطة؛

- 10% من القيمة العادلة للأصول خطة.

الجزء من المكاسب والخسائر التنبؤية التي سيتم الاعتراف به لكل خطة مزايا محددة هو الزيادة التي وقعت خارج حدود 10 % في تاريخ تقديم التقارير السابقة مقسم على معدل الأعمار الباقية المتوقعة للمستخدمين المشاركين في الخطة

حيث حددت لجنة التقييس والممارسات المحاسبية بالمجلس الوطني للمحاسبة نسبة الانحراف في المؤونة بـ 10 %<sup>1</sup>.

هذه المخصصات يتم استردادها إلى الربح المحاسبي لتحديد الربح الجبائي، فهذه الفروقات الزمنية الناتجة عن الاختلاف بين التسجيل المحاسبي للمؤونات والإدراج الجبائي عند تسديد هذه المزايا وليس عند تكوين مؤونات محتملة لهذه الأعباء، فتكون القاعدة الجبائية معدومة في تاريخ محاسبة المؤونة وينتج عنها ضرائب مؤجلة أصول، ويتم تسجيل المؤونة محاسبياً كما يلي:

		مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	683
		مؤونة المعاشات والالتزامات المماثلة	153
		_____ وفي نهاية الفترة _____	
		ضريبة مؤجلة أصول	133
		فرض ضريبة مؤجلة أصول	692

<sup>1</sup> Conseil National de la Comptabilité , op.cit , p 7.



### الفصل الثالث: الحالات المنشئة للضريبة المؤجلة

ويعدل حساب الضريبة المؤجلة أصول عند استخدام هذه المؤونات أي دفع مبالغ المزايا الموجهة للمستخدمين خلال السنوات المالية اللاحقة، ويكون قيد استخدام المؤونة كما يلي:

		مؤونة المعاشات والالتزامات المماثلة	153
		الى حـ المستخدمين أجور مستحقة	421
		الدولة - الضريبة على الدخل الاجمالي	442
		— ثم يرصد حساب الضريبة المؤجلة —	
		فرض ضريبة مؤجلة أصول	692
		ضريبة مؤجلة أصول	133

### 3. حقوق العطل المدفوعة

يتم محاسبة أعباء العطل المدفوعة في الدورة التابعة لها بتشكيل ديون في نهاية الدورة، أما جبايئاً تخصم من دورة تسديدها حتى ولو كانت متعلقة بالدورة الحالية، إذن هي مستردة في الجدول رقم 09 من الجداول الجبائية لتحديد الربح الجبائي للدورة المرتبطة بها ويتم تسجيل الضرائب المؤجلة أصول للفروقات الزمنية الناتجة عن اختلاف القيمة المحاسبية (قيمة المؤونة) والقاعدة الجبائية المعدومة لأن النظام الجبائي يعتمد على الأساس النقدي في قبول الأعباء الجبائية وهو الحدث المنشئ، ويكون التسجيل المحاسبي في يومية المؤسسة كالتالي<sup>1</sup>:

		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	683
		المستخدمين أعباء واجبة الدفع	428
		(تسجيل ديون العطل المدفوعة)	
		— ويتم تسجيل ضرائب مؤجلة على العطل المدفوعة —	
		ضريبة مؤجلة أصول	133
		فرض ضريبة مؤجلة على الاصول	692

<sup>1</sup> Mohamed Benkaci, Les Normes Comptables Internationnales IAS/IFRS, éditoin Berti, Alger, 2009, P24.

ويتم استخدام الضرائب المؤجلة أصول بعكس القيد السابق عند دفع مبلغ العطل المدفوعة خلال السنة المالية بجعل حساب 133 دائنا والجانب المقابل له حساب 692 كإيراد ضريبي مدينا.

### المطلب الثالث: تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية :

يمكن للمؤسسة أن تمارس أنشطة بالخارج سواء بإبرام اتفاقيات والقيام بتعاملات بعملة أجنبية أو يوجد لها استثمار بالخارج، وبصفة عامة كل العمليات التي تتم بغير عملة عرض القوائم المالية يتم تحويلها إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف في يوم القيام بالعملية بالنسبة للعناصر غير النقدية المقيمة بالتكلفة التاريخية، وبسعر الصرف في نهاية الفترة للعناصر النقدية، وبسعر الصرف في تاريخ التقييم للعناصر غير النقدية المقيمة بالقيمة العادلة<sup>1</sup>.

يتم تحويل الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها من العملة الصعبة على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة، ويحتقا بهذه القيمة في الميزانية لغاية تاريخ استهلاك التنازل أو زوال الأصل، والفوارق المثبتة قياسا إلى قيم الدخول بسبب تقلبات أسعار الصرف تشكل أرباحا أو خسائر في الصرف، يجب تسجيلها حسب الحالة في الأعباء المالية أو الإيرادات للسنة المالية ، وإذا بقيت عناصر نقدية (الخزينة وعناصر أصول وخصوم الواجب استلامها أو دفعها بالنسبة إلى مبالغ من السيولة النقدية محددة أو غير قابلة للتحديد) محررة بالعملة الأجنبية في الميزانية حتى اقفال السنة المالية، فإن تسجيلها الأولي يصحح على أساس سعر الصرف الأخير المعمول به في ذلك التاريخ، والفوارق بين القيم المسجلة أصلا في الحسابات (التكلفة التاريخية) وتلك الناتجة عن التحويل في تاريخ الجرد ترفع أو تنقص المبالغ الأصلية.

هذه الفوارق تشكل أعباء مالية أو إيرادات مالية للسنة المالية ، أما فوارق التحويل المرتبطة بتغيرات سعر الصرف بشأن الاستثمار الصافي لمنشأة ما في احدى فروعها الواقعة في الخارج والتي هي مستقلة عنها في التسيير المالي والاستغلال، تسجل مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة في "حساب فارق التحويل" دون أن يدرج في حساب النتائج<sup>2</sup>.

يتم تسجيل الربح والخسارة الناتج عن تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية في نهاية الدورة، ضمن الأعباء المالية حساب 666 أو الإيرادات المالية حساب 766 حسب النظام المحاسبي المالي ، بينما النظام الجبائي الجزائري يسمح للمؤسسات بإظهار الخسائر على

<sup>1</sup> Stéphan Brun, L'essentiel des Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris, 2006, p75.  
<sup>2</sup> المادة رقم 137، الفقرات 1، 3، 4 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره.

التحويل فقط أما أرباح الصرف فلا تخضع جبائيا إلا عند تحصيل مبالغ الحقوق أو تسديد الديون بسعر الصرف الجاري في ذلك التاريخ.<sup>1</sup>

هذا الإختلاف ينتج عنه فروقات زمنية قابلة للإخضاع مستقبلا عند تحقق هذه الإيرادات فعلا مما يستلزم محاسبة ضرائب مؤجلة خصوم في الجانب الدائن لحساب 134 والجانب المقابل حساب 693 كعبي ضريبي في حساب النتيجة ويتم عكس القيد السابق في السنة الموالية عند تحصيل الحقوق أو تسديد الديون المحررة بالعملة الأجنبية.

### خلاصة

تعتبر محاسبة الضرائب المؤجلة أحد أهم الإشكاليات المطروحة بين المعالجة المحاسبية والجبائية لهذه التقنية، لأنها تعالج الإختلافات الموجودة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائي، وذلك لإظهار الصورة الصادقة لأنشطة المؤسسة بعيدا عن إعتبار مصالح الضرائب هي المستعمل الأول والأهم لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي، حيث يتم محو هذه الإختلافات الموجودة بمحاسبة ضرائب مؤجلة أصول لتلك الفروقات الزمنية القابلة للخصم وضرائب مؤجلة خصوم للفروقات الخاضعة مستقبلا .

وقد خلصنا من خلال هذا الفصل الى انه هناك العديد من العناصر الخاصة بالأصول والخصوم وكذا الطرق والسياسات المحاسبية بالإضافة الى طريقة تسديد الرسم على النشاط المهني لمؤسسات الاشغال العمومية كل هذه العناصر وأخرى تؤثر على وجود ضريبة مؤجلة أصول وخصوم في ميزانية المؤسسات والتي يجب إيلائها اهتماما خاصا من قبل الهيئات المحاسبية لهذه المؤسسات كون الاعتراف بالضريبة المؤجلة من شأنه أن يعزز الصورة الصادقة للمعلومة المالية الصادرة عن المؤسسة الاقتصادية.

<sup>1</sup> Eric Dumalanede, Comptabilité Générale Conforme au SCF et aux Normes Comptables Internationals IAS/IFRS, Berti editions, Alger, 2009, p 204.

الفصل الرابع: أثر الضريبة  
المؤجلة على الوضعية المالية  
والمحاسبية للمؤسسات  
الاقتصادية

## تمهيد

تتعرض محاسبة الضرائب المؤجلة لانتقادات دائمة من جانب المستخدم والمُعد بحجة أن متطلبات الاعتراف والإفصاح لمحاسبة الضرائب المؤجلة، واسعة ومعقدة من ناحية وبالتالي فهي مكلفة للتنفيذ، بينما من ناحية أخرى لا تعتبر الضرائب المؤجلة مفيدة للقرار من قبل مستخدمي البيانات المالية بسبب الافتقار إلى ملاءمة التدفق النقدي ومحتوى المعلومات لمبالغ الضرائب المؤجلة المفصح عنها، وهذا بسبب عدم فهم تقنية الضرائب المؤجلة والإفصاحات ذات الصلة.

نسعى من خلال هذا الفصل الى ابراز الاثر المالي والمحاسبي الذي ينشأ عن الاعتراف بمحاسبة الضرائب المؤجلة، بعد عرض الاطار النظري للدراسة وتوضيح مختلف الادبيات ذات الصلة بمشكلة الدراسة، يتطلب الامر القيام بتصميم البحث ومن اجل ذلك تم تحديد مجموعة من الخطوات العملية في شكل إجراءات متسلسلة، تهدف الى اختبار فرضيات الدراسة والاجابة على اشكاليته، لذا فإن هذا الفصل يهدف الى توضيح مختلف الإجراءات المنهجية والتطبيقية للدراسة الميدانية

سنتطرق من خلال هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي:

**المبحث الأول:** يتضمن الطريقة والإجراءات المنهجية المتبعة بالإضافة الى شرح النموذج الخاص بالدراسة

**المبحث الثاني:** يتضمن نموذج مطور لإظهار اثر الضرائب المؤجلة على الوضعية المالية للمؤسسة بالإضافة الى أثر الضرائب المؤجلة على مؤشرات السيولة

**المبحث الثالث:** يتضمن أثر الضرائب المؤجلة على الإدارة بالأرباح

### المبحث الأول: نموذج الدراسة

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات او الوحدات المقطعية عند فتره زمنية واحدة بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحده خلال فترة زمنية معينة<sup>1</sup>.

إن دمج بيانات المشاهدات المقطعية مثل الدول الولايات الشركات الملاحظة عبر فتره زمنية معينه مع بيانات المقطعية الزمنية في آن واحد، تطلق تسميات عدة على هذا النوع من البيانات فمنهم من يطلق عليها البيانات المدمجة ومنهم من يطلق عليها البيانات الطويلة<sup>2</sup>. ويمكن تعريفها بانها البيانات التي يمكن الحصول عليها من خلال المشاهدات المتكررة لظاهرة ما من المقاطع العرضية خلال سلسلة زمنية معينة يمتاز هذا النوع من البيانات بانها تتغير على مستويين التغير على مستوى العرض الافقي والتمثل بالبيانات المقطعية والتغير على مستوى الطول العمودي والمتضمن بيانات السلسلة الزمنية.

ان قراءه البيانات المقطعية عبر الزمن تتم بأسلوبين الاول قراءه بيانات فتره من فترات السلسلة الزمنية لكل المقاطع العرضية والثاني قراءه بيانات مقطع من المقاطع العرضية لكل فترات السلسلة الزمنية.

فقد استطاعت نماذج بانل في الآونة الأخيرة ان تكسب اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية نظرا لانها تأخذ في الاعتبار اثر تغير الزمن واثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء<sup>3</sup>.

### المطلب الأول: تقديم نموذج الدراسة

يعتبر نموذج (Ohlson) لعام 1995 اهم نماذج التقييم التي تعتمد على المزج بين العناصر المحاسبية والمالية بعد فتره طويلة عرفت سيطرة النماذج المالية التي تركز على القيمة الحالية المخصومة وذلك في محاوله لتركيز الاهتمام على دور البنود المحاسبية التي يكون مصدرها القوائم المالية والتي تعبر عن قيمه المؤسسة، يعتبر هذا النموذج بمثابة مقدمه لسلسله من الاعمال التي قام بها كل من (Ohlson) و (feltham) بدءً من عام 1995 حيث أدت الى رواج مجال بحثي جديد ينصبُّ على دراسة اهميه المعلومات المحاسبية الجارية في التنبؤ بقيمه المؤسسة او التنبؤ بالعناصر المحددة لها وقد سمحت هذه الاعمال بلفت الانتباه لطرق التقييم التي تربط بين المداخل المحاسبية والمداخل المالية التي تزايد الاهتمام بها في العقدين الاخيرين وخصوصا بعد اتجاه العديد من الدول على غرار دول الاتحاد الاوروبي نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

<sup>1</sup> دومينيك سلفاتور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة 2012، ص 12.

<sup>2</sup> Frees. A, Kim, , " Longitudinal and Panel Data ", University of Wisconsin, Madison. (2007) , P23.

<sup>3</sup> صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحويصل، استخدام تحليل بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مجلد رقم 02، العدد رقم 01، 2019، ص 263.

حضي نموذج ( Ohlson ) باهتمام كبير نظرا للإضافة التي قدمها للتيار الايجابي في مجال البحوث المحاسبية فمن جهة حفز الباحثين على استخدام نموذج التقييم التاريخي من أجل دراسة ملائمة المعلومات المحاسبية على اعتبار ان الممارسات المحاسبية المعاصرة ما زالت تركز عليه بشكل كبير كما سمح باستخدام القيم الدفترية للمؤسسات، الارباح غير العادية والمعلومات المحاسبية الأخرى لتقدير قيمه المؤسسة ويرتكز نموذج ( Ohlson ) على مبادئ التحليل الاساسي التي تعتبر مزيجا بين مدخل التدفقات النقدية المخصومة واسلوب القيم الدفترية للأصول<sup>1</sup>، ويعتبر الاكثر استخداما لدراسة ملائمة المعلومات المحاسبية منذ ظهوره عام 1995<sup>2</sup>. ويرجع اعتمادنا على هذا النموذج لعدة أسباب تتلخص فيما يأتي:

- يتميز بوجود قاعدة صلبة من المفاهيم والافتراضات التي تحظى بالقبول في المجال المحاسبي والمالي، إذ ينطلق من مدخل القيمة الحالية المخصومة، الذي يعتبر المرجع في مجال التقييم المالي، كما يعتمد على علاقة النتيجة الشاملة، التي تعتبر أساس الفكر المحاسبي المعاصر

- يعتبر من النماذج القليلة التي ركزت على استخدام بنود القوائم المالية للتعبير عن قيمة المؤسسة، بعد فترة طويلة عرفت سيطرة المفاهيم المالية التي تركز أساسا على مدخل القيمة الحالية المخصومة المُطَوَّر من طرف (Fisher) وذلك بسبب الانتقادات الموجهة للمحاسبة في مجال التقييم، "لذا فقد شكل نموذج (Ohlson) أداة هامة للباحثين من أجل فهم العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقيمة المؤسسة"

- تم استخدامه في العديد من الدراسات التي اهتمت بملاءمة المعلومات المحاسبية للتقييم سواء في شكله الأصلي أو بعد تعديله من خلال إضافة متغيرات مفسرة جديدة، وكانت البداية مع (Lev & Zarowin) و (Collins & al) و (Francis & Schipper) بهدف فحص العلاقة بين القيمة السوقية للمؤسسة من جهة، وأرباحها المحاسبية ووضعيتها الصافية من جهة أخرى، ليستخدم بعدها في العديد من الدراسات، بعد إضافة بعض المتغيرات الأخرى في شكل معلومات محاسبية أو غير محاسبية، كما تم استخدام المعلومات الواردة في الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية كمتغيرات مفسرة.

- أثبتت أغلب الدراسات الميدانية التي اعتمدت على نموذج ( Ohlson ) صلاحيته من الناحية الإحصائية ومن الناحية الاقتصادية، وأهميته للحكم على ملاءمة المعلومات المحاسبية لتقييم المؤسسة، سواء من خلال قياس القدرة التفسيرية النسبية أو القدرة التفسيرية الإضافية للمعلومات المحاسبية.

<sup>1</sup> F.N. Dahmash & Majed Qabajeh, Value Relevance of Ohlson Model with Jordanian Data, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 03, N<sup>o</sup>. 11, (2012) p. 551.

<sup>2</sup> Andriantomo & Ninik Yudianti (2013), The Value Relevance of Accounting Information at Indonesia Stock Exchange, The 2013 IBEA, International Conference on Business, Economics, and Accounting, 20 - 23 March, Thailand, 2013 p. 02.

بالعودة إلى الأسس والافتراضات التي ينطلق منها نموذج (Ohlson) نجد أنه يركز على دور المعلومات المحاسبية في تقييم المؤسسة، من خلال المزج بين المفاهيم المالية والمحاسبية للتقييم، انطلاقاً من صيغة القيمة الحالية المخصومة للتوزيعات، واستخدام صيغة الأرباح غير العادية وصيغة النتيجة الشاملة من أجل تعويض التوزيعات بما يقابلها في الصيغة الأولى.

**المطلب الثاني : أهم المعادلات لنموذج (Ohlson)**

وفيما يلي أهم المعادلات المحددة لنموذج (Ohlson)<sup>1</sup>

### 1- علاقة القيمة الحالية

تعتبر علاقة القيمة الحالية المخصومة من أبرز المفاهيم التي يركز عليها التقييم المالي، فحسب النموذج النيوكلاسيكي في تقييم الأدوات المالية، فإن القيمة السوقية لحقوق الملكية تتحدد على أساس القيمة الحالية للتوزيعات المتوقعة في المستقبل، مخصومة بمعدل عائد يعكس مستوى المخاطر المحيطة بالتدفقات النقدية، كما هو موضح في المعادلة (1.1)

$$P_t = \sum_{\tau} R_f^{-\tau} E_t[d_{t+\tau}] \dots\dots\dots(1.1)$$

**حيث:**

**Pt:** القيمة السوقية لحقوق الملكية (سعر السهم) بعد نهاية الفترة *t*.

**dt:** التوزيعات خلال الفترة *t*.

**Rf:** معدل العائد الخالي من المخاطرة زائد واحد.

**Et:** معامل القيمة المتوقعة استناداً للمعلومات المتاحة عند نهاية الفترة *t*.

### 2- علاقة النتيجة الشاملة

انطلاقاً من معادلة الميزانية التي تعتبر من مرتكزات الفكر المحاسبي المعاصر، يفترض (Ohlson) أن كل التغيرات التي تحدث في القيمة الدفترية لحقوق الملكية خلال دورة معينة " ترجع إلى النتائج المحاسبية وتوزيعات الأرباح، كما يفترض أن التوزيعات تؤدي إلى

<sup>1</sup> كيموش بلال، البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة وأثرها على قيمة المؤسسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، 2016، ص 106-107.



تخفيض القيمة الدفترية الجارية لحقوق الملكية دون التأثير على النتائج المحاسبية الجارية، غير أن زيادة التوزيعات تؤدي إلى تخفيض الأرباح المتوقعة في الفترات اللاحقة، وبشكل عام يرى ( Ohlson ) أن زيادة التوزيعات ينتج عنه تخفيض الأرباح المجمعة لفترتين لاحقتين، ويتحدد ذلك الانخفاض بمعدل الفائدة المركب لهاتين الفترتين. ويمكن التعبير عن العلاقة بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية والنتائج المحاسبية والتوزيعات حسب افتراض "النتيجة الشاملة" من خلال المعادلة (1.2).

$$Y_t = Y_{t-1} + X_t - D_t \dots\dots\dots(1.2)$$

حيث:

$Y_t$  : القيمة الدفترية لحقوق الملكية عند الفترة  $t$

$X_t$  : النتيجة الصافية خلال الفترة  $t$

حسب هذه العلاقة فإن التغيرات التي تحدث في المركز المالي للمؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، يمكن أن يكون مصدرها النتائج المحاسبية أو التوزيعات للمساهمين، لذا فإن التغيرات التي تحدث في الأصول والالتزامات ولا يكون مصدرها التوزيعات يجب أن تمر عبر قائمة الدخل، وبعبارة أخرى فإن جميع التغيرات في حقوق الملكية ( $Y_t - Y_{t-1}$ ) خلال دورة محاسبية معينة، يمكن التعبير عنها بالنتائج المحاسبية مطروحا منها التوزيعات التي تمت خلال نفس الدورة.

### 3- علاقة الأرباح غير العادية

يعتبر هذا الافتراض الأكثر إثارة للجدل، ووفقا له يرى ( Ohlson ) أن تطور الأرباح غير العادية يأخذ شكل سلسلة زمنية، تربط في علاقة خطية الأرباح غير العادية للفترة الجارية بالأرباح غير العادية للفترة التي تسبقها، مضافا إليها المتغيرات التصحيحية، التي تمثل المعلومات الأخرى بخلاف الأرباح غير العادية والتوزيعات، وعبر عن هذا الافتراض من خلال المعادلة ( 1.3 )

$$x_{t+1}^a = \omega x_t^a + v_t + \epsilon_{1t+1} \dots \dots \dots (1.3)$$

حيث :

$x_t^a$ : الربح غير العادي خلال الفترة  $t$

$v_t$ : المعلومات المحاسبية الأخرى بخلاف الأرباح غير العادية عند نهاية الفترة  $t$ .

$\omega$  : ثابت ومعلوم

$\epsilon_1$ : حد الخطأ غير قابل للتنبؤ متوسطه الحسابي معدوم

تطرح المعادلة (1.3) عدة إشكالات تتعلق بتعريف المتغيرات التصحيحية وقياس الأرباح غير العادية، وفيما يخص المتغيرات التصحيحية فإن (Ohlson) لم يحددها، أما فيما يخص الربح غير العادي، فقد عرفه ( Ohlson ) بأنه الفرق بين الربح المحاسبي والربح العادي وعبر عنه بالربح المحاسبي مطروحا منه تكلفة استخدام الأموال، أي أن هذه الأخيرة تعبر عن الربح العادي (العائد المطلوب). وبالتالي فإن الربح غير العادي يقيس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق مستوى من الأرباح يفوق ذلك المستوى الذي يجعل العائد المحقق مساوٍ للعائد المطلوب من طرف المستثمرين. لذا يرى ( Ohlson ) أن الربح غير العادي يعتبر بمثابة فائض قيمة للمؤسسة (Firm's goodwill) وعبر عنه بالمعادلة (1.4) .

$$x_t^a = x_t - (R_{f-1}) Y_{t-1} \dots \dots \dots (1.4)$$

حسب (Degos & Abou fayad) فإن العناصر المالية الضرورية لتطبيق علاقة القيمة الحالية وفق المعادلة (1.4) غير متاحة للمستثمرين بشكل مباشر (التوزيعات المستقبلية ومعدلات الخصم) مما يتطلب اللجوء إلى معالجة عناصر محاسبية<sup>1</sup>. ومن هذا المنطلق تبرز ضرورة إيجاد صيغة تربط بين المعلومات المحاسبية والقيم السوقية بشكل مباشر، وهذا ما حاول (Ohlson) القيام به من خلال سد الفجوة بين القيم السوقية للأموال الخاصة وقيمها المحاسبية بالاعتماد على الأرباح غير العادية. انطلاقا من المعادلة (1.4) وبالإستنادا لعلاقة النتيجة الشاملة، يمكن التعبير عن التوزيعات باستخدام الأرباح غير العادية من خلال المعادلة (1.5) .

<sup>1</sup> Jean-Guy DEGOS & Amal ABOU FAYAD, Le modèle d'évaluation de Feltham - Ohlson : Un lien entre la comptabilité, la finance et les IFRS, The certified accountant, Iss. 25, p. 50.

$$D_t = x_t^a - Y_t + R_f Y_{t-1} \dots\dots\dots(1.5)$$

### المطلب الثالث: المفاهيم المتعلقة بمتغيرات النماذج

#### 1- الأداء المالي

يُعرّف الأداء بأنه القدرة على تحقيق نتائج قيّمة، تمكن من تحسين أداء المؤسسة من خلال توظيف قدر كبير من الوقت والجهد، والاستفادة من العوامل الشخصية والمواقف المحيطة بالمؤسسة.<sup>1</sup>

كما أنه يمكن أن يكون الأداء نتيجة لقرارات المنظمة وقابلية قياس الإجراءات التي تعكس النجاح والإنجازات داخل المنظمة فتقييم أداء المنظمات ضروري ويجب استخدام المعايير المقبولة لهذا الغرض من أجل النظر في الجوانب المختلفة للقيود في الأنشطة وفرص استخدام الخيارات المتاحة.<sup>2</sup>

مزايا الأداء المالي هي بمثابة معلومات عن أداء الشركات، وخاصة الربحية اللازمة لتقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي يمكن التحكم فيها في المستقبل. فمعلومات الأداء مهمة في هذا الصدد، وهي معلومات مفيدة للتنبؤ بقدرة أداء المؤسسة على توليد النقد والموارد المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، هذه المعلومات مفيدة أيضا في إعادة النظر في فعالية المؤسسة في استخدام الموارد. بواسطة تحليل الأداء المالي للشركة الذي سيحدد وضعية الإدارة المالية للمؤسسة، بحيث يمكن أن تعرض عملية التحليل نقاط الضعف في أنشطة المؤسسة، وتمكن من الحكم على النتائج التي تم تحقيقها ومدى امكانية استخدامها في المستقبل. تستخدم الإدارة أيضا الأداء للتنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد النقد والموارد الحالية في صياغة ومراعاة فعالية المؤسسة في استخدام الموارد<sup>3</sup>

#### 2- معدل العائد على الأصول ( ROA )

يقيس معدل العائد على الأصول فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بالمؤسسة. إذ يعتبر معدل العائد على الأصول مقياسا كلياً يعبر عن أداء المؤسسات، لأنه

<sup>1</sup> Emeni, Determinants of organisational performance in trade associations, Amity Business Review, 2018, p 61.

<sup>2</sup> Ghani, Investigating the effect of board independence on performance across different strategies, The International Journal of accounting, The International Journal of accounting,

<sup>3</sup>Robert N , Management Control Systems, jacarta,2002, P151.

يحمل في طياته قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل، ويبين الأرباح المتولدة عن كل دينار من الأصول.<sup>1</sup>

### 3- إدارة الأرباح

تتمثل الإدارة بالأرباح في مجموعة من الممارسات التي تقوم بها إدارة المؤسسة عند إعداد وعرض القوائم المالية، بغرض التحكم في شكلها ومحتواها وطريقة عرضها لتحقيق أهداف محددة، من خلال الاعتماد على مجموعة من التقنيات تصدرها السياسات المحاسبية

إدارة الأرباح هي الممارسات المتبعة من طرف الإدارة التي ينتج عنها انحراف الأرباح المحاسبية جوهريا عن الأرباح الاقتصادية عند نقطة زمنية معينة، كما تعبر عن الممارسات التي تهدف إلى التأثير في مستوى النتائج المحاسبية بالاعتماد على المرونة التي تتيحها المعايير المحاسبية الدولية عند وجود عدة بدائل محاسبية لمعالجة نفس البند أو الحدث الاقتصادي، أو بالاعتماد على الهوامش المتاحة لإصدار الأحكام والتقديرات عند تطبيق بعض السياسات المحاسبية، أو عند اتخاذ قرارات تتعلق بنشاط المؤسسة<sup>2</sup>

### 4 - المستحقات المحاسبية

يمثل الاستحقاق المحاسبي جوهر العمل المحاسبي، لارتباطه بالعديد من المبادئ المحاسبية والخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية، حيث يتم الاعتراف بالتدفق المالي أو الحقيقي عند حدوث قيمة اقتصادية، بغض النظر عن توقيت التبادل النقدي، وتعد القوائم المالية وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي باستثناء قائمة التدفقات النقدية. عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الاستحقاق المحاسبي بأنه إجراء محاسبي يقوم على الاعتراف بالمعاملات والأحداث المالية وإدراجها في القوائم المالية وقت حدوثها، دون انتظار السداد أو التحصيل النقدي لها<sup>3</sup>، وينتج عن هذا الأساس بصفة رئيسة ما يعرف بالمستحقات المحاسبية، ويقترح كيموش وبوسنة بأن المستحقات المحاسبية تنتج "في الأساس عن التغيير في السياسات المحاسبية، وتطبيق محاسبة الاستحقاق وبعض المبادئ والمفاهيم المحاسبية الأخرى، على غرار الدورية ومقابلة المصاريف بالإيرادات، ومبدأ التحفظ المحاسبي"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> داود، عثمان محمد، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، عمان، 2013، ص 247.  
<sup>2</sup> كيموش، بلال). دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح - حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر. مجلة الباحث، (14)، 2014، ص 31-43  
<sup>3</sup> International Public Sector Accounting Board (IPSASB). (2014). *The conceptual framework for general purpose financial reporting by public sector entities*. <https://www.ifac.org/system/files/publications/files/IPSASB-Public-Sector-Conceptual-Framework.pdf>

<sup>4</sup> كيموش بلال، بوسنة حمزة. إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية دراسة استكشافية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر دراسات: العلوم الإدارية، 43 (1) (2016)، ص 498.

5 - **المستحقات غير الاختيارية (الإجبارية أو العادية):** ويطلق عليها البعض المستحقات الطبيعية أو غير الموجهة، وهي تشير إلى المستحقات التي تنشأ عن الأنشطة الاقتصادية العادية التي تزاولها المؤسسة، ويعتمد قياس هذا النوع من المستحقات على أسس ومعايير محددة بدقة، ولذلك فهي لا تخضع للحكم والتقدير الشخصي أو التدخل المعتمد من قبل الإدارة.

6- **المستحقات الاختيارية:** ويطلق عليها البعض المستحقات غير الطبيعية أو الموجهة، وتشير إلى حسابات الاستحقاق التي تنشأ من خيارات الإدارة، كالجهد في وضع التقديرات المحاسبية، وحرية الاختيار من بين السياسات المحاسبية البديلة<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: أثر الضرائب المؤجلة على الأداء المالي

نهدف من خلال هذا المبحث الى تحليل اثر الضرائب المؤجلة على الجانب المالي والمحاسبي للمؤسسات الاقتصادية، من اجل تحقيق هدف هذه الدراسة يتطلب الامر قياس مدى قدرة الضرائب المؤجلة على تفسير العائد على الأصول والذي يعكس الأداء المالي للمؤسسات، وذلك من خلال تشكيل نموذج قياسي مكون من معادلة واحدة استنادا إلى اختبار القدرة التفسيرية النسبية لمدى تفسير الضرائب المؤجلة أصول وخصوم للعائد على الأصول، هذه الأخيرة تتيح الحكم على قدرة الضرائب المؤجلة على تفسير الأداء المالي من خلال العائد على الأصول للمؤسسات، وهذا في حالة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما، من خلال الاعتماد على النموذج التالي:

$$ROA_{it} = \alpha_1 + \beta_1 \Delta IDA_{it} + \gamma_1 \Delta IDP_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

$ROA_{it}$ : العائد على الأصول خلال الفترة (t)؛

$\Delta IDA_{it}$ : التغير في الضريبة المؤجلة أصول للمؤسسة ؛ خلال الفترة (t - t-1) ؛

$\Delta IDP_{it}$ : التغير في الضريبة المؤجلة خصوم للمؤسسة ؛ خلال الفترة (t - t-1) ؛

$\alpha_1, \alpha_2$ : ثابتان؛

$\beta_1, \beta_2, \gamma_1, \gamma_2$ : معاملات الانحدار؛

$\varepsilon_{it}$ : تمثل الأخطاء العشوائية، وتعبّر عن ذلك الجزء من الضرائب المؤجلة الذي لا يمكن تفسيره من خلال متغيرات الدراسة، وإنما يرجع للعوامل الأخرى والأخطاء العشوائية.

<sup>1</sup> الرشيد، ممدوح صادق محمد، الدور الإعلامي للاستحقاقات المحاسبية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 27(1)، (2013)، ص4.

تجدر الإشارة الى أن جميع المتغيرات المستقلة تم قسمتها على إجمالي الأصول ( $A_{it}$ )، بسبب تباين أحجام المؤسسات محل الدراسة

### المطلب الأول: الإحصاء الوصفي وعلاقة الارتباط لمتغيرات النموذج 1. الإحصاء الوصفي

يلخص الجدول رقم (1) اهم المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتي بلغ عدد مشاهداتها 60 مشاهدة تخص 12 شركة تنشط في البيئة المحاسبية الجزائرية منها 4 من اصل 5 شركات مدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2014- 2018 حيث يظهر الجدول ادناه ان المتوسط الحسابي للعائد على الأصول بنسبة 9.76% بين قيمتي 1.150707؛ -0.513058- وبانحراف معياري يقدر بـ0.291757 في حين ان التغير في الضرائب المؤجلة أصول يظهر بمتوسط حسابي بقيمة 1.062505 والذي يعكس نسبة 2.31% من اجمالي الأصول للسنة في حين ان المتوسط الحسابي للتغير في الضريبة المؤجلة خصوم يظهر ب قيمة 0 وهذا الذي يعكسه الانحراف المعياري بـ0.819049 وهي قيمة كبيرة مقارنة بقيمة الانحراف المعياري في الضريبة المؤجلة أصول كما ان عدة شركات من عينة الدراسة لم تظهر قوائمها المالية أي مبالغ للضريبة المؤجلة خصوم وهو ما يعكس هذا التشتت بين قيم الضريب المؤجلة أصول والضريبة المؤجلة خصوم.

#### الجدول رقم (4): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

$\Delta IDA$	ROA	$\Delta IDP$	
0.023103	0.176967	0.104169	الوسيط
1.062505	0.097695	0.000000	الوسط الحسابي
0.851200	1.150707	6.337732	أعلى قيمة
-0.007973	-0.513058	-0.209228	أدنى قيمة
0.123415	0.291757	0.819049	الانحراف المعياري
60	60	60	عدد المشاهدات

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10.

## 2. دراسة الارتباط

يظهر الجدول رقم (05) معاملات الارتباط (Pearson) بين متغيرات الدراسة، حيث نلاحظ أن علاقة الارتباط بين العائد على الأصول (ROA) والضرائب المؤجلة أصول (ΔIDA) هي علاقة عكسية خاصة بين الضرائب المؤجلة أصول حيث بلغت -0.832219. أما الضريبة المؤجلة خصوم (ΔIDP) فقد بلغت 0.502686 - يتضح ان جميع علاقات الارتباط غير معنوية حيث كانت مستويات المعنوية أكبر من 5 % بالنسبة الى جميع العلاقات. أما باقي علاقات الارتباط بين العائد على الأصول والمتغيرات المفسرة الأخرى، فقد كانت غير معنوية. وبالنسبة لعلاقات الارتباط فيما بين المتغيرات المستقلة، فقد كانت معنوية وبلغت 0.051244

### الجدول رقم (5): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

Probability	Corrélation		
	ROA	_IDP	_IDA
ROA	1.000000		
ΔIDP	-0.502686	1.000000	
	-4.428544	-----	
	0.0000	-----	
ΔIDA	-0.832219	0.051244	1.000000
	-11.43121	0.390772	-----
	0.0000	0.6974	-----

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10.

### المطلب الثاني : اختبار النموذج

لقد اكتسبت هذه النماذج التي تدعى بنماذج البانل ( Panel Model ) في العقد الحالي اهتماما بالغاً وخصوصاً في الدراسات الاقتصادية والطبية لأنها تأخذ في الاعتبار اثر التغير في الزمن وكذلك اثر التغير في المشاهدات المقطعية. تعرف البيانات الطولية على انها مشاهدات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة<sup>1</sup>.

من أجل ضمان صلاحية النموذج لهذه الدراسة قمنا باختبار F الإحصائية والتي وجدناها بقيمة 270.8156 حيث انه كلما زادت قيمة هذا المؤشر كان النموذج معنوي ويعبر عن الدراسة، ثم حساب Durbin Watson كما هو موضح في الجدول أدناه والذي يظهر بقيمة 1.564586 حيث ان هذه القيمة أكبر من 1.56 واقل من 1.65 والتي تشير الى حالة عدم التأكد حسب جدول Durbin Watson عند قيمة معنوية 5% مما مكننا من المضي قدماً في تحليل الانحدار.

كما أن معامل التحديد والذي قدرت قيمته حسب البرنامج الاحصائي بـ 0.904783 والذي يكون دائماً محصور بين 0 و1، وكلما اقترب من 1 فهو جيد، وهو يعبر عن القدرة التفسيرية للنموذج ويؤكد ان النموذج معنوي عند 1% فإن أحد المتغيرات المستقلة في النموذج على الأقل يفسر 90% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

#### الجدول رقم (6): الانحدار التجميعي لمتغيرات الدراسة.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$\Delta IDP$	-0.496436	0.044047	-11.27058	0.0000
$\Delta IDA$	-5.775542	0.292321	-19.75757	0.0000
C	0.017017	0.036606	0.464865	0.6438
R-squared	0.904783	Mean dependent var	-0.168132	
Adjusted R-squared	0.901442	S.D. dependent var	0.881527	
S.E. of regression	0.276746	Akaike info criterion	0.317276	
Sum squared resid	4.365548	Schwarz criterion	0.421993	
Log likelihood	-6.518285	Hannan-Quinn criter.	0.358237	
F-statistic	270.8156	Durbin-Watson stat	1.564586	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10.

<sup>1</sup> يحي. إختبار نموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية. المجلة العراقية للعلوم الاحصائي (2012)، ص268



#### 4. نتائج تقدير نموذج الدراسة

من أجل اختبار الفرضيات، تم تقدير نموذج الدراسة بالاعتماد على نماذج تقدير السلاسل الزمنية المقطعية (طريقة الانحدار التجميعي، طريقة الآثار الثابتة، طريقة الآثار العشوائية) كما يتضح في الجدول رقم (07)، ل يتم المفاضلة بينها واختيار النموذج الملائم لتقدير معاملات النموذج، وكما يبدو من الجدول فقد كانت المعلمة الثابتة (Constant) معنوية إحصائياً عند مستوى 1% وموجبة في نموذج الانحدار التجميعي في حين كانت سالبة ومتقاربة بالنسبة لنموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية وقيم مقاربة.

بالنسبة إلى المعلمة المتعلقة بالضرائب المؤجلة أصول ( $\Delta IDA_{it}$ ) كانت سالبة في جميع الحالات، ومتقاربة القيمة أيضاً بالنسبة لنموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار العشوائية، وقيمة أقل في نموذج الآثار الثابتة، ومعنوية إحصائياً عند مستوى 1% في جميع الحالات، أما فيما يخص المعلمة المتعلقة بكل من الضرائب المؤجلة خصوم ( $\Delta IDP_{it}$ ) فقد كانت هي الأخرى سالبة في جميع الحالات.

يبين الجدول أيضاً أن نموذج الدراسة كان معنوياً عند مستوى 1% في جميع الحالات، غير أن قيمة (F) كانت الأعلى في نموذج الانحدار التجميعي أما في نموذج الآثار العشوائية، ونموذج الآثار الثابتة كانت أدنى وفي ما يخص معامل التحديد فقد كانت قيمته مهمة في الحالات الثلاث، حيث بلغت 0.926574 في نموذج الآثار الثابتة وكانت الأعلى، وفي نموذج الآثار العشوائية بلغت 0.921823 وبلغت 0.904783 في نموذج الانحدار التجميعي التي تمثل القيمة الأقل، حيث نلاحظ أن قيم معامل التحديد مقاربة ولا يمكننا من المفاضلة بين أحد النماذج لذلك المقارنة بين إحصائية (Durbin-Watson).

حيث نلاحظ أن إحصائية (Durbin-Watson) كانت قريبة من 2 في الحالات الثلاث، غير أنها تشير إلى حالة عدم التأكد بخصوص الاستقلال الذاتي لبواقي نموذج الانحدار التجميعي والتي بلغت 1.564586 وكانت محصورة بين (  $D_L = 1.51$  ) و ( $d_U = 1.65$ ) ، أما نموذج الآثار العشوائية والآثار الثابتة فقد بلغت 1.180010 و 1.176362 في الحالتين على التوالي وهي قيم مرفوضة .

علماً أن  $d_U$  و  $d_L$  هما القيمتان الحرجتان العليا والدنيا من جدول (Durbin-Watson) عند مستوى معنوية 5%، عند عدد مشاهدات 60 وعدد متغيرات مستقلة 2.

الجدول رقم(7): نتائج تقدير نموذج الدراسة

طريقة التقدير			المتغيرات المفسرة	
الآثار العشوائية	الآثار الثابتة	الانحدار التجميعي		
-0.008443	-0.008824	0.017017	القيمة	Constant
-0.219015	-0.228322	0.464865	إحصائية t	
-0.420747	-0.41963	-0.496436	القيمة	$\Delta IDP_{it}$
-7.912344	-7.699805	-11.27058	إحصائية t	
-5.014814	-5.003331	-5.775542	القيمة	$\Delta IDA_{it}$
-12.33018	-12.00704	-19.75757	إحصائية t	
0.899730	0.896854	0.901442	Adj. R2	
41.72386	31.17687	270.8156	F	
1.180010	1.176362	1.564586	Durbin-Watson	
0.276951	0.283114	0.276746	الخطأ المعياري (S.E)	
3.660012	3.366444	4.365548	مجموع مربعات البواقي	
-	1.278311	-6.518285	Log likelihood	
60	60	60	عدد المشاهدات	

تشير نتائج تقدير نموذج الدراسة إلى وجود تقارب بين طرق التقدير الثلاث، فالنتائج المحصل عليها لم تكن حاسمة ولا تسمح باختبار النموذج الأكثر ملاءمة لتقدير معالم النموذج، وهو ما يتطلب اللجوء إلى اختبارات إحصائية مناسبة، لذلك قمنا باللجوء إلى اختبار (F) المقيد، إذ يمكن استخدامه لاختبار أي الفرضيتين الآتيتين صحيحة:

$H_0$ : نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم لتقدير نموذج الدراسة.

$H_1$ : نموذج الآثار الثابتة و/أو نموذج الآثار العشوائية هو الملائم لتقدير نموذج الدراسة.

يتطلب تطبيق الاختبار حساب قيمة F، من خلال الصيغة الآتية<sup>1</sup>:

$$F(N-1, NT - N - K) = \frac{(RFEM2 - RPM2)/(n-1)}{(1 - RFEM2)/(NT - N - K)}$$

علما أن  $R_{FEM}^2$  يمثل معامل التحديد في نموذج الآثار الثابتة،  $R_{pm}^2$  يمثل معامل التحديد في نموذج الانحدار التجميعي، N هي عدد المقاطع، T هي عدد الفترات، K هو عدد المعلمات المقدرة، وبما أن السلسلة الزمنية المقطعية غير متوازنة فإن NT تمثل عدد المشاهدات الإجمالية.

بعد استبدال المتغيرات في المعادلة (01) بما يقابلها نجد أن:

$$F(12-1, 60 - 12 - 3) = \frac{(0.9265742 - 0.9047832)/(12-1)}{(1 - 0.9265742)/(60 - 12 - 3)}$$

أي أن:  $F(11,45) = 1.15380$

بمقارنة (F) المحسوبة مع (F) الجدولية عند درجة حرية 35 (اتجاه أفقي) و100 (اتجاه عمودي)، ومستوى معنوية 5%، نجد أن (F) الجدولية التي بلغت 2.52 أكبر من (F) المحسوبة التي بلغت 1.15380، وبما أن (F) الجدولية المحسوبة محصورة بين (11.45) و (6.40) الجدوليتين وفي كليهما تكون (F) الجدولية أكبر من (F) المحسوبة، مما يعني أن (F) الجدولية عند درجات حرية 11 و45 ستكون بالضرورة أكبر من (F) المحسوبة؛ وبناء على هذه النتائج يتم قبول فرضية العدم، التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم لتقدير نموذج الدراسة.

<sup>1</sup> يحي الجمال، زكريا، اختبار نموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، 2012، ص274.

### المطلب الثالث: أثر الضريبة المؤجلة على مؤشرات السيولة

تحتل الوظيفة المالية مكانًا مهمًا في نشاط وتطوير الشركة، سواء كان ذلك لتشغيلها أو لتطويرها حيث تحتاج الشركة دائمًا إلى مصادر التمويل وإلى رأس المال بشكل أساسي لتنمية هذه الأخيرة وذلك لضمان استدامتها وهذا ما يجعل أي مستثمر أو مساهم أو مقرض جديد يسعى لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والتي تتأثر بعدة جوانب منها الجانب الجبائي، لهذا اعتمدنا من خلال هذا المطلب إلى تحليل البيانات المالية الموضوعية لتقييم الأداء المالي للمنظمات من خلال المؤشرات، أي من خلال العلاقة بين الحسابات أو مجموعات حسابات البيانات المالية، وذلك لإبراز جوانب معينة من الوضع الاقتصادي أو المالي للشركة

وفي ما يلي مجموعة المؤشرات التي اعتمدنا عليها لمعرفة مدى تأثير الضرائب المؤجلة على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية:

#### جدول رقم (8) المؤشرات المستخدمة

الرمز	المؤشر	الصيغة
DTA	ضريبة مؤجلة أصول	ضريبة مؤجلة أصول / إجمالي الأصول
LG	السيولة الشاملة	الأصول المتداولة + الأصول الثابتة/ الخصوم المتداولة + خصوم غير متداولة

المصدر: Matarazzo, D Análise Financeira de Balanços, Atlas ,2010,P 86

## 1- حساب مؤشر الضريبة المؤجلة أصول إلى إجمالي الأصول

جدول رقم(9) نسبة الضرائب المؤجلة أصول إلى إجمالي الأصول

المؤسسات	مؤشر DTA	2014	2015	2016	2017	2018
EL AURASSI		0.006464481	0.00744505	0.00821465	0.009011472	0.011259441
NCA-ROUIBA		0.007340792	0.00343642	0.00276301	0.012941849	0.017063021
laiterie tell		0.029887335	0.02533166	0.01866499	0.016733174	0.015123236
etoile de sud		0	0	0	0.000144094	0.000157415
ALGERIENNE DES EAUX		0.032717388	0.03136951	0.03999463	0.03525258	0.051419084
BATIMETAL		0.006662889	0.00739248	0.00941938	0.00968034	0.022038252
SOFIPLAST		0	0	0	0.003147699	0.001488449
SYNSET SPA		0.006103648	0.00804646	0.01063987	0.009556264	0.007330339
CCR assurances		0.00035539	0.00039873	0.00057366	0.00037074	0.000454169
SAIDAL		0.01579675	0.01436844	0.00639593	0.006268232	0.008481073
ASALAM BANK		0.001290035	0.00036485	0.0009991	0.000719671	0.001125221
BNA BANK		0.000245507	0.00028147	0.00025157	0.000216348	0.000224284

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركات

ما يمثله تأثير مؤشر DTA المتعلق بإجمالي الأصول في هذه الشركات كما هو موضح في الجدول رقم 02 هو نسبة الأصول الضريبية المؤجلة مقارنة مع مبلغ إجمالي الأصول والتي يتم تسجيلها عندما تدفع الشركة المزيد من الضرائب، ثم يتم استخدام المبلغ تحت هذا البند لتقليل الالتزام الضريبي في المستقبل وهو ما يعكس المنافع الاقتصادية المستقبلية المرجوة من الضرائب المؤجلة أصول والتي تعتبر أحد أهم الشروط لإعتبار عنصر ما من عناصر الأصول.

## الفصل الرابع: أثر الضريبة المؤجلة على الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسات الاقتصادية

كما يسمح تحليل رصيد الضريبة المؤجلة بتقدير الحجم، و الأهمية الاقتصادية للتدفق النقدي الضريبي المؤجل نظراً لأن الانعكاسات الحالية للتدفق النقدي للضرائب المؤجلة تساوي صفر، وبالتالي تحدي الطابع المعلوماتي لتخصيص الضرائب المؤجلة، فإن الأدلة حول التطور الفعلي للضرائب المؤجلة ذات أهمية حاسمة.

لذلك يقدم هذا الجانب تحليلاً وصفيًا لتطور أرصدة الضرائب المؤجلة من ناحية محاسبية، ومن ناحية مالية تقديرًا للمنافع الاقتصادية المستقبلية من هذا التخصيص الضريبي.

### 2- حساب مؤشر السيولة الإجمالية

جدول رقم (10) وضعية السيولة الإجمالية للمؤسسات الأربع قبل طرح الضريبة المؤجلة أصول

المؤسسات	مؤشر LG	2014	2015	2016	2017	2018
EL AURASSI		1.486435522	1.62053283	1.64537707	1.729755519	2.161780576
NCA-ROUIBA		1.378902624	1.32975033	1.28745458	1.186948613	1.336582994
laiterie tell		1.958432888	2.08247273	1.50104167	1.433353028	1.951951263
etoile de sud		1.620528866	1.04128783	1.04879402	1.042029475	1.059912389
ALGERIENNE DES EAUX		0.844554248	0.82435521	0.67906354	1.418773767	1.3111094
BATIMETAL		1.1442907	1.17561304	1.06670364	1.072095057	1.027150494
SOFIPLAST		1.221117652	1.18680956	1.20281504	1.206738615	1.204742712
SYNSET SPA		3.407700669	3.06322569	3.83894754	3.852469135	3.624011273
CCR assurances		1.576391638	1.58921642	1.59577473	1.572710696	1.536976398
SAIDAL		2.238554382	2.41141066	2.46169361	2.384710328	2.019312938
ASALAM BANK		1.627546186	1.54431846	1.40775237	1.239301327	1.186467485
BNA BANK		5.887037496	5.72962057	6.7571053	16.0410757	15.41947016

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركات

## 1-2 مؤشر السيولة الاجمالية بعد طرح الضريبة المؤجلة أصول

جدول رقم ( 11 ) : مؤشر السيولة الإجمالي بعد طرح ضريبة مؤجلة أصول من إجمالي الأصول

المؤسسات	مؤشر LG	2014	2015	2016	2017	2018
EL AURASSI		1.476826488	1.60846789	1.63186088	1.714167875	2.137440136
NCA-ROUIBA		1.368780387	1.32518076	1.28389733	1.171587304	1.31377685
laiterie tell		1.899900549	2.02972023	1.47302474	1.409368483	1.922431442
etoile de sud		1.620528866	1.04128783	1.04879402	1.041879325	1.059745543
ALGERIENNE DES EAUX		0.797384457	0.65776165	1.36203044	1.264889411	1.059067035
BATIMETAL		1.136666418	1.16692234	1.05665595	1.061716812	1.004513893
SOFIPLAST		1.221117652	1.18680956	1.20281504	1.202940165	1.202949514
SYNSET SPA		3.386901262	3.03857757	3.79810166	3.815653923	3.59744604
CCR assurances		1.575831403	1.58858276	1.59485929	1.572127629	1.536278352
SAIDAL		2.203192497	2.37676246	2.4459488	2.369762412	2.002186997
ASALAM BANK		1.625446595	1.54375501	1.40634589	1.238409438	1.185132447
BNA BANK		5.885592185	5.72800783	6.75540538	16.03760524	15.41601182

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لشركات عينة الدراسة

يوضح الجدولين رقم (10 و 11) أن مؤشر السيولة الإجمالي LG يخضع لتغيرات مماثلة لتلك المحددة في مؤشرات DTA، أي أنه إذا كان هناك تحسن في مؤشرات السيولة العامة (LG) مع الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة من قبل الشركات، يزداد مؤشر السيولة العام مع عدم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة، وهي حقيقة لوحظت في السنوات الخمسة التي تم فحصها.

### المبحث الثالث: اثر الضرائب المؤجلة على إدارة الأرباح

تعتبر إدارة الأرباح من أهم أساليب إدارة البيانات المحاسبية التي عرفت استخداماً واسعاً من طرف المديرين، وذلك من خلال التحكم في مستوى الأرباح المحاسبية وتوقيتها، بغرض التأثير إيجاباً أو سلباً على القيمة السوقية للشركة، أو التوافق مع المتطلبات التعاقدية، أو تخفيض التكاليف، بما يخدم مصالحهم الذاتية. ويمكن إرجاع ذلك للأهمية التي تحظى بها الأرباح المحاسبية، إذ لا يوجد بند ضمن القوائم المالية يحظى بالاهتمام أكثر من رقم الربح المحاسبي.

نسعى من خلال هذا المبحث الى معرفة فيما إذا كانت شركات عينة الدراسة تمارس إدارة الأرباح ام لا وهل تؤثر الضرائب المؤجلة على إدارة الأرباح، وذلك بالاعتماد على النموذج التالي:

$$EM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 IDA_{it} + \alpha_2 IDP_{it} + \alpha_3 IID_{it} + \alpha_4 CI_{it} + \alpha_5 SIZE_{it} + \alpha_6 SEC_{it} + \xi_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن :

$EM_{it}$ : مستوى إدارة الأرباح.

$IDA_{it}$ : أصول الضريبة المؤجلة.

$IDP_{it}$ : خصوم الضريبة المؤجلة.

$IID_{it}$ : دخل الضريبة المؤجلة.

$CI_{it}$ : مصروف الضريبة عن الدورة (جارية ومؤجلة).

$SIZE_{it}$ : الحجم.

$SEC_{it}$ : قطاع النشاط.

$\alpha_0$ : ثابت.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$ : معاملات الانحدار.

$\xi_{it}$ : البواقي المعيارية.

إنطلاقاً من هذا النموذج كل المعلومات الخاصة بالمتغيرات المستقلة متوفرة الا انه لا يمكننا ان نمضي في حساب النموذج لأن حجم إدارة الأرباح غير متوفر وهذا ما يجعلنا نبدأ بحساب حجم إدارة الأرباح أولاً ثم معرفة في ما إذا كانت الضرائب المؤجلة تؤثر عليها أم لا

#### المطلب الأول: المستحقات المحاسبية لعينة الدراسة

سنستخدم نموذج "Jones" المعدل 1995، في اكتشاف مدى وجود إدارة الأرباح المحاسبية انطلاقاً من نسبة المستحقات الاختيارية إلى إجمالي المستحقات المحاسبية.



1. يتم حساب المستحقات الكلية لكل مؤسسة خلال كل سنة من السنوات بالاعتماد على المعادلة الآتية:

$$TAC_{it} = NI_{it} - NCFO_{it} \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

$NI_{it}$ : النتيجة المحاسبية الصافية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

$NCFO_{it}$ : صافي التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

تم بناء نموذج جونز لسنة 1991 على أساس أن كلا من إجمالي التثبيتات المادية ورقم الأعمال أقل احتمالية للتعرض للتلاعب من طرف إدارات المؤسسات الاقتصادية، وقد اقترح Jones (1991) إدخال كل من إجمالي التثبيتات المادية ورقم الأعمال إلى نموذج بهدف التخفيف من فرض أن المستحقات غير الاختيارية ثابتة عبر الزمن، وكذا بهدف تقدير المستحقات الاختيارية. وتتمثل صيغة نموذج جونز لسنة 1991 كما يلي:

$$TACC_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{it} / A_{it-1}) + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + e_{it} \dots (1)$$

حيث أن:

$TACC_{it}$ : المستحقات المحاسبية الإجمالية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta REV_{it}$ : التغير في رقم الأعمال للمؤسسة (i) خلال الفترتين (t) و (t-1).

$A_{it-1}$ : إجمالي أصول للمؤسسة (i) اخلال الفترة (t).

$PPE_{it}$ : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

كما قام Dechow et al. (1995) باقتراح نسخة معدلة من نموذج جونز لسنة 1991 تسمح بتجاوز التأثيرات الممكنة لتلاعب الإدارة بالمبيعات، والتي قد تنتج عنها تقديرات غير محايدة عند قياس المستحقات غير الاختيارية، مما يؤثر على تقدير المستحقات الاختيارية. وتميز النموذج الجديد، والذي نعتمد عليه في دراستنا الحالية، بأنه يأخذ بعين الاعتبار التغير في المبيعات النقدية من خلال إدخال التغير في رصيد العملاء للمؤسسة في المعادلة السابقة. وقد اعتمدنا تبعاً لذلك من أجل حساب المستحقات الاختيارية في دراستنا الحالية على نموذج جونز المعدل في صيغته التالية:

$$TAAC_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 ((\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}) + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + e_{it} \dots (2)$$

حيث أن:

$\Delta REC_{it}$ : التغير في رصيد حسابات العملاء للمؤسسة (i) خلال الفترتين (t) و (t-1).  
 $\alpha_1$ ،  $\alpha_2$ ،  $\alpha_3$ : معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

من أجل استبعاد تأثير حجم المؤسسات الاقتصادية في عينة الدراسة عند قياس المستحقات وتفاذي مشكل عدم تباين الخطأ العشوائي، قمنا بقسمة جميع عناصر معادلة النموذج على إجمالي الأصول.

اعتمدنا في جمع البيانات على القوائم المالية لـ 08 مؤسسات اقتصادية جزائرية تم اختيارها بشكل عشوائي بناء على توفر البيانات، حيث تم الحصول على هذه القوائم المالية من خلال التواصل المباشر مع المسيرين، وفي ظل ثقافة التكتم على المعلومات المالية الشائعة في البيئة الجزائرية، تبقى الدراسات المماثلة لدراستنا تعتمد على عينات محدودة نسبياً مقارنة بمثيلاتها في الدول الغربية المتقدمة. وقد شملت الفترة ما بين 2014-2018، حيث قمنا بحصر البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة لعدد مشاهدات قدر بـ 40 مشاهدة. يبين الجدول رقم (12) الإحصاء الوصفي لبيانات المؤسسات المستخدمة في الدراسة

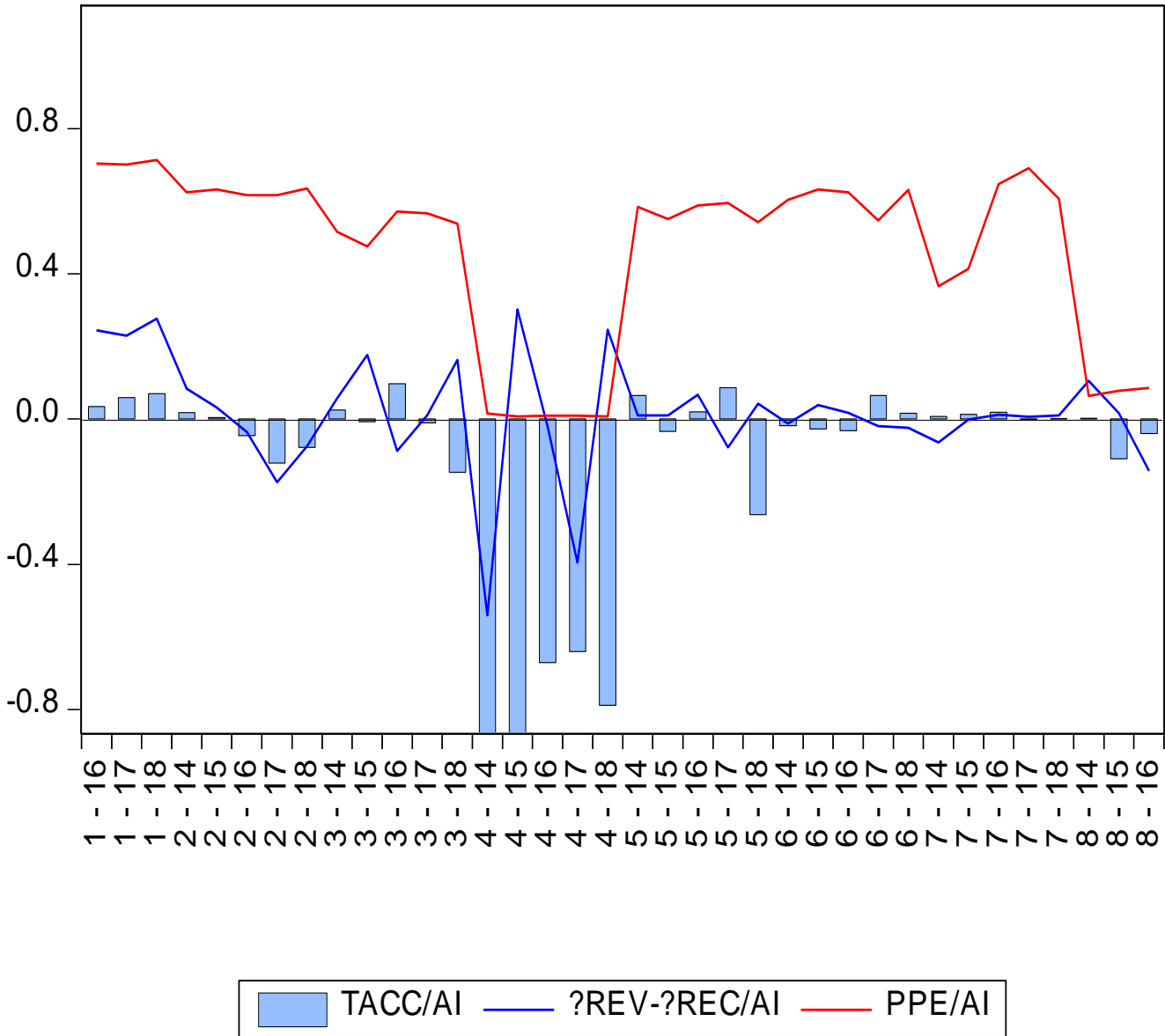
#### الجدول(12). الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	TACC_AI	_1_AI	_REV__RE C_AI	PPE_AI
Mean	-0.118714	0.000000	0.012690	0.457696
Median	-9.94E-05	0.000000	0.010776	0.578110
Maximum	0.097409	0.000000	0.302409	0.713587
Minimum	-1.183411	0.000000	-0.540717	0.007255
Std. Dev.	0.315717	0.000000	0.170698	0.255468
Observations	40	40	40	40

#### المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10.

يبين لنا الجدول 12 أن الفرق بين التغير في رقم الأعمال والتغير في حسابات العملاء ( $\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}$ ) لديه متوسط قدر بـ 0.012 ووسيط قيمته 0.010، وتراوح بين قيم موجبة وسالبة خلال فترة الدراسة، بينما تباينت قيمته بين -0.540 و 0.302 ضمن عينة الدراسة، أما إجمالي الأصول العينية (PPE) فأخذ قيم كبيرة في المتوسط وقد تباينت قيمته بين 0.713587 و 0.007255 في جميع القيم وهذا راجع لإختلاف احجام المؤسسات محل الدراسة. كما ظهرت المستحقات المحاسبية الكلية (TACC) بمتوسط ووسيط سالبين، في حين بلغت قيمتها القصوى 0.097 وقيمتها الدنيا -1.183.

منحنى بياني رقم (02) يوضح تغيرات المستحقات المحاسبية مع المتغيرات المفسرة لها

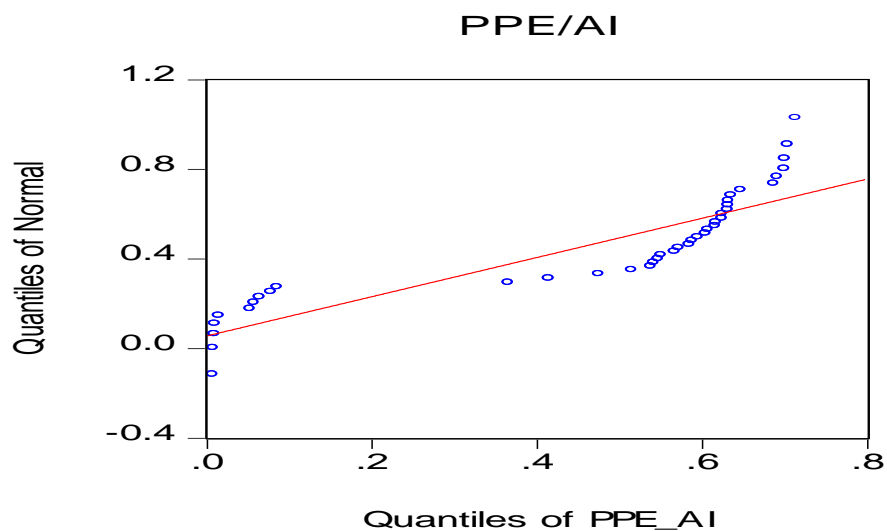
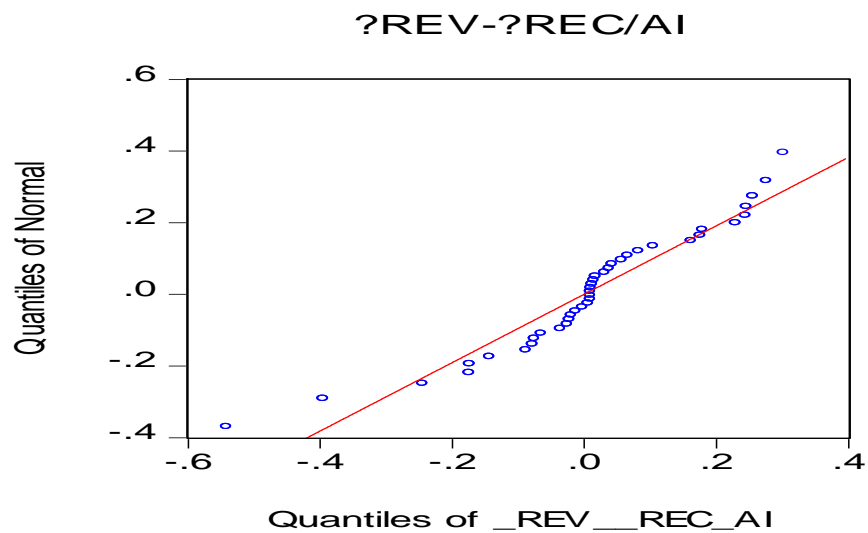
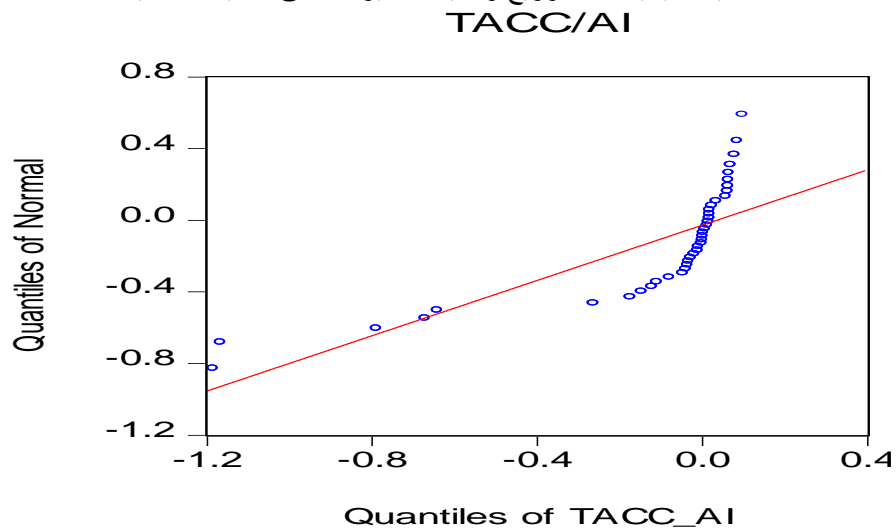


المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10.

يمثل هذا المنحنى البياني والذي يليه التغيرات التي تحدث على كل من اجمالي المستحقات المحاسبية (TACC\_AI) والفرق في التغير بين المداخيل والمتمثلة في رقم الاعمال و الرصيد حساب الزبائن (REV\_REC\_AI) وكذا التغيرات في رصيد الممتلكات والعقارات (PPE\_AI) حيث تظهر النتائج في العموم تذبذب في جميع متغيرات النموذج وما يمكن ملاحظته ان اذا كانت التغيرات في حجم العقارات والممتلكات كبيرة يتدنى حجم التغيرات في اجمالي

المستحقات والعكس صحيح أي انه في حالة حدوث تدفقات نقدية في رصيد الممتلكات والعقارات (الأساس النقدي) ينخفض التدفق النقدي في المستحقات المحاسبية التي تعتمد على الأساس المحاسبي، كما يظهر المنحى ان التغييرات في كل من رصيد الممتلكات والعقارات (PPE\_AI) و الفرق بين رصيد رقم الاعمال ورصيد العملاء (REV\_REC\_AI) لا يفسر كل التغييرات الموجودة في المستحقات المحاسبية الإجمالية (TACC\_AI) حيث ان هذه المتغيرات تمثل المستحقات الاجبارية وما يمكن استنتاجه من هذا المنحى ان هناك جزء غير مفسر من التغييرات في المستحقات المحاسبية يتمثل في المستحقات الإختيارية.

منحنيات بيانية تمثل توزيع رصيد المتغيرات على الكميات العادية



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي 10.EViews.

من خلال ملاحظة توزيع رصيد المتغيرات الخاصة بالنموذج على منحني الكميات العادية حيث يمثل (PPE\_AI) توزيع لكميات التغير في التدفقات النقدية الخاصة بالمعدات والممتلكات والتي تتوزع بشكل مقبول نوعا ما كما أن رصيد (REV\_\_REC\_AI) والذي يمثل الفرق في التغير بين الدخل السنوي ورصيد العملاء والذي يظهر كذلك بتوزيع قريب من التوزيع العادي إلا ان التشتت الواضح في التوزيع يظهر في رصيد المستحقات الاجمالية (TACC\_AI) وهذا ما يدعونا الى مزيد من التحليل في معرفة ان التشتت في المستحقات الاختيارية أو المستحقات الاجبارية ومن أجل ذلك ننتقل الى الفصل بين مكونات المستحقات الاجمالية

### المطلب الثاني : خطوات حساب المستحقات المحاسبية الاختيارية (DAC<sub>it</sub>)

يتم حساب المستحقات المحاسبية الاختيارية وفق الخطوات الآتية:

1. حساب المستحقات الكلية (TACC<sub>it</sub>): تم حساب المستحقات الكلية لكل مؤسسة خلال كل سنة من السنوات بالاعتماد على المعادلة الآتية:

$$TAC_{it} = NI_{it} - NCFO_{it} \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن :

NI<sub>it</sub>: النتيجة المحاسبية الصافية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

NCFO<sub>it</sub>: صافي التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

2. تقدير معاملات نموذج "جونز" المعدل: بعد جمع البيانات الضرورية، تم تقدير معاملات نموذج "جونز" الموضحة في المعادلة (2) وهي:  $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ ؛ بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وباستخدام بيانات جميع المؤسسات خلال كامل فترة الدراسة (pooled regression).

3. حساب المستحقات غير الاختيارية (NDA<sub>it</sub>): وذلك انطلاقا من المعادلة (4) الموضحة في الأسفل، وبالاعتماد على معاملات نموذج "جونز" المقدر (  $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$  )، حيث:

$$NDA_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 ((\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}) + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) \dots \dots (4)$$

حيث أن:

NDAC<sub>it</sub>: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

5. حساب المستحقات الاختيارية (DAC<sub>it</sub>): وتمثل الفرق بين المستحقات الكلية المحسوبة من خلال المعادلة (3) والمستحقات غير الاختيارية المحسوبة من خلال المعادلة (4)

الجدول رقم (13) نتائج تقدير معالم النموذج

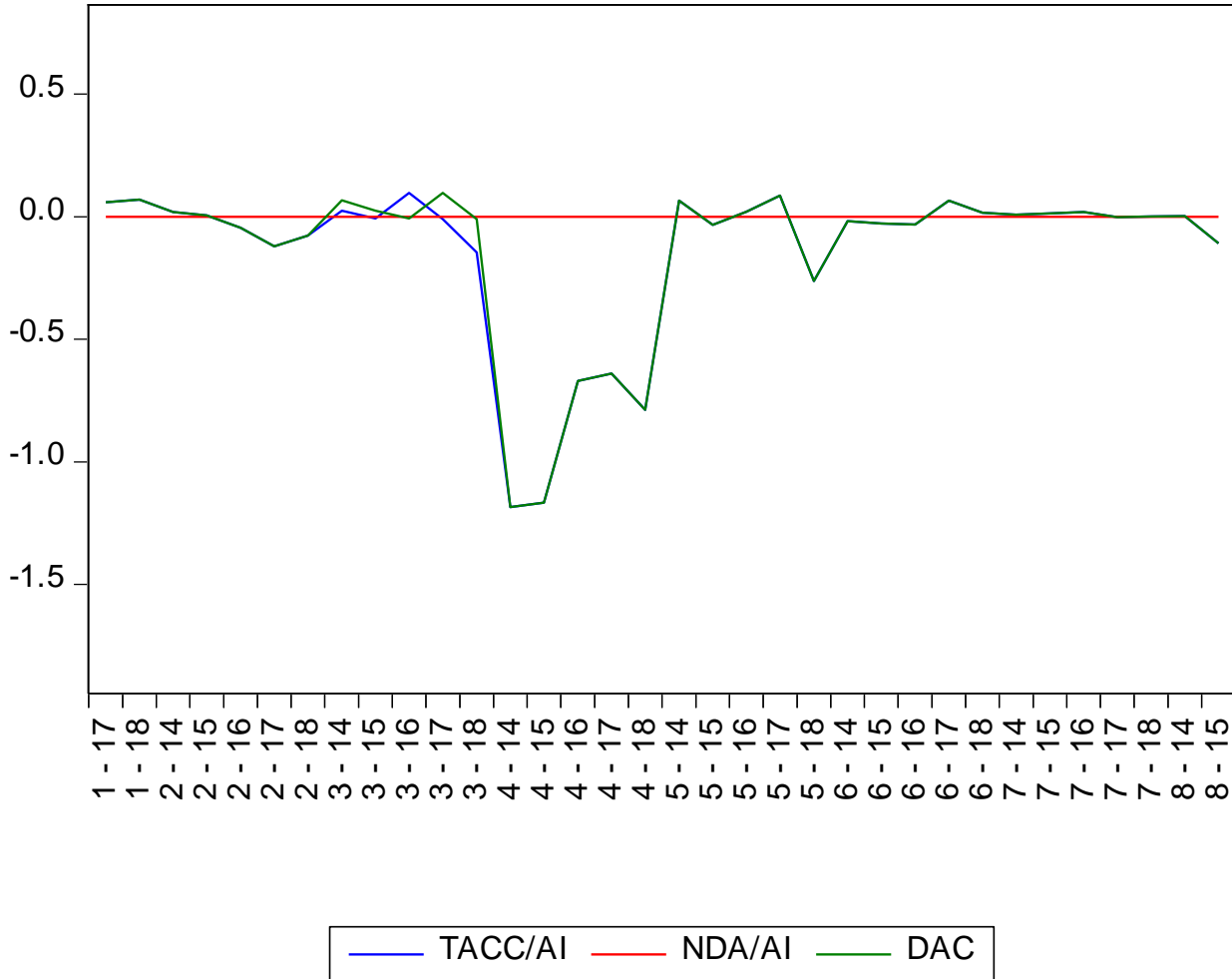
Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
_REV__REC_AI	-0.048203	0.242189	-0.199031	0.8433
PPE_AI	0.846308	0.161825	5.229774	0.0000
C	-0.505454	0.082169	-6.151370	0.0000
R-squared	0.456150	Mean dependent var	-0.118714	
Adjusted R-squared	0.426752	S.D. dependent var	0.315717	
S.E. of regression	0.239039	Akaike info criterion	0.047662	
Sum squared resid	2.114173	Schwarz criterion	0.174327	
Log likelihood	2.046770	Hannan-Quinn criter.	0.093460	
F-statistic	15.51672	Durbin-Watson stat	0.314596	
Prob(F-statistic)	0.000013			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي 10.EViews.

من خلال الجدول رقم 2 يتبين لنا أن قيمة المعلمات  $\alpha_1$  ،  $\alpha_2$  ،  $\alpha_3$  هي على التوالي -0.505454 ، -0.048203 و 0.846308. باستخدام هذه المعالم، وبالعودة إلى نموذج الدراسة، نقوم بحساب المستحقات غير الاختيارية للمؤسسات محل الدراسة، ما يسمح لنا بدوره بحساب قيمة المستحقات الاختيارية والتي تساوي إلى إجمالي المستحقات المحاسبية منقوصاً منها المستحقات غير الاختيارية.

منحنى بياني رقم (4) يوضح العلاقة بين المستحقات المحاسبية للمؤسسات محل الدراسة



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10.

يتبين لنا من المنحنى البياني رقم (04) أن المستحقات المحاسبية غير الاختيارية في عينة الدراسة كانت قريبة جدا من الصفر ضمن كل المؤسسات المدروسة، بينما شكلت المستحقات الاختيارية غالبية إجمالي المستحقات، حيث يكاد يتطابق هذان المتغيران في المنحنى أعلاه. وبما أن نموذج جونز المعدل يفترض أن كل التغيرات في المستحقات الاختيارية خلال الفترة تنشأ عن ممارسة إدارة الأرباح من خلال التحكم في إيرادات المبيعات الآجلة فقد مكنتنا هذه النتيجة من التأكد من وجود ممارسة لإدارة الأرباح في مؤسسات عينة الدراسة.



### المطلب الثالث: أثر الضريبة المؤجلة على إدارة الأرباح

بعد ما تم التأكد من وجود إدارة للأرباح المحاسبية من طرف شركات عينة الدراسة عن طريق المستحقات الاختيارية يمكننا تحليل النموذج الخاص بالدراسة والذي نسعى من خلاله الى معرفة مدى تأثير الضرائب المؤجلة على إدارة الأرباح وذلك من خلال النموذج التالي :

$$EM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1IDA_{it} + \alpha_2IDP_{it} + \alpha_3IID_{it} + \alpha_4Cl_{it} + \alpha_5SIZE_{it} + \alpha_6SEC_{it} + \xi_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن :

**EMit**: مستوى إدارة الأرباح.

**IDAit**: أصول الضريبة المؤجلة.

**IDPit**: خصوم الضريبة المؤجلة.

**IIDit**: دخل الضريبة المؤجلة.

**Clit**: مصروف الضريبة عن الدورة (جارية ومؤجلة).

**SIZEit**: الحجم.

**SECit**: قطاع النشاط.

**α0**: ثابت.

**α1، α2، α3، α4، α5، α6**: معاملات الانحدار.

**ξit**: البواقي المعيارية.

قياس متغيرات الدراسة

بالنسبة الى متغير الحجم والذي تم التعبير عنه من خلال هذا النموذج بـ  $SIZE_{it}$  فقد اعتمدنا على تقسيم احجام المؤسسات الى اربع فئات حسب رأس مال كل شركة لذلك قمنا بتقسيم اكبر حجم رأس مال لعينة الدراسة كمايلي:

#### جدول رقم (14) يوضح طريقة قياس أحجام المؤسسات في النموذج

الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة
من 0 الى 27527264.75	من 27527264.75 الى 55054529.5	من 55054529.5 الى 82581794.25	من 82581794.25 الى 110109059000
1	2	3	4

أما في ما يخص متغير قطاع النشاط  $SEC_{it}$  قمنا بتقسيم المؤسسات حسب قطاع النشاط كمايلي:

جدول رقم (15) يوضح طريقة قياس متغير القطاع

المؤسسة	القطاع	الرمز
EL AURASSI	خدمات	1
NCA-ROUIBA	صناعة غذائية	2
BNA	مؤسسة مالية	3
ASALAM BANK	مؤسسة مالية	3
SAIDAL	صناعة أدوية	4
laiterie tell	صناعة غذائية	2
BATIMETAL	خدمات	1
SYNSET SPA	صناعة	5

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

جدول رقم (16) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

SEC	SIZE	CI	IID	IDP	IDA	EM	
3.025	1.625	-0.004	-0.0001	0.004	0.008	-0.113	الوسيط
2.500	1.000	-0.002	5.38E-05	0.000	0.007	0.001	الوسط الحسابي
7.000	4.000	0.011	0.009	0.028	0.029	0.097	أعلى قيمة
1.000	1.000	-0.021	-0.009	0.000	0.0003	-1.183	أدنى قيمة
1.804	0.952	0.010	0.002	0.008	0.007	0.317	الانحراف المعياري
40	40	40	40	40	40	40	عدد المشاهدات

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.

يلخص الجدول أعلاه الإحصاء الوصفي للبيانات المستخدمة في الدراسة، حيث بلغ عدد المشاهدات 40 مشاهدة، وذلك بعد استبعاد القيم الشاذة والمتطرفة؛ ويتضح من التحليل الأدنى والأعلى وجود قيم موجبة وسالبة بالنسبة لمتغير إدارة الأرباح (EM) كما ان هناك فرق معتبر بين الوسيط والوسط الحسابي لهذا المتغير، في حين نلاحظ تقارب القيم بين الوسيط والوسط الحسابي لكل من متغير الضريبة المؤجلة أصول والضريبة المؤجلة خصوم (IDA IDP) كما ان الانحراف المعياري لهذين المتغيرين يؤكد عدم وجود تشتت كبير في البيانات، أما في ما يخص متغير الدخل الضريبي (IID) فقد كان الفرق واضح وكبير بين أعلى قيمة وأدنى قيمة لهذا الأخير مع تدني قيمة الانحراف المعياري له .

### جدول رقم ( 17 ) يوضح الارتباط بين متغيرات الدراسة

Sample: 2014 2018

Included observations: 40

Probability	Correlation t-Statistic						
	EM	IDA	IDP	IID	CI	SIZE	SEC
EM	1.000000						
IDA	-0.044005	1.000000					
	-0.271526	-----					
	0.7875	-----					
IDP	0.224608	0.743322	1.000000				
	1.420881	6.849914	-----				
	0.1635	0.0000	-----				
IID	-0.209694	-0.086496	-0.255356	1.000000			
	-1.322032	-0.535200	-1.628098	-----			
	0.1941	0.5956	0.1118	-----			
CI	-0.229779	-0.518873	-0.524274	0.476392	1.000000		
	-1.455394	-3.741642	-3.795243	3.340042	-----		
	0.1538	0.0006	0.0005	0.0019	-----		
SIZE	0.205555	-0.567540	-0.273798	-0.003364	0.540532	1.000000	
	1.294773	-4.249192	-1.754860	-0.020735	3.960497	-----	
	0.2032	0.0001	0.0873	0.9836	0.0003	-----	
SEC	-0.680792	0.117736	-0.206905	0.144979	-0.089519	-0.262979	1.000000
	-5.729441	0.730855	-1.303659	0.903254	-0.554059	-1.680257	-----
	0.0000	0.4694	0.2002	0.3721	0.5828	0.1011	-----

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.

يلخص جدول الارتباط معاملات الارتباط الكلية بين متغيرات الدراسة، ومن الجدول نلاحظ ان علاقتي الارتباط بين مستوى إدارة الأرباح والضريبة المؤجلة أصول حيث كانت علاقة

الارتباط عكسية ولم يكن لها أي دلالة إحصائية حيث كان حجم المعنوية كبير جداً، أما علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والضريبة المؤجلة خصوم فقد كانت طردية وعند مستوى معنوية 16%، كما ان علاقة الارتباط بين مستوى إدارة الأرباح وباقي المتغيرات كانت عكسية وعند مستوى معنوية لم يتجاوز الـ 20% في أغلبها ما عدا متغير القطاع حيث كانت علاقة الارتباط قوية وعكسية حيث بلغت -0.68 عند درجة معنوية 0  
أما علاقة الارتباط بين باقي متغيرات الدراسة فقد كانت كالتالي:

- بالنسبة لعلاقة الارتباط بين الضريبة المؤجلة أصول والضريبة المؤجلة خصوم فقد كانت قوية حيث بلغت 0.743322 عند درجة معنوية 0 ، أما بالنسبة لعلاقة الارتباط بين الضريبة المؤجلة أصول ومتغير الدخل الضريبي المؤجل كانت عكسية وضعيفة إلا أنها غير دالة إحصائياً فقد بلغت درجة المعنوية كبيرة جداً، في حين أن علاقة الارتباط بين كل من الضريبة المؤجلة أصول ومتغير مصروف الضريبة المؤجلة والجارية فقد كانت قوية وعكسية عند ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% ، وبالنسبة لعلاقة الارتباط بين الضريبة المؤجلة أصول ومتغير الحجم فقد كانت علاقة قوية وعكسية ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% ، أما علاقة الارتباط بين الضريبة المؤجلة أصول ومتغير قطاع النشاط فقد علاقة طردية حيث بلغت 0.117736 إلا أنها غير دالة إحصائياً لأن درجة المعنوية كبيرة وقدرت بـ 47% .
- وفي ما يخص علاقة الارتباط بين الضريبة المؤجلة خصوم والدخل الضريبي المؤجل فقد كانت علاقة الارتباط عكسية عند مستوى معنوية 11% ، أما علاقة الارتباط بين الضريبة المؤجلة خصوم ومتغير مصروف الضريبة المؤجلة والجارية فقد كانت العلاقة قوية وعكسية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% ، كما ان علاقة الضريبة المؤجلة خصوم بكل من متغير الحجم و القطاع هي علاقة عكسية بمستوى معنوية 8% و 20% على التوالي.

جدول رقم (18) يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة

Dependent Variable: EM

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014 2018

Periods included: 5

Cross-sections included: 8

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDA	2.163410	6.832295	0.316645	0.7545
IDP	2.027436	13.85385	0.146345	0.8850
IID	-5.456700	9.604863	-0.568118	0.5757
CI	-0.503670	4.758626	-0.105844	0.9167
SIZE	-0.004622	0.058406	-0.079134	0.9376
SEC	-0.379044	0.140058	-2.706344	0.0129
C	1.010659	0.442552	2.283704	0.0324

Effects Specification

	Cross-section fixed (dummy variables)	Period fixed (dummy variables)
R-squared	0.930777	Mean dependent var -0.113386
Adjusted R-squared	0.877287	S.D. dependent var 0.317037
S.E. of regression	0.111059	Akaike info criterion -1.255343
Sum squared resid	0.271351	Schwarz criterion -0.495347
Log likelihood	43.10686	Hannan-Quinn criter. -0.980552
F-statistic	17.40092	Durbin-Watson stat 2.542151
Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.

تم استخدام نماذج البيانات الطولية وكيفية الاختيار في توفيق نماذج البيانات الطولية الثلاثة، نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. تم الاعتماد على معيار معامل التحديد المصحح بالإضافة الى قيمة F الإحصائية حيث انه كلما زادت قيمة هذا المؤشر كان النموذج معنوي ويعبر عن الدراسة، كما ان معامل التصحيح والمحدد

من قبل البرنامج والذي قدر بـ 0.877287 ، في حين أن معامل التحديد والذي قدرت قيمته حسب البرنامج الاحصائي بـ 0.930777 والذي يكون دائما محصور بين 0 و1، وكلما اقترب من 1 فهو جيد، وهو يعبر عن القدرة التفسيرية للنموذج ويؤكد ان النموذج معنوي عند 1 % فإن أحد المتغيرات المستقلة في النموذج على الأقل يفسر 90% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع إدارة الأرباح (EM).

توضح نتائج اختبار هذا النموذج والذي قبله والذي سعينا من خلاله الى معرفة ما إذا كانت شركات عينة الدراسة تمارس إدارة الأرباح ام لا حيث تم التأكد من ذلك استنادا الى فرضية ان إدارة الأرباح تتم على مستوى المستحقات المحاسبية الاختيارية، وهذا ما جعلنا ننتقل الى النموذج الأخير لمعرفة في ما إذا كانت الضرائب المؤجلة تؤثر على إدارة الأرباح ام لا وحسب معامل التحديد المتحصل عليه ومعامل التحديد المصحح فإنه يؤكد ان النموذج يفسر ما قيمته 80 الى 90 % من التغيرات التي تحدث على مستوى إدارة الأرباح لشركات عينة الدراسة.

من خلال البحث في المحاسبة المالية نجد أن المحاسبة وحدها لا تحدد نتائج التقارير المالية، هناك مجموعة متنوعة من القوى الأساسية أيضاً تساهم في تحديد نتائج التقارير المالية، وطالما يمكن للمدراء أن يختاروا استخدام سلطتهم التقديرية بشأن إعداد التقارير المالية، فإن تأثير المحاسبة وحدها قد يكون ضعيفاً بالنسبة لتأثيرات القوى مثل الحوافز الإدارية، النظام الجبائي، جودة المدقق وهيكل الحوكمة الداخلية والخارجية وغيرها من السمات المؤسسية للاقتصاد.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية الموسومة بـ مدى قدرة الضرائب المؤجلة على تفسير الآثار المالية والمحاسبية على القوائم للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية على بعدين هما : الأثر المالي لحسابات الضرائب المؤجلة من الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم والترحيل لمختلف العناصر المكونة للضريبة المؤجلة. ركزنا في تحليلنا في الجانب النظري لهذه الدراسة على المرجعية المحاسبية الدولية المتمثلة في معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية والمرجعية المحاسبية الوطنية النظام المحاسبي المالي بالإضافة الى النظام الجبائي الجزائري وكذا محددات التعرف على أصول وخصوم الضريبة المؤجلة. في حين أن الدراسة التطبيقية كانت حول أثر الاعتراف بالضريبة المؤجلة على الأداء المالي لشركات عينة الدراسة بالإضافة الى التحقيق في ما إذا كان التقدير في الاعتراف بالضرائب المؤجلة يُستخدم لأغراض إدارة الأرباح أم لا.

من خلال حسابات الضرائب المؤجلة وذلك بتحليل العلاقة القائمة بين الضرائب المؤجلة أصول وخصوم والعائد على الأصول الذي يمكن من إعطاء صورة عن الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وقد شملت هذه الدراسة عينة من 12 مؤسسة جزائرية للفترة من 2014 – 2018.

كما أن وجود الضريبة المؤجلة أصول ضمن عناصر الأصول في الميزانية حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي رقم 12 يوضح الحاجة الملحة الى توفير المعلومات الخاصة بهذا الحساب وأثرها المالي على المؤسسات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المحاسبية للمؤسسة.

فالضرائب المؤجلة يمكن ان تستخدم كأسلوب لإدارة الأرباح والتأثير على وضوح وشفافية القوائم المالية فحسب ما تنص عليه المبادئ المحاسبية فهي تعتبر أحد أصول المؤسسة وذلك لتوفر شرط المنافع الاقتصادية المرتقبة من هذه الأخيرة إضافة الى إمكانية قياسها بموثوقية في حين أنه إذا انخفض الأداء المالي للمؤسسة فهي لا تمثل أي قيمة بالنسبة للدائنين والمساهمين في المؤسسة.

### إختبار صحة الفرضيات

بخصوص الفرضية الأولى والتي مفادها " وجود اختلافات كثيرة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري " تحققت هذه الفرضية ويمكن الإجابة عليها من خلال ما

جاء في الفصل الثالث من الدراسة والذي كان بعنوان الأسباب التي تؤدي الى ظهور الضرائب المؤجلة في القوائم المالية حيث ان الضرائب المؤجلة تنشأ انطلاقاً من اختلاف الاعتراف بعناصر الأصول والخصوم في القوائم المالية.

أما **الفرضية الثانية** والتي نصت على أنه " تنعكس محاسبة الضرائب المؤجلة على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية" فقد ثبتت صحة هذه الفرضية من خلال ما توصلنا اليه من نتائج في الفصل التطبيقي والخاص بأثر الضرائب المؤجلة على العائد على الأصول والذي بدوره يمكننا من تفسير الأداء المالي .

في حين كانت **الفرضية الثالثة** كمايلي "تساهم محاسبة الضريبة المؤجلة أصول في تفسير العائد على الأصول" تحققت هذه الفرضية حيث توصلنا الى ان الضرائب المؤجلة أصول تفسر العائد على الأصول بنسبة 90% عند مستوى معنوية 5%.

وبخصوص **الفرضية الرابعة** التي أشارت الى انه "لا تؤثر الضرائب المؤجلة على إدارة الأرباح المحاسبية" لم تتحقق هذه الفرضية وذلك استناداً الى نموذج "Jones" المعدل 1995، في اكتشاف مدى وجود إدارة الأرباح المحاسبية انطلاقاً من نسبة المستحقات الاختيارية إلى إجمالي المستحقات المحاسبية فقد توصلنا الى ان نسبة المستحقات الاختيارية تكاد تغطي إجمالي المستحقات المحاسبية وبالتالي وجود إدارة أرباح في مؤسسات عينة الدراسة.

## مناقشة النتائج

وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن حصرها كمايلي :

### 1- النتائج الخاصة بالجانب النظري

- تهدف المعايير الدولية للمحاسبة إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في إتخاذ قرارات الإستثمار في الأسواق المالية العالمية، بتوفير معلومات مالية شفافة وموثوق فيها وقابلة للمقارنة دولياً عن الوضعية المالية والأداء المالي وسيولة الخزينة في المؤسسات؛

- أهم ما يميز المعايير الدولية للمحاسبة لإعداد التقارير المالية هو أنها مستمدة من نموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني، تفضيلها لمصلحة المستثمرين، إعطائها نظرة إقتصادية للمؤسسة ومساعدتها في إتخاذ القرارات؛

- يلزم القانون كل المؤسسات مسك الدفاتر المحاسبية وتسجيل مختلف العمليات والتحويلات التي تقوم بها أو تطرأ عليها وذلك حتى تتمكن الإدارة الجبائية من تحصيل الجباية المفروضة عليها مع العلم أن المؤسسة تعمل كل ما في وسعها من أجل تخفيض الربح الخاضع للضريبة بالطرق الشرعية وغير الشرعية، وعليه فإن الهدف الرئيسي من حساب النتيجة الجبائية هو تعديل النتيجة المحاسبية وفق ما ينص عليه القانون حتى تتوافق مع النتيجة الجبائية؛



- نقطة الاختلاف في حساب الضرائب على الأرباح وحساب النتيجة المحاسبية، يبرر أن هناك ارتباط أساسي موجود بين النتيجة المحاسبية (الجباية والمحاسبية) ويكمن الاختلاف في أهداف كل من المحاسبة والجباية والذي يجعل إعادة معالجة النتيجة المحاسبية للوصول الى الربح الجباي أكثر أو أقل أهمية واتصال أكثر أو أقل أهمية أيضا بين المحاسبة والجباية.

- تم التطرق في الجانب النظري الى ان النظام المحاسبي المالي مستوحى من معايير الحاسبة الدولية، ولكن تجدر الإشارة الى أن المعايير التي اعتمدها المشرع الجزائري هي المعايير الصادرة قبل سنة 2005، وقد عُلم من منشورات مجلس معايير المحاسبة الدولية أن المعايير الصادرة عن هذا الأخير تخضع للتحسين المستمر، وهذا ما يفتقر اليه النظام المحاسبي المالي الجزائري وخاصة في ما يخص موضوع دراستنا فهو يعتمد على النتيجة المحققة محاسبيا ثم ادخال التعديلات الجبائية عليها والنتيجة هي اضعف حلقة في حسابات القوائم المالية حيث تتأثر بكل تغير يحدث على مستوى عناصر القوائم المالية؛

- انطلاقا من الفصل الأول والذي تناولنا فيه معايير المحاسبة الدولية والنظامي المحاسبي المالي فقد خلصنا الى مجموعة من الفروق المهمة بين المرجعيتين كالتالي:

- لا تتوافق خصائص البيئة المالية في الجزائر مع متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية، من خلال ضعف نشاط السوق المالي، فعدد الشركات المدرجة فيه لم يتعدى خمسة شركات على الرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمن على نشوءه، وفي أغلب الأحيان تنعدم التعاملات المالية فيه، يعكس هذا الأمر تحييد أهم مُشرف على إلزام الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، غلى غرار جميع دول العالم التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية، مما يجعل عملية الرقابة على إلزام الشركات محدودة ومقتصرة على الجهات الضريبية فقط.
- ضعف أداء القطاع المصرفي، يقلص حجم الممارسات المالية المتضمنة في المعايير المحاسبية الدولية، خصوصا ما تعلق بالأدوات المالية والمشتقات المالية.
- النظام القانوني الجزائري مبني على أساس منهج النظام القانوني الإلزامي، على عكس المعايير المحاسبية الدولية التي أعدت خصيصا للدول التي تتبنى النظام القانوني العرفي المبني على القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- أي تغيير في المحاسبة ينتج عنه بالضرورة تغيير في الدخل الخاضع للضريبة؛

- لا يستخدم النظام الجباي النتائج التي تقدمها المحاسبة في قوائمها المالية مباشرة، إلا بعد أن يجري عليها التسويات والتعديلات الضرورية بهدف الوصول إلى تحديد الربح الخاضع للضريبة؛

- تتمثل الاستردادات في العناصر التي لا تكون قابلة للخصم من أجل تحديد الربح الضريبي الصافي، وهذا حسب ما ينص عليه قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في مواد واضحة منه؛

- تتمثل الخصومات في الإيرادات التي لا يمكن اعتبارها ضمن الإيرادات الخاضعة للضريبة، التي يجب خصمها من الربح الخاضع للضريبة، وهذا حسب ما ينص عليه قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في مواد واضحة منه؛

- هناك علاقة مباشرة بين النتيجة المحققة عجز (خسارة) والضريبة المؤجلة أصول وذلك بسبب إمكانية ترحيل الخسارة للسنوات المقبلة حيث يسمح قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجزائري بترحيلها الى غاية السنة الرابعة الموالية لسنة تحقق العجز؛

## 2- النتائج الخاصة بالجانب التطبيقي

- أن الضرائب المؤجلة أصول تؤثر على العائد على الأصول والذي بدوره يقدم صورة عن الأداء المالي للمؤسسة في شقها الجبائي، في حين ان الضرائب المؤجلة خصوم لا تؤثر بشكل كبير على العائد على الأصول، كما خلصت الدراسة أيضا الى انه يمكن استخدام حسابات الضرائب المؤجلة كأسلوب من أساليب الإدارة بالأرباح فقد يؤثر تغير الوضع الضريبي لمؤسسة ما أو لحملة أسهمها إلى زيادة أو تخفيض ما لها أو عليها من التزامات أو أصول ضريبية؛

- وفقا للنتائج المتحصل عليها، فإن نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم لتقدير معالم نموذج الدراسة أي يتم التعامل مع بيانات السلسلة الزمنية المقطعية كأنها بيانات مقطعية عادية، وإهمال تأثير الزمن، بافتراض أنه غير مهم أو ليس له أثر جوهري، وهو ما يتوافق مع البيئة الاقتصادية والمحاسبية الجزائرية، حيث أشارت نتائج الدراسة ان النموذج كان معنوي عند مستوى 1 % كما ان معامل التحديد للنموذج محل الدراسة يختلف عن الصفر بشكل جوهري، فوفقا له فإن 90.14% من التغيرات التي مست العائد على الأصول يمكن تفسيره من خلال التغير في الضريبة المؤجلة أصول والضريبة المؤجلة خصوم أما باقي التغيرات فترجع الى عوامل أخرى والتي من بينها الأخطاء العشوائية؛

- تشير نتائج دراسة المعنوية الجزئية أيضا إلى أن المعلمة المتعلقة بالضرائب المؤجلة أصول قد كانت دالة إحصائيا وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الاصول والضريبة المؤجلة أصول، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، أي أنه يمكن للضريبة المؤجلة أصول أن تساهم في تفسير جزء من العائد على الأصول للمؤسسات الجزائرية؛

- أما المعلمة المتعلقة بالضريبة المؤجلة خصوم فلم يكن لها دلالة إحصائية، وهو ما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من التغير في الضريبة المؤجلة خصوم والعائد على الاصول، أي أنه ليس لمحاسبة الضرائب المؤجلة خصوم ارتباط بالعائد على الاصول للمؤسسات الجزائرية. كما توضح النتائج صحة الفرضية الثالثة، إذ تبين أن التغير في الضرائب المؤجلة وخاصة أصول يؤثر على العائد على الأصول والذي بدوره يؤثر على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية؛

- كما أن الاعتراف بـ الضريبة المؤجلة أصول يؤثر على التحليل الاقتصادي والمالي للشركات التي تم فحصها، مع عرض التأثير على المؤشرات المالية بشكل خاص كما يمكن اعتبار أن نتائج هذه الدراسة قد يكون لها آثار عملية مهمة، لا سيما بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية لأنها تقدم دليلاً على أن الشركات يمكنها أن تستخدم التقدير المحاسبي لتحقيق الاستقرار في اتجاهات النتائج المالية والاقتصادية؛

- الخصائص الكمية والنوعية للضريبة المؤجلة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وان يتم تقييمها على محمل الجد من قبل جميع مستخدمي البيانات المالية (المستثمرين والمحللين والمقرضين وأسواق رأس المال، السلطات التنظيمية والرقابية). جميع الأطراف المعنية، كل لغرضهم، بخصوص تقديرات الأرباح المستقبلية كفاءة رأس المال المستثمر وحساب المخاطر المرتبطة برأس المال.

وقد تم التوصل الى أن إدارة المؤسسة تقوم باستخدام المتغيرات المتاحة من خلال المرونة المتاحة لإدارة المؤسسة في اختيار الطرق المحاسبية المختلفة للمحاسبة عن الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة من خلال زيادة أرباحها أو تخفيضها أو المحافظة على سلسلة من الأرباح المستقرة خلال فترة زمنية معينة وقد توصلنا الى وجود علاقة إيجابية بين الخصوم الضريبية المؤجلة وممارسة إدارة الأرباح، بالإضافة الى وجود علاقة سلبية بين الأصول الضريبية المؤجلة وإدارة الأرباح؛

تقدم هذه الدراسة دليلاً على أن الشركات تستخدم الاعترافات الضريبة المؤجلة لإدارة الأرباح وتلبية توقعات المحللين الماليين. كما تقدم أدلة على أن الشركات الجزائرية تفتقر إلى الإفصاح الكامل عن الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة في البيانات المالية مما يمنحها فرصة لإدارة الأرباح.

بالإضافة الى مجموعة من النتائج كما يلي:

- تؤثر الضريبة المؤجلة أصول على العمليات المستقبلية للمؤسسة خاصة في ما يتعلق بتوليد نقدية ؛
- الأصول الضريبية المؤجلة محفوفة بالمخاطر بطبيعتها لأن فوائدها تتحقق بشكل أساسي من خلال الخصومات من الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة، إذا تراجع الأداء المالي للمقترض فقد لا تقدم أصول الضرائب المؤجلة أي قيمة للدائن الذي يسعى لاسترداد استثماراته في حالة التخلف عن السداد ؛
- هناك علاقة عكسية بين نسبة الضرائب المؤجلة أصول (DTA) ومؤشر السيولة الإجمالي (LG) حيث انه كلما زادت نسبة الضرائب المؤجلة أصول الى اجمالي الأصول نقصت نسبة السيولة الاجمالية.

توصيات الدراسة

- بهدف تضيق الفجوة بين الربح الجبائي والربح المحاسبي، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار المستجدات الحاصلة في النظام المحاسبي المالي من طرف النظام الجبائي والتكيف معها، حرصا منه على ضمان تحصيل موارد جبائية تلبى احتياجات الخزينة العمومية للدولة؛
- الاستفادة من تجارب بعض الدول في محاولتها لتقليص الفارق بين الجباية والمحاسبة وخاصة تلك التي لها أنظمة مشابهة للنظام في الجزائر؛
- تماشيا مع نتائج هذه الدراسة، يوصى أن تضع الشركات الجزائرية التخطيط الضريبي كجزء من التخطيط المالي الاستراتيجي للشركة من خلال استخدام محاسبة فعالة للضرائب المؤجلة، كما يجب على الشركات أن تستخدم بشكل فعال استراتيجيات التخطيط الضريبي المتاحة من أجل زيادة التأثير على أدائها المالي بشكل إيجابي؛
- الأخذ بعين الاعتبار البعد المالي وتخليل المخاطر المترتبة عن الضرائب المؤجلة بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية؛

#### آفاق الدراسة:

- تطرح هذه الدراسة دعوات لإجراء بحث إضافي حول مدى استخدام المشاركين في سوق الانتماء للمعلومات الضريبية التي تم الكشف عنها في البيانات المالية؛
- تمثل الضريبة متغيرا اقتصاديا هاما، يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع وتحديد استراتيجية كل مؤسسة لأنه بإمكانها أن تؤثر عند اتخاذ أي قرار بالنسبة لمختلف وظائف المؤسسة، ومن ثم التأثير على مركزها المالي ومن بين مميزات الضريبة المرنة، باعتبارها قابلة للتغير والتعديل وكذا المراجعة من قبل المشرع، وعليه يمكن التحكم في آثارها والحد منها؛
- ضرورة إكساب النظام المحاسبي المالي درجة معينة من المرونة، وعدم إخضاعه مثل بقية القوانين عند تعديلها للمراحل الإدارية المعمول بها في الجزائر، والهدف من ذلك التأقلم السريع مع مختلف المستجدات المحلية والدولية، خصوصا أن المعلومة المالية لها قيمة كبيرة، تنخفض بمرور الوقت؛
- ضرورة تعزيز مهنة محافظ الحسابات، نظرا لإعتباره الضامن الأول لمصداقية المعلومات المالية التي تصدرها الشركات الاقتصادية، وذلك من خلال إعطاء درجة معتبرة من الإستقلالية مع مراقبة شديدة على أداءهم عن طريق تحديد أوسع ودقيق لمسؤولياتهم؛

المراجع

## قائمة المراجع

### 1- الكتب باللغة العربية

1. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
2. جمعة هوام. المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (2010).
3. حسين القاضي، حمدان مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
4. حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
5. حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق scf والمعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الثاني، الطبعة الاولى، منشورات كليك، الجزائر، 2013.
6. داود، عثمان محمد، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، عمان، 2013.
7. دومينيك سلفاتور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة 2012.
8. الرشيد، ممدوح صادق محمد، الدور الإعلامي للاستحقاقات المحاسبية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 27(1)، (2013).
9. رضا خلاصي، النظام الضريبي الجزائري الحديث، ج1، دار هومة، بوزريعة، الجزائر 2005.
10. رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
11. ريتشارد شرويد، مارتل كلارك، جاك كاثي، تعريب: احمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية. (2006)
12. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية، مدخل تحليلي تطبيقي، مكتبة وطبعة الاشعاع الفنية.
13. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، "اقتصاديات الضرائب"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
14. شعباني لطفى، جباية المؤسسة، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2017.
15. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) (، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2008،
16. الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، 1990 .

17. صلاح زين الدين، الإصلاح الضريبي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.
18. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر، برج بوعريريج، الجزائر، 2009.
19. عبد الرزاق قاسم الشحادة، نمر عبد الحميد السليحات، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2015.
20. علي عبد الصمد عمر، حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
21. عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي "دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
22. لجنة منشورات الصفحات الزرقاء العالمية، النظام المحاسبي المالي الجديد، متيجة للطباعة، براق، الجزائر، 2010.
23. لطفي أمين السيد أحمد، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
24. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية و العلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
25. مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، معيار المحاسبة الدولي رقم 12 "ضرائب الدخل"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2019.
26. مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، معيار المحاسبة الدولي رقم 20 " المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2019.
27. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2003.
28. وفاء يحي أحمد حجازي، المحابة الضريبية، 2005.
29. يونس أحمد بطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

## 2- الاطروحات والمطبوعات والرسائل الجامعية

1. بوعلام صالح، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، دراسات غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009/2010.
2. حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة باتنة، 2008-2009.

3. سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، دراسات غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
4. سميرة بو عكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
5. شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
6. صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.
7. كيموش بلال، البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة وأثرها على قيمة المؤسسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، 2016.
8. محمد الحبيب مرحوم، إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، دراسات غير منشورة، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف، 2011/2012.
9. محمد قبائلي، آفاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ضرائب الدخل في ظل تباين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، 2013.
10. محمود جمام، النظام الضريبي الجزائري وآثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
11. مداني بن بلغيث، استعراض النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، دروس في المحاسبة المالية، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، أكتوبر، 2010.
12. وسيلة الطالب، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية حالة الجزائر، جامعة البلدية، مذكرة ماجستير تخصص نفود مالية وبنوك، 2004.



13. الياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.

### 3- المقالات العلمية

1. بودلال علي، واخرون، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) الدولية للمراجعة (ISA) ، جامعة البليدة يومي 13-14 ديسمبر 2011،
2. سعد بوراوي ،الأسس ومبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجديد مع الاشارة الى حالة التقارب مع الاطار الفكري لـ IAS/IFRS ، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي الجديد في ظلل معايير المحاسبة الدولية تجارب وتطبيقات وأفاق 17 – 18 جانفي 2010 ،معهد العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي الوادي .
3. سعدي يحي، أوصيف لخضر، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) ، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011.
4. صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحويصل، استخدام تحليل بيانات البائل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مجلد رقم 02، العدد رقم 01، 2019.
5. عتيقة بن طاطة، النظام الضريبي في كل من سوريا والجزائر، ورقة بحثية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، 2009-2008 ص35.
6. عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد، 01 ديسمبر، 2014 الجزائر، ص 87، 88.
7. كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، الشلف، 2008
8. كيموش بلال، بوسنة حمزة. إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية دراسة استكشافية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر. دراسات: العلوم الإدارية، 43(1) (2016).

9. كيموش، بلال. دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح - حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر. مجلة الباحث، (14)، 2014.
10. محمد أمين بربري، عبد القادر بكحيل، تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأثر ذلك على النظام الضريبي، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 06-05 أفريل، 2013.
11. محمد رمزي جودي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 06، ديسمبر، 2009 جامعة محمد خيضر بسكرة.
12. محمد سليم وهبه، البيانات المالية و معايير المحاسبة الدولية، مجلة المحاسب المجاز، العدد ،23 الفصل الثالث، 2005 لبنان.
13. محمد عجيلة وآخرون، أبعديات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 06-05 أفريل، 2013.
14. مراد آيت محمد، سفيان أبري، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر " تحديات وأهداف "، مداخلة في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، -IAS IFRS جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ، 2009.
15. يحي جمال، زكريا، إختبار نموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، 2012.

#### 4- القوانين والمراسيم

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المواد 21 و 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2017
3. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلفين بالضريبة، الجزائر، 2016.

4. وزارة المالية، قرار مؤرخ في 26 جويلية، 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، عدد، 2009، 19 الجزائر.
5. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020، المادة 217.
6. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، 2017، 7. وزارة المالية، الأمر رقم 02-08 مؤرخ في 24 جويلية، 2008 المتضمن قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية عدد 2008، 42، الجزائر، المادة، 62.
8. وزارة المالية، القانون رقم 07 / 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، عدد 2007، 25/11/74، الجزائر، المادة 3.

#### 5- المراجع باللغة الأجنبية

1. Ahmed Ellech, Formation sur les Normes IAS/IFRS, Atelier sur le Cycle d'exploitation (Partie 3), Organisé par ESSEM Alger Business School Benaknoun (Alger), Algérie, 2010.P23.
2. Amar Kaddouri et Ahmed Mimeche, Cours de Comptabilité Financière Selon les Norms IAS/IFRS et le SCF 2007, Enag éditions, Alger, 2009.
3. Andriantomo & Ninik Yudianti The Value Relevance of Accounting Information at Indonesia Stock (2013).
4. Bernard Collasse, Harmonisation Comptable Internationale, dans en cyclopedie de Comptabilité, Contrôle de Gestion et Audit, Economica, Paris, 2000.
5. Bernard Roffournier, Les Normes Comptables Internationales IFRS, 4ème éd, Economica, Paris, 2010.
6. Brouwer, A, & Naarding, Making Deferred Taxes Relevant. (ifrs.org, Éd.) Accounting in Europe. (2018).
7. Bruno Colmunt et autre, Comptabilité Financier en Normes IAS/IFRS, Pearson, Paris, 2008.
8. C. Maillet Baudrir et A. le manh, Les Normes Compatibles Internationales IAS/IFRS, Sup' Foucher, Paris, 2007.
9. Chytis, E. (2015, 02). Deferred Tax Assets from unused Tax Losses under the prism of Financial Crisis. International

- Conference on Business & Economics of the Hellenic Open University, Preveza, Greece .
10. CNC, C. N. (2014). LES IMPOTS DIFFERES. LES IMPOTS DIFFERES,. Commission de Normalisation des Pratiques Comptables et des Diligences Professionnelles, Algérie .
  11. CNC, Commission de Normalisation des Pratiques Comptables et des Diligences Professionnelles, LES IMPOTS DIFFERES, Algérie. (2014).
  12. Colley, R., Rue, J., Valencia, A., & Volkan, A. (2012). Accounting For Deferred Taxes: Time For A Change. Journal of Business & Economics Research.
  13. Conseil National de la Comptabilité , Commission de normalisation des pratiques comptables et Des diligences professionnelle, -Traitement de l'indemnité de départ en retraite et avantages assimilés .
  14. Dick Wolfgang, Franck Missions- piera, Comptabilité Financier en IFRS, Pearson, Paris, 2009.
  15. Emeni, Determinants of organisational performance in trade associations, Amity Business Review, 2018.
  16. Eric Dumalanede, Comptabilité Générale Conforme au SCF et aux Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Berti editions, Alger, 2009.
  17. Exchange, The 2013 IBEA, International Conference on Business, Economics, and Accounting.
  18. F.N. Dahmash & Majed Qabajeh, Value Relevance of Ohlson Model with Jordanian Data.
  19. Frees. A, Kim, ," Longitudinal and Panel Data ", University of Wisconsin, Madison. (2007).
  20. Ghani, Investigating the effect of board independence on performance across different strategies, The International Journal of accounting, The International Journal of accounting,
  21. IASB. (2020, 06 10). IAS 12 Income Taxes.

22. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 03, N°. 11, (2012).
23. International Public Sector Accounting Board (IPSASB). (2014). The conceptual framework for general purpose financial reporting by public sector entities.
24. Jean-Guy DEGOS & Amal ABOU FAYAD, Le modèle d'évaluation de Feltham - Ohlson : Un lien entre la comptabilité, la finance et les IFRS, The certified accountant, Iss. 25.
25. Jean-Jacques Julian, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, 2ème éd, sup' Foucher, Paris, 2007.
26. K. Mansour, Formation sur l'impôt sur les Bénéfices des Sociétés, Centre de Perfectionnement de l'entreprise )Sanatrach(, Ain Bia Oran, 2012.
27. Laux, R. C. The Association between Deferred Tax Assets and Liabilities and Future Tax Payments. The Accounting Review, 1357-1383(2012).
28. Mohamed Bekasi, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, édition Berti, Alger, 2009.
29. Odile Barbe et Laurent Didelot, Maitriser les IFRS, 5ème éd, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, 2010.
30. Rabah Boussaid, Eldjema Belai et Brahim Tiguemounine, Dossier Pedagogique de Seminaire Portant sur Les Impots Differes, Institut Superieur de Gestion et de Planification, 29 et 30 Septembre 2012.
31. Ratiba Aoudjit, Le Système Comptable Financier, ENAG édition, Algérie, 2010.
32. Ratiba Aoudjit, Le Système Comptable Financier, ENAG édition, Algérie, 2012.
33. Robert N , Management Control Systems, jacarta,2002.
34. Robert Obert, DECF Comptabilité Approfondie et Révision, 6eme éd, Dunod, Paris, 2005.
35. Stéphan Brun, L'essentiel des Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris, 2006.

36. Walid Ammous, Formation sur Les IAS / IFRS et Le SCF, Atelier Sur Les Investissements et Les Autres Actifs Non Courants (Partie 1), Organise Par: Essem Alger Business School, Benaknoun Alger, Algerie 2010.

4- المواقع الالكترونية

1. [http://www.cnc.dz/fichier\\_règle/66.pdf](http://www.cnc.dz/fichier_règle/66.pdf),P5-6.
2. [http://www.focusifrs.com/menu\\_gauche/normes\\_et\\_interpretations/textes\\_des\\_normes\\_et\\_interpretations/ias\\_8\\_methodes\\_comptables\\_changements\\_d\\_estimations\\_comptables\\_et\\_erreurs](http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ias_8_methodes_comptables_changements_d_estimations_comptables_et_erreurs)
3. <http://www.ifrs.org/How-we-develop-standards/Pages/Development-and-publication.aspx>  
consulté10/02/2019
4. <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias12>
5. <https://www.ifac.org/system/files/publications/files/IPSASB-Public-Sector-Conceptual-Framework.pdf>
6. <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-12-income-taxes/>
7. <https://www.mfdgi.gov.dz/>
8. [https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/guides\\_ar/G\\_contribuable\\_ar\\_2019.pdf](https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/guides_ar/G_contribuable_ar_2019.pdf)
9. IASB. (2020, 06 10). IAS 12 Income Taxes. Récupéré sur IFRS: <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-12-income-taxes/#>

# الملاحق







القيم الحرجة من جدول (Durbin-Watson) عند مستوى معنوية 5% .k

عدد المتغيرات المستقلة

القيمة الحرجة الدنيا

القيمة الحرجة القصوى

Models with an Intercept (from Savin and White)

k*	1		2		3		4		5		6		7		8		9		10	
	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21	0.45	2.47	0.34	2.73	0.25	2.98	0.17	3.22	0.11	3.44
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15	0.50	2.40	0.40	2.62	0.30	2.86	0.22	3.09	0.15	3.30
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10	0.55	2.32	0.45	2.54	0.36	2.76	0.27	2.97	0.20	3.20
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06	0.60	2.26	0.50	2.46	0.41	2.67	0.32	2.87	0.24	3.07
19	1.18	1.40	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02	0.65	2.21	0.46	2.40	0.46	2.59	0.37	2.78	0.29	2.97
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99	0.69	2.16	0.60	2.34	0.50	2.52	0.42	2.70	0.34	2.88
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96	0.73	2.12	0.64	2.29	0.55	2.46	0.46	2.63	0.38	2.81
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94	0.77	2.09	0.68	2.25	0.59	2.41	0.50	2.57	0.42	2.73
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92	0.80	2.06	0.71	2.21	0.63	2.36	0.54	2.51	0.46	2.67
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90	0.84	2.03	0.75	2.17	0.67	2.32	0.58	2.46	0.51	2.61
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89	0.87	2.01	0.78	2.14	0.70	2.28	0.62	2.42	0.54	2.56
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88	0.90	1.99	0.82	2.12	0.73	2.25	0.66	2.38	0.58	2.51
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.76	1.01	1.86	0.92	1.97	0.84	2.09	0.77	2.22	0.69	2.34	0.62	2.47
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.75	1.03	1.85	0.95	1.96	0.87	2.07	0.80	2.19	0.72	2.31	0.65	2.43
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84	0.97	1.94	0.90	2.05	0.83	2.16	0.75	2.28	0.68	2.40
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83	1.00	1.93	0.93	2.03	0.85	2.14	0.78	2.25	0.71	2.36
31	1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.74	1.09	1.83	1.02	1.92	0.95	2.02	0.88	2.12	0.81	2.23	0.74	2.33
32	1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82	1.04	1.91	0.97	2.00	0.90	2.10	0.84	2.20	0.77	2.31
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81	1.06	1.90	0.99	1.99	0.93	2.08	0.86	2.18	0.79	2.28
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81	1.08	1.89	1.01	1.98	0.95	2.07	0.88	2.16	0.82	2.26
35	1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80	1.10	1.88	1.03	1.97	0.97	2.05	0.91	2.14	0.84	2.24
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.73	1.18	1.80	1.11	1.88	1.05	1.96	0.99	2.04	0.93	2.13	0.87	2.22
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80	1.13	1.87	1.07	1.95	1.01	2.03	0.95	2.11	0.89	2.20
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79	1.15	1.86	1.09	1.94	1.03	2.02	0.97	2.10	0.91	2.18
39	1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79	1.16	1.86	1.10	1.93	1.05	2.01	0.99	2.08	0.93	2.16
40	1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79	1.17	1.85	1.12	1.92	1.06	2.00	1.01	2.07	0.95	2.14
45	1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78	1.24	1.84	1.19	1.90	1.14	1.96	1.09	2.00	1.04	2.09
50	1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77	1.29	1.82	1.25	1.87	1.20	1.93	1.16	1.99	1.11	2.04
55	1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77	1.33	1.81	1.29	1.86	1.25	1.91	1.21	1.96	1.17	2.01
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77	1.37	1.81	1.33	1.85	1.30	1.89	1.26	1.94	1.22	1.98
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77	1.40	1.80	1.37	1.84	1.34	1.88	1.30	1.92	1.27	1.96
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77	1.43	1.80	1.40	1.84	1.37	1.87	1.34	1.91	1.30	1.95
75	1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77	1.46	1.80	1.43	1.83	1.40	1.87	1.37	1.90	1.34	1.94
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77	1.48	1.80	1.45	1.83	1.42	1.86	1.40	1.89	1.37	1.92
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77	1.50	1.80	1.47	1.83	1.45	1.86	1.42	1.89	1.40	1.92
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78	1.52	1.80	1.49	1.83	1.47	1.85	1.44	1.88	1.42	1.91
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78	1.54	1.80	1.51	1.83	1.49	1.85	1.46	1.88	1.44	1.90
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78	1.55	1.80	1.53	1.83	1.51	1.85	1.48	1.87	1.46	1.90
150	1.72	1.75	1.71	1.76	1.69	1.77	1.68	1.79	1.66	1.80	1.65	1.82	1.64	1.83	1.62	1.85	1.60	1.86	1.59	1.88
200	1.73	1.78	1.75	1.79	1.73	1.80	1.73	1.81	1.72	1.82	1.71	1.83	1.70	1.84	1.69	1.85	1.68	1.86	1.66	1.87

\* k: is the number of regressors excluding the intercept



<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif			0,00	
Immobilisations incorporelles	317.500,00	95.003,00	222.497,00	236.785,00
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains			0,00	
Bâtiments	266.867.683,00	40.327.975,00	226.539.708,00	228.541.216,00
Autres immobilisations corporelles	840.206.339,00	322.573.133,00	517.633.206,00	518.212.353,00
Immobilisations en concession			0,00	
<b>Immobilisations encours</b>			0,00	
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalence			0,00	
Autres participations et créances rattachées			0,00	
Autres titres immobilisés			0,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants			0,00	
Impôts différés actif			0,00	
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>1.117.591.522,00</b>	<b>357.999.111,00</b>	<b>744.905.411,00</b>	<b>746.999.354,00</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
<b>Stocks et encours</b>	<b>25.864.466,00</b>		<b>25.864.466,00</b>	<b>31.923.812,00</b>
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients	48.736.787,00		48.736.787,00	47.955.399,00
Autres débiteurs			0,00	
Impôts et assimilés	9.668.132,00		9.668.132,00	7.114.741,00
Autres créances et emplois assimilés	113.542.931,00		113.542.931,00	86.001.373,00
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	3.739.684,00		3.739.684,00	1.921.197,00
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>201.552.000,00</b>	<b>0,00</b>	<b>201.552.000,00</b>	<b>174.916.527,00</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>1.319.143.522,00</b>	<b>357.999.111,00</b>	<b>946.457.411,00</b>	<b>921.915.881,00</b>



BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
<b>PITTAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	360.000.000,00	360.000.000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Plus de réévaluation		
Part d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	785.533,00	1.171.081,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1.434.287,00	263.206,00
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>260.219.820,00</b>	<b>30.434.297,00</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	143.587.498,00	114.474.345,00
Impôts	13.755.946,00	8.128.728,00
Autres dettes	395.428.937,00	416.270.218,00
Trésorerie Passif	30.955.210,00	21.599.298,00
<b>TOTAL III</b>	<b>183.727.591,00</b>	<b>140.472.589,00</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>443.947.411,00</b>	<b>50.906.886,00</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



		Vente de travaux		
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
<b>III - Valeur ajoutée d'exploitation (1-1)</b>			320.722.498,00	271.339.027,00
Production stockée ou déstockée			320.722.498,00	271.339.027,00
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
<b>IV - Excédent brut d'exploitation</b>			320.722.498,00	271.339.027,00
Achats de marchandises vendues				
Matières premières				
Autres approvisionnements		95.120.319,00		87.267.622,00
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale			
	Locations	3.300,00		6.250,00
	Entretien, réparations et maintenance	4.133.636,00		3.253.803,00
	Primes d'assurances	1.130.421,00		2.174.782,00
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	105.834.624,00		59.790.072,00
	Publicité	0,00		152.986,00
	Déplacements, missions et réceptions	2.167.581,00		2.044.835,00
Autres services		2.051.958,00		2.673.137,00
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>I - Consommations de l'exercice</b>		910.941.698,00		807.563.489,00
<b>III - Valeur ajoutée d'exploitation (1-1)</b>			320.722.498,00	271.339.027,00
Charges de personnel		83.612.926,00		87.735.916,00
Impôts et taxes et versements assimilés		6.574.901,00		5.492.992,00
<b>IV - Excédent brut d'exploitation</b>			320.722.498,00	271.339.027,00

قائمة

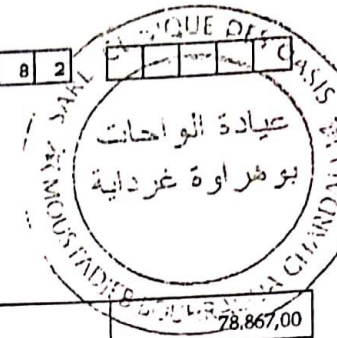
IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 4 7 0 8 6 2 4 7 0 8 2

Désignation de l'entreprise :...SARL CLINIQUE DES OASIS.....

Activité :..DIAGNOSTICS ET SOINS.....

Adresse :..CITE BOUHRAOUA GHAKUJA.....



				78,867,00
Autres produits opérationnels			79,00	
Autres charges opérationnelles	5,00			
Dotations aux amortissements	19.072.625,00		19.654.339,00	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V- Résultat opérationnel</b>		1.020.172,00		1.171.081,00
Produits financiers				
Charges financières				0,00
<b>VI- Résultat financier</b>		0,00		0,00
<b>VII- Résultat ordinaire (V+VI)</b>		1.020.172,00		1.171.081,00
Éléments extraordinaires (produits) (*)				
Éléments extraordinaires (Charges) (*)				0,00
<b>VIII- Résultat extraordinaire</b>		0,00		0,00
Impôts exigibles sur résultats	234.639,00			
Impôts différés (variations) sur résultats				
<b>IX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		785.533,00		1.171.081,00

(\*) À détailler sur état annexe à joindre.



Désignation de l'entreprise : CLINIQUE ET OILE DU SUR.....  
 ..... SARL.....  
 Activité : ..CLINIQUE D'OPHTALMOLOGIE.....  
 Adresse : ..CITE BOLI HRAOUA GHARDAIA.....  
 .....



قائمة الد

Exercice clos le 31/12/2015

**BILAN (ACTIF)**

Série G, n°2 (2011)

ACTIF	N		N-1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>			
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif			0,00
<b>Immobilisations incorporelles</b>	122.000,00	42.000,00	80.000,00
<b>Immobilisations corporelles</b>			
Terrains			0,00
Bâtiments	32.869.126,00	3.897.396,00	29.382.594,00
Autres immobilisations corporelles	301.402.802,00	20.794.799,00	280.608.003,00
Immobilisations en concession			0,00
<b>Immobilisations encours</b>			0,00
<b>Immobilisations financières</b>			
Titres mis en équivalence			0,00
Autres participations et créances rattachées			0,00
Autres titres immobilisés			0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants			0,00
Impôts différés actif			0,00
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>424.271.928,00</b>	<b>24.692.195,00</b>	<b>399.579.733,00</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>			
<b>Stocks et encours</b>	4.232.176,00		4.232.176,00
<b>Créances et emplois assimilés</b>			
Clients	0,00		0,00
Autres débiteurs	1.559.512,00		1.559.512,00
Impôts et assimilés	1.110.601,00		1.110.601,00
Autres créances et emplois assimilés			0,00
<b>Disponibilités et assimilés</b>			
Placements et autres actifs financiers courants			0,00
Trésorerie	3.939.554,00		3.939.554,00
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>9.731.281,00</b>	<b>0,00</b>	<b>9.731.281,00</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>524.003.209,00</b>	<b>24.692.195,00</b>	<b>509.311.552,00</b>

Scanne avec CamScanner



## BILAN (PASSIF)

قائمة الـ

PASSIF	N	N-1
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	10.000.000,00	10.000.000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	172.228,00	150.273,00
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-736.447,00	439.105,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau	3.272.343,00	2.855.194,00
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>12.708.124,00</b>	<b>13.444.572,00</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1.304.970,00	2.338.309,00
Impôts	953.865,00	857.632,00
Autres dettes	305.491.454,00	305.805.443,00
Trésorerie Passif	43.163,00	43.163,00
<b>TOTAL III</b>	<b>312.793.352,00</b>	<b>319.044.547,00</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>325.501.476,00</b>	<b>332.489.119,00</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 5 4 7 0 8 6 2 8 0 9 7 6

Désignation de l'entreprise :.....CLINIQUE EFOHE DU SUD.....  
 Activité :.....CLINIQUE D'OPHTALMOLOGIE.....SARL.....  
 Adresse :.....CITE DOUINAGUA GHARDAIA.....



Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTES DE RESULTAT

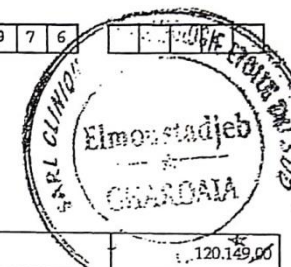
Rubriques	N		N-I	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue				
Produits fabriqués				
Prestations de services		30.817.481,00		21.956.160,00
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		30.817.481,00		21.956.160,00
Production stockée ou déstockée		30.817.481,00		21.956.160,00
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
<b>I- Production de l'exercice</b>		<b>30.817.481,00</b>		<b>21.956.160,00</b>
Achats de marchandises vendues				
Matières premières				
Autres approvisionnements	4.225.297,00		4.017.704,00	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs				
Sous-traitance générale			50.000,00	
Locations			32.395,00	
Entretien, réparations et maintenance	343.955,00		351.343,00	
Primes d'assurances	311.690,00			
Personnel extérieur à l'entreprise			4.984.551,00	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	5.959.098,00		0,00	
Publicité	13.250,00			
Déplacements, missions et réceptions			196.011,00	
Autres services	195.215,00			
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II- Consommations de l'exercice</b>	<b>10.013.105,00</b>		<b>5.200.001,00</b>	
<b>III- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>		<b>19.774.376,00</b>		<b>12.321.159,00</b>
Charges de personnel	13.765.214,00		8.894.492,00	
Impôts et taxes et versements assimilés	640.991,00		465.524,00	
<b>IV- Résultat net de l'exploitation</b>		<b>6.368.171,00</b>		<b>3.061.143,00</b>

Scanne avec CamScanner

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.L.F 0 0 0 5 4 7 0 8 6 2 8 0 9 7 6

Désignation de l'entreprise : CLINIQUE ETOILE DU SUD.....  
 .....SARL.....  
 Activité : CLINIQUE D'OPHTALMOLOGIE.....  
 Adresse : CITE BOUHRAQUA GHARDAIA.....

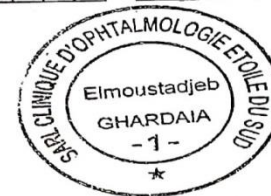


Autres produits opérationnels		14,00		1.120.149,00
Autres charges opérationnelles	3.598.458,00		20.000,00	
Dotations aux amortissements	2.500.774,00		2.494.024,00	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V- Résultat opérationnel</b>	<b>730.447,00</b>			<b>570.255,00</b>
Produits financiers				
Charges financières				
<b>VI- Résultat financier</b>				
<b>VII- Résultat ordinaire (V+VI)</b>	<b>730.447,00</b>			<b>570.255,00</b>
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
<b>VIII- Résultat extraordinaire</b>				
Impôts exigibles sur résultats			131.160,00	
Impôts différés (variations) sur résultats				
<b>IX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>730.447,00</b>			<b>570.255,00</b>

(\*) À détailler sur état annexe à joindre.



Désignation de l'entreprise : CLINIQUE ETOILE DU SUD.....  
 .....SARL.....  
 Activité : CLINIQUE D'OPHTALMOLOGIE.....  
 Adresse : CITE BOUHRAGUA GHARDAIA.....



قائمة المراجع

Exercice clos le 31/12/2016

**BILAN (ACTIF)**

Série G, n°2 (2011-V.2.0)

ACTIF	N		N+1	
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif			0,00	
Immobilisations incorporelles	42.000,00	42.000,00	0,00	80.000,00
Immobilisations corporelles			0,00	
Terrains				
Bâtiments	32.869.126,00	4.308.261,00	28.560.865,00	28.971.730,00
Autres immobilisations corporelles	302.513.803,00	26.685.206,00	275.828.597,00	280.608.003,00
Immobilisations en concession			0,00	
Immobilisations encours			0,00	
Immobilisations financières			0,00	
Titres mis en équivalence			0,00	
Autres participations et créances rattachées			0,00	
Autres titres immobilisés			0,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants	80.000,00		80.000,00	
Impôts différés actif			0,00	
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>334.544.929,00</b>	<b>31.735.467,00</b>	<b>302.809.462,00</b>	<b>309.580.733,00</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	2.046.288,00		2.046.288,00	4.232.176,00
Créances et emplois assimilés				
Clients	0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs	1.559.512,00		1.559.512,00	1.559.512,00
Impôts et assimilés	1.001.531,00		1.001.531,00	1.110.601,00
Autres créances et emplois assimilés			0,00	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants			0,00	
Trésorerie	15.721.494,00		15.721.494,00	3.939.554,00
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>17.297.315,00</b>		<b>17.297.315,00</b>	<b>9.181.240,00</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>351.842.244,00</b>	<b>31.735.467,00</b>	<b>320.106.777,00</b>	<b>318.761.973,00</b>



Exercice clos le 31/12/2016

**BILAN (PASSIF)**

PASSIF	N	N - 1
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	10.000.000,00	10.000.000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	172.228,00	172.228,00
Cartes de réévaluation		
Carte d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.402.771,00	-736.447,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.535.895,00	3.272.343,00
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>15.110.894,00</b>	<b>12.708.124,00</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	2.014.430,00	1.304.970,00
Impôts	1.920.852,00	953.865,00
Autres dettes	305.708.948,00	305.491.454,00
Trésorerie Passif	43.163,00	43.163,00
<b>TOTAL III</b>	<b>309.797.393,00</b>	<b>307.793.452,00</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>324.908.287,00</b>	<b>320.501.576,00</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



**PRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE**

N.L.F 0 0 0 5 4 7 0 8 2 8 0 9 7 6

Désignation de l'entreprise : .....CLINIQUE ETOILE DU SUD.....  
 Activité : .....CLINIQUE D'OPHTALMOLOGIE SARL.....  
 Adresse : .....CITE DOUHRAOUA GHARDAIA.....



Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

**COMPTE DE RESULTAT**

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
<b>Ventes de marchandises</b>				
Production vendue				
Produits fabriqués				
Prestations de services		37.660.638,00		30.817.481,00
Vente de travaux				
<b>Produits annexes</b>				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des rabais, remises, ristournes		37.660.638,00		30.817.481,00
Production stockée ou déstockée		37.660.638,00		30.817.481,00
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
<b>Production de l'exercice</b>		37.660.638,00		30.817.481,00
<b>Achats de marchandises vendues</b>				
Matières premières				
Autres approvisionnements	5.445.175,00		4.225.297,00	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations				0,00
Entretien, réparations et maintenance	984.163,00		343.955,00	
Primes d'assurances	311.690,00		311.690,00	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	8.652.856,00		5.959.098,00	
Publicité				13.250,00
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	210.021,00		195.215,00	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
Autres consommations de l'exercice	11.998.529,00		13.765.214,00	
Charges de personnel	11.998.529,00		13.765.214,00	
Impôts et taxes et versements assimilés	768.251,00		640.991,00	

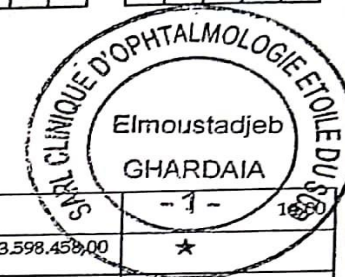
XXXXXXXXXX

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.L.F 0 0 0 5 4 7 0 8 6 2 8 0 9 7 6

□ □ □ □ □

Désignation de l'entreprise : CLINIQUE ETOILE DU SUD.....  
 .....SARL.....  
 Activité : CLINIQUE D'OPHTALMOLOGIE.....  
 Adresse : CITE BOUHRAOUA GHARDAIA.....



Autres produits opérationnels		22,00		
Autres charges opérationnelles	468,00 /		3.598.458,00	*
Dotations aux amortissements	6.301.271,00 /		2.500.774,00	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V- Résultat opérationnel</b>		1.988.226,00	736.407,00	
Produits financiers				
Charges financières				
<b>VI- Résultat financier</b>				
<b>VII- Résultat ordinaire (V+VI)</b>		1.988.226,00	736.407,00	
Éléments extraordinaires (produits) (*)				
Éléments extraordinaires (Charges) (*)				
<b>VIII- Résultat extraordinaire</b>				
Impôts exigibles sur résultats	585.465,00		0,00	
Impôts différés (variations) sur résultats				
<b>IX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		1.402.761,00	736.407,00	

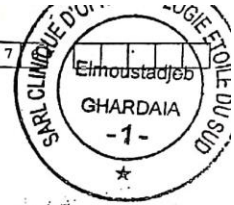
(\*) À détailler sur état annexe à joindre.



ANNUAIRE DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.L.F 0 0 0 5 4 7 0 8 6 2 8 0 9 7

Désignation de l'entreprise : CLINIQUE ETOILE DU SUD .....  
 ..... SARL .....  
 Activité : CLINIQUE D'OPHTALMOLOGIE .....  
 Adresse : CITE BOUHRAGUA GHARDAIA .....



Exercice clos le 31/12/2017

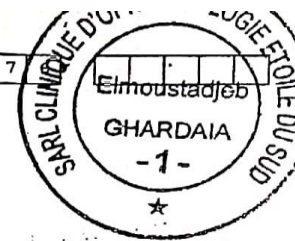
BILAN (ACTIF)

30 AVR 2018

Série G, n°2 (2011-V.2.0)

ACTIF	N		N-1	
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif			0,00	
Immobilisations incorporelles	42.000,00	42.000,00	0,00	0,00
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains			0,00	
Bâtiments	32.869.126,00	4.965.643,00	27.903.483,00	28.560.865,00
Autres immobilisations corporelles	302.623.053,00	35.458.198,00	267.164.855,00	275.828.597,00
Immobilisations en concession			0,00	
<b>Immobilisations encours</b>			0,00	
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalence			0,00	
Autres participations et créances rattachées			0,00	
Autres titres immobilisés			0,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants	80.000,00		80.000,00	80.000,00
Impôts différés actif	46.800,00		46.800,00	0,00
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>371.601.979,00</b>	<b>40.425.841,00</b>	<b>331.176.138,00</b>	<b>304.629.462,00</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	1.476.990,00		1.476.990,00	2.046.288,00
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients	1.836,00		1.836,00	0,00
Autres débiteurs	1.216.265,00		1.216.265,00	1.559.512,00
Impôts et assimilés	330.621,00		330.621,00	1.001.531,00
Autres créances et emplois assimilés			0,00	
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants			0,00	
Trésorerie	26.567.155,00		26.567.155,00	15.721.494,00
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>28.381.871,00</b>	<b>0,00</b>	<b>28.592.337,00</b>	<b>27.327.315,00</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>399.983.850,00</b>	<b>40.425.841,00</b>	<b>359.768.475,00</b>	<b>331.956.777,00</b>





Désignation de l'entreprise : CLINIQUE ETOILE DU SUD.....  
 .....SARL.....  
 Activité : CLINIQUE D'OPHTALMOLOGIE.....  
 Adresse : CITE BOUKRAOUA GHARDAIA.....

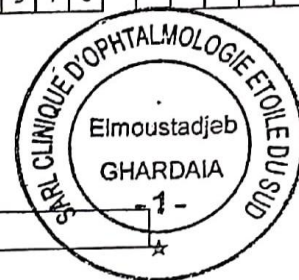
Exercice clos le 31/12/2017

**BILAN (ACTIF)**

ACTIF	N		N-1	
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif			0,00	
Immobilisations incorporelles	42.000,00	42.000,00	0,00	0,00
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains			0,00	
Bâtiments	32.869.126,00	4.965.643,00	27.903.483,00	28.560.865,00
Autres immobilisations corporelles	302.623.053,00	35.458.198,00	267.164.855,00	275.828.597,00
Immobilisations en concession			0,00	
Immobilisations encours			0,00	
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalence			0,00	
Autres participations et créances rattachées			0,00	
Autres titres immobilisés			0,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants	80.000,00		80.000,00	80.000,00
Impôts différés actif	46.800,00		46.800,00	0,00
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>381.539.929,00</b>	<b>82.425.841,00</b>	<b>299.114.088,00</b>	<b>304.489.462,00</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	1.476.990,00		1.476.990,00	2.046.288,00
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients	1.836,00		1.836,00	0,00
Autres débiteurs	1.216.265,00		1.216.265,00	1.559.512,00
Impôts et assimilés	330.621,00		330.621,00	1.001.531,00
Autres créances et emplois assimilés			0,00	
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants			0,00	
Trésorerie	26.567.155,00		26.567.155,00	15.721.494,00
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>299.950.861,00</b>		<b>298.684.961,00</b>	<b>213.328.315,00</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>681.490.790,00</b>	<b>82.425.841,00</b>	<b>597.800.049,00</b>	<b>517.817.777,00</b>



Désignation de l'entreprise : CLINIQUE ETOILE DU SUD.....  
 .....SARL.....  
 Activité : CLINIQUE D'OPHTALMOLOGIE.....  
 Adresse : CITE ROUHKAOUA GHARDAIA.....



Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

**COMPTE DE RESULTAT**

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués			
	Prestations de services		40.783.079,00	37.660.638,00
	Vente de travaux			
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
<b>Chiffre d'affaires net des rabais, remises, ristournes</b>		40.783.079,00		37.660.638,00
Production stockée ou déstockée		40.783.079,00		37.660.638,00
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
<b>I Production de l'exercice</b>		40.783.079,00		37.660.638,00
Achats de marchandises vendues				
Matières premières				
Autres approvisionnements	4.569.585,00		5.445.175,00	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale			
	Locations	185.000,00		0,00
	Entretien, réparations et maintenance	1.688.541,00		984.163,00
	Primes d'assurances	591.344,00		311.690,00
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	8.234.556,00		8.652.856,00
	Publicité	30.110,00		0,00
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	125.290,00		210.021,00	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II Consommations de l'exercice</b>	4.569.585,00		5.445.175,00	
<b>III Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>		40.783.079,00		37.660.638,00
Charges de personnel	11.036.986,00		11.998.529,00	
Impôts et taxes et versements assimilés	816.633,00		768.251,00	
<b>IV Excédent brut d'exploitation</b>		28.930.460,00		25.293.858,00



IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 5 4 7 0 8 6 2 8 0 9 7 6

E DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 5 4 7 0 8 6 2 8 0 9 7 6

Nomination de l'entreprise : CLINIQUE ETOILE DU SUD .....

Forme juridique : SARL .....

Adresse : CLINIQUE D'OPHTALMOLOGIE .....

Lieu : CITE BOUHRAQUA GHARDAIA .....



Exercice clos le

31/12/2018

## BILAN (PASSIF)

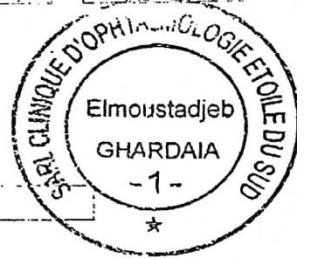
PASSIF	N	N - 1
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	10.000.000,00	10.000.000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	432.753,00	292.367,00
Écarts de réévaluation		
Écart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3.722.422,00	2.807.713,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.650.088,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>16.805.263,00</b>	<b>13.100.080,00</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts	3.483.036,00	4.498.722,00
Autres dettes	1.484.948,00	2.440.167,00
Trésorerie Passif	271.463.283,00	304.705.873,00
<b>TOTAL III</b>	<b>4.066.027,00</b>	<b>43.163,00</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>280.497.294,00</b>	<b>311.687.925,00</b>
	<b>297.302.557,00</b>	<b>324.788.005,00</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## PRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 5 4 7 0 8 6 2 8 0 9 7 6

Désignation de l'entreprise : CLINIQUE ETOILE DU SUD.....  
 .....SARL.....  
 Activité : CLINIQUE D'OPHTHALMOLOGIE.....  
 Adresse : CITE BOUKRAOUA GHARDAIA.....



Exercice du

01/01/2018

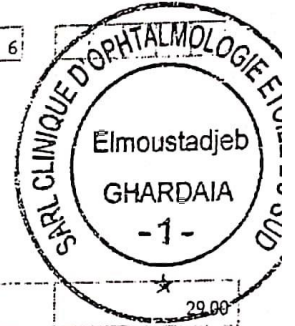
au

31/12/2018

## PRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 5 4 7 0 8 6 2 8 0 9 7 6

Désignation de l'entreprise : CLINIQUE ETOILE DU SUD.....  
 .....SARL.....  
 Activité : CLINIQUE D'OPHTHALMOLOGIE.....  
 Adresse : CITE BOUKRAOUA GHARDAIA.....



Autres produits opérationnels		0,00	29,00
Autres charges opérationnelles	167.340,00		207.558,00
Dotations aux amortissements	14.155.543,00		9.430.374,00
Provision			
Pertes de valeur			
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
<b>V-Résultat opérationnel</b>		5.089.095,00	3.867.131,00
Produits financiers			
Charges financières			
<b>VI-Résultat financier</b>		0,00	0,00
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>		5.089.095,00	3.867.131,00
Éléments extraordinaires (produits) (*)			
Éléments extraordinaires (Charges) (*)			
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>		0,00	0,00
Impôts exigibles sur résultats	1.366.673,00		1.106.218,00
Impôts différés (variations) sur résultats			46.800,00
<b>IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		3.722.422,00	2.807.713,00

(\*) À détailler sur état annexe à joindre.



**BILAN (ACTIF) -copie provisoire**

ACTIF	NOTE	2014			2013
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		119.000,00	119.000,00		
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		215.256.000,00		215.256.000,00	215.256.000,00
Bâtiments		275.649.060,59	270.647.804,07	5.001.256,52	5.053.041,82
Autres immobilisations corporelles		293.315.053,32	238.726.150,99	54.588.902,33	8.190.956,30
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>		1.694.739,73		1.694.739,73	
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		74.176,00		74.176,00	74.176,00
Impôts différés actif		2.888.504,37		2.888.504,37	2.616.541,68
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>788.996.534,01</b>	<b>509.492.955,06</b>	<b>279.503.578,95</b>	<b>231.190.715,80</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		75.747.203,00	4.756.794,43	70.990.408,57	80.681.773,24
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		9.030.479,47	9.017.899,63	12.579,84	1.536.873,06
Autres débiteurs		3.101.102,29		3.101.102,29	819.793,54
Impôts et assimilés		20.549,53		20.549,53	59.718,00
Autres créances et emplois assimilés		196.762,50		196.762,50	
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants		30.000.000,00		30.000.000,00	
Trésorerie		89.417.279,99		89.417.279,99	106.987.870,02
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>207.513.376,78</b>	<b>13.774.694,06</b>	<b>193.738.682,72</b>	<b>190.086.027,86</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>996.509.910,79</b>	<b>523.267.649,12</b>	<b>473.242.261,67</b>	<b>421.276.743,66</b>

SYNSET SPA

ZI SETIF BP 32 SETIF

N° D'IDENTIFICATION:099819010719426

EDITION\_DU:01/01/2002 2:47

EXERCICE:01/01/2014 AU 31/12/2014

## BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2014	2013
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		80.000.000,00	80.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		6.105.365,32	598.670,32
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		23.420.856,07	35.139.511,02
Autres capitaux propres - Report à nouveau		224.841.676,70	221.852.860,68
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>334.367.898,09</b>	<b>337.591.042,02</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		98.194.920,48	46.728.272,88
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		13.680.753,51	12.481.688,28
<b>TOTAL II</b>		<b>111.875.673,99</b>	<b>59.209.961,16</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		9.387.206,45	669.230,09
Impôts		3.279.233,00	4.246.316,90
Autres dettes		14.332.250,14	19.560.193,49
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>26.998.689,59</b>	<b>24.475.740,48</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>473.242.261,67</b>	<b>421.276.743,66</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## COMPTES DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes		161.900.852,48	160.234.637,77
Variation stocks produits finis et en cours		-1.887.432,13	-3.675.628,55
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>160.013.420,35</b>	<b>156.559.009,22</b>
Achats consommés		-94.328.441,75	-84.691.129,69
Services extérieurs et autres consommations		-10.060.675,03	-6.114.606,42
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-104.389.116,78</b>	<b>-90.805.736,11</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>55.624.303,57</b>	<b>65.753.273,11</b>
Charges de personnel		-42.089.344,30	-33.056.650,40
Impôts, taxes et versements assimilés		-4.458.361,32	-2.271.554,00
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>9.076.597,95</b>	<b>30.425.068,71</b>
Autres produits opérationnels		5.955.481,64	183.841,13
Autres charges opérationnelles		-572.674,18	-263.427,29
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-6.768.081,70	-26.669.936,18
Reprise sur pertes de valeur et provisions		23.038.685,08	50.981.046,63
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>30.730.008,79</b>	<b>54.656.593,00</b>
Produits financiers		411.576,32	
Charges financières		-604.925,88	-1.470.043,24
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>-193.349,56</b>	<b>-1.470.043,24</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>30.536.659,23</b>	<b>53.186.549,76</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-6.832.439,00	-18.330.402,90
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		-283.364,16	283.364,16
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>189.419.163,39</b>	<b>207.723.896,98</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-165.998.307,32</b>	<b>-172.584.385,96</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>23.420.856,07</b>	<b>35.139.511,02</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>23.420.856,07</b>	<b>35.139.511,02</b>



## TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2014	2013
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissements reçus des clients		206.037.726,37	209.143.703,28
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-171.773.628,43	-172.762.021,70
Intérêts et autres frais financiers payés		-1.831.204,69	-1.638.168,43
Impôts sur les résultats payés		-9.731.413,00	-4.847.855,00
Opérations en attente de classement (47) !!!!			2.000,00
Comptes financiers (50;55;56;57)!!!!		-30.000.000,00	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-7.298.519,75	29.897.658,15
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		-86.935,19	-33.252,44
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>		<b>-7.385.454,94</b>	<b>29.864.405,71</b>
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-47.060.607,75	-7.791.163,63
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		5.934.300,00	
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		183.542,06	
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)</b>		<b>-40.942.765,69</b>	<b>-7.791.163,63</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financements</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-20.000.000,00	-5.000.000,00
Encaissements provenant d'emprunts		52.826.987,25	6.996.012,53
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-2.069.356,65	-10.247.800,00
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)</b>		<b>30.757.630,60</b>	<b>-8.251.787,47</b>
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>-17.570.590,03</b>	<b>13.821.454,61</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période</b>		<b>106.987.870,02</b>	<b>93.166.415,41</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période</b>		<b>89.417.279,99</b>	<b>106.987.870,02</b>
<b>Variation de la trésorerie de la période</b>		<b>-17.570.590,03</b>	<b>13.821.454,61</b>
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>		<b>-40.991.446,10</b>	<b>-21.318.056,41</b>



**TABLEAU DES VARIATIONS DES CAPITAUX PROPRES - DU 01/01/2014 AU 31/12/2014**

UM:DA

Libelle	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
<b>* Solde au 31 décembre N-2</b>	20	80 000 000,00		0,00		309 661 531,00
<b>Autres Capitaux propres</b>						
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte						
Dividendes payés						7 210 000,00
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						35 139 511,02
<b>* Solde au 31 décembre N-1</b>		80 000 000,00	0,00	0,00	0,00	337 591 042,02
Changement de méthode comptable						
Autres fonds propres						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes Non comptabilisés dans le compte						
Dividendes payés						26 644 000,00
Augmentation de capital						0,00
Résultat net de l'exercice						23 848 458,07
<b>* Solde au 31 décembre 2014</b>		80 000 000,00	0,00	0,00	0,00	334 795 500,09

SYNSET SPA

ZI SETIF BP 32 SETIF

N° D'IDENTIFICATION:099819010719426

EDITION\_DU:01/01/2002 2:49

EXERCICE:01/01/2015 AU 31/12/2015

## BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
<b>Immobilisations incorporelles</b>		119.000,00	119.000,00		
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		215.256.000,00		215.256.000,00	215.256.000,00
Bâtiments		276.952.560,59	271.777.039,37	5.175.521,22	5.001.256,52
Autres immobilisations corporelles		301.461.575,97	244.610.777,20	56.850.798,77	54.588.902,33
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>					1.694.739,73
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		232.355,23		232.355,23	74.176,00
Impôts différés actif		4.055.097,64		4.055.097,64	2.888.504,37
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>798.076.589,43</b>	<b>516.506.816,57</b>	<b>281.569.772,86</b>	<b>279.503.578,95</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		76.748.998,39	4.048.681,78	72.700.316,61	70.990.408,57
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		10.104.149,03	9.017.899,63	1.086.249,40	12.579,84
Autres débiteurs		445.938,54		445.938,54	3.101.102,29
Impôts et assimilés		964.259,16		964.259,16	20.549,53
Autres créances et emplois assimilés					196.762,50
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants		30.000.000,00		30.000.000,00	30.000.000,00
Trésorerie		117.193.916,59		117.193.916,59	89.417.279,99
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>235.457.261,71</b>	<b>13.066.581,41</b>	<b>222.390.680,30</b>	<b>193.738.682,72</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1.033.533.851,14</b>	<b>529.573.397,98</b>	<b>503.960.453,16</b>	<b>473.242.261,67</b>

SYNSET SPA

ZI SETIF BP 32 SETIF

N° D'IDENTIFICATION:099819010719426

EDITION\_DU:01/01/2002 2:49

EXERCICE:01/01/2015 AU 31/12/2015

**BILAN (PASSIF)**

	NOTE	2015	2014
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		80.000.000,00	80.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		7.276.408,12	6.105.365,32
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		13.437.024,21	23.420.856,07
Autres capitaux propres - Report à nouveau		238.727.489,97	224.841.676,70
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>339.440.922,30</b>	<b>334.367.898,09</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		114.523.650,46	98.194.920,48
Impôts (différés et provisionnés)		3.552.140,00	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		17.144.409,23	13.680.753,51
<b>TOTAL II</b>		<b>135.220.199,69</b>	<b>111.875.673,99</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		5.316.924,50	9.387.206,45
Impôts		4.025.384,00	3.279.233,00
Autres dettes		19.957.022,67	14.332.250,14
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>29.299.331,17</b>	<b>26.998.689,59</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>503.960.453,16</b>	<b>473.242.261,67</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



SYNSET SPA

ZI SETIF BP 32 SETIF

N° D'IDENTIFICATION:099819010719426

EDITION\_DU:01/01/2002 2:49

EXERCICE:01/01/2015 AU 31/12/2015

## COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		169.208.293,36	161.900.852,48
Variation stocks produits finis et en cours		-2.929.551,75	-1.887.432,13
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>166.278.741,61</b>	<b>160.013.420,35</b>
Achats consommés		-84.348.010,20	-94.328.441,75
Services extérieurs et autres consommations		-9.150.728,00	-10.060.675,03
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-93.498.738,20</b>	<b>-104.389.116,78</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>72.780.003,41</b>	<b>55.624.303,57</b>
Charges de personnel		-40.465.848,43	-42.089.344,30
Impôts, taxes et versements assimilés		-3.982.031,12	-4.458.361,32
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>28.332.123,86</b>	<b>9.076.597,95</b>
Autres produits opérationnels		3.395.343,50	5.955.481,64
Autres charges opérationnelles		-618.474,39	-572.674,18
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-16.565.850,01	-6.768.081,70
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3.323.555,43	23.038.685,08
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>17.866.698,39</b>	<b>30.730.008,79</b>
Produits financiers		525.089,12	411.576,32
Charges financières		-1.308.826,57	-604.925,88
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>-783.737,45</b>	<b>-193.349,56</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>17.082.960,94</b>	<b>30.536.659,23</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-4.812.530,00	-6.832.439,00
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		1.166.593,27	-283.364,16
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>173.522.729,66</b>	<b>189.419.163,39</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-160.085.705,45</b>	<b>-165.998.307,32</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>13.437.024,21</b>	<b>23.420.856,07</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>13.437.024,21</b>	<b>23.420.856,07</b>

SYNSET SPA

ZI SETIF BP 32 SETIF

N° D'IDENTIFICATION:099819010719426

EDITION\_DU:01/01/2002 2:49

EXERCICE:01/01/2015 AU 31/12/2015

## TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2015	2014
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissements reçus des clients		200.874.298,36	206.037.726,37
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-162.270.607,68	-171.773.628,43
Intérêts et autres frais financiers payés		-1.395.833,41	-1.831.204,69
Impôts sur les résultats payés		-6.899.429,00	-9.731.413,00
Comptes financiers (50;55;56;57)!!!!			-30.000.000,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		30.308.428,27	-7.298.519,75
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		160.237,71	-86.935,19
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>		<b>30.468.665,98</b>	<b>-7.385.454,94</b>
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-12.720.889,26	-47.060.607,75
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			5.934.300,00
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-158.179,23	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		6.243,02	183.542,06
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)</b>		<b>-12.872.825,47</b>	<b>-40.942.765,69</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financements</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-5.000.000,00	-20.000.000,00
Encaissements provenant d'emprunts		17.386.131,70	52.826.987,25
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-2.205.335,61	-2.069.356,65
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)</b>		<b>10.180.796,09</b>	<b>30.757.630,60</b>
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>27.776.636,60</b>	<b>-17.570.590,03</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période</b>		<b>89.417.279,99</b>	<b>106.987.870,02</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période</b>		<b>117.193.916,59</b>	<b>89.417.279,99</b>
Variation de la trésorerie de la période		27.776.636,60	-17.570.590,03
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>		<b>14.339.612,39</b>	<b>-40.991.446,10</b>





SYNSET Spa

ANNEXES DU 01/01/2015 AU 31/12/2015

## EVOLUTION DES IMMOBILISATIONS ET DES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS

UM:DA

Rubriques et postes	Notes	Valeur brute à l'ouverture de l'exercice	Augmentations de l'exercice	Diminutions de l'exercice	Valeur brute à la clôture de l'exercice
Immobilisations incorporelles		119 000,00	0,00	0,00	119 000,00
Immobilisations corporelles		784 220 113,00	9 450 022,65	0,00	793 670 135,65
Participations					
Autres actifs financiers non courants		74 176,00	158 179,23		232 355,23
Impôts différés actif		2 888 504,37	1 489 741,31	323 148,04	4 055 097,64

## TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

UM:DA

Rubriques et postes	Notes	Amortissements cumulés en début d'exercice	Augmentation dotations de l'exercice	Diminutions éléments sortis	Amortissements cumulés en fin d'exercice
Goodwill					
Immobilisations incorporelles			60 000,00	0,00	60 000,00
Immobilisations corporelles		509 373 955,06	7 013 861,51	0,00	516 387 816,57
Autres actifs financiers non courants participations					
Autres actifs financiers non courants					

## TABLEAU DES PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS ET AUTRES ACTIFS NON COURANTS

UM:DA

Rubriques et postes	Notes	Perte de valeur cumulées en début d'exercice	Augmentation pertes de valeur sur l'exercice	Reprises sur pertes de valeur	Pertes de valeur cumulées en fin d'exercice
Goodwill					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Autres actifs financiers non courants participations					
Autres actifs financiers non courants					



## BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2016			2015
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
<b>Immobilisations incorporelles</b>					
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		215.256.000,00		215.256.000,00	215.256.000,00
Bâtiments		276.952.560,59	272.906.274,67	4.046.285,92	5.175.521,22
Autres immobilisations corporelles		285.893.731,80	225.651.555,72	60.242.176,08	56.850.798,77
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>					
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		344.084,46		344.084,46	232.355,23
Impôts différés actif		5.062.252,97		5.062.252,97	4.055.097,64
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>783.508.629,82</b>	<b>498.557.830,39</b>	<b>284.950.799,43</b>	<b>281.569.772,86</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		89.536.010,08	2.942.034,66	86.593.975,42	72.700.316,61
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		4.813.442,46	4.813.442,46		1.086.249,40
Autres débiteurs		934.317,35		934.317,35	445.938,54
Impôts et assimilés		294.944,46		294.944,46	964.259,16
Autres créances et emplois assimilés					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants		30.000.000,00		30.000.000,00	30.000.000,00
Trésorerie		73.007.638,85		73.007.638,85	117.193.916,59
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>198.586.353,20</b>	<b>7.755.477,12</b>	<b>190.830.876,08</b>	<b>222.390.680,30</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>982.094.983,02</b>	<b>506.313.307,51</b>	<b>475.781.675,51</b>	<b>503.960.453,16</b>

**BILAN (PASSIF)**

	NOTE	2016	2015
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		80.000.000,00	80.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		24.553.245,60	7.276.408,12
Ecart de réévaluation		75.720.648,47	
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		21.528.457,35	13.437.024,21
Autres capitaux propres - Report à nouveau		150.043.878,22	238.727.489,97
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>351.846.229,64</b>	<b>339.440.922,30</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		75.470.569,56	114.523.650,46
Impôts (différés et provisionnés)			3.552.140,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		21.915.099,28	17.144.409,23
<b>TOTAL II</b>		<b>97.385.668,84</b>	<b>135.220.199,69</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		972.192,53	5.316.924,50
Impôts		6.831.937,00	4.025.384,00
Autres dettes		18.745.647,50	19.957.022,67
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>26.549.777,03</b>	<b>29.299.331,17</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>475.781.675,51</b>	<b>503.960.453,16</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



## COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes		198.389.252,62	169.208.293,36
Variation stocks produits finis et en cours		-2.305.330,28	-2.929.551,75
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		931.636,34	
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>197.015.558,68</b>	<b>166.278.741,61</b>
Achats consommés		-99.518.276,39	-84.348.010,20
Services extérieurs et autres consommations		-13.862.208,23	-9.150.728,00
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-113.380.484,62</b>	<b>-93.498.738,20</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>83.635.074,06</b>	<b>72.780.003,41</b>
Charges de personnel		-47.592.635,90	-40.465.848,43
Impôts, taxes et versements assimilés		-4.486.208,57	-3.982.031,12
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>31.556.229,59</b>	<b>28.332.123,86</b>
Autres produits opérationnels		2.016.685,25	3.395.343,50
Autres charges opérationnelles		-482.440,69	-618.474,39
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-14.467.303,24	-16.565.850,01
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12.357.150,28	3.323.555,43
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>30.980.321,19</b>	<b>17.866.698,39</b>
Produits financiers		340.103,52	525.089,12
Charges financières		-778.134,69	-1.308.826,57
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>-438.031,17</b>	<b>-783.737,45</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>30.542.290,02</b>	<b>17.082.960,94</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-10.020.988,00	-4.812.530,00
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		1.007.155,33	1.166.593,27
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>211.729.497,73</b>	<b>173.522.729,66</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-190.201.040,38</b>	<b>-160.085.705,45</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>21.528.457,35</b>	<b>13.437.024,21</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>21.528.457,35</b>	<b>13.437.024,21</b>

## TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2016	2015
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissements reçus des clients		240.207.222,86	200.874.298,36
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-226.070.208,09	-162.270.607,68
Intérêts et autres frais financiers payés		-1.806.953,77	-1.395.833,41
Impôts sur les résultats payés		-3.379.454,00	-6.899.429,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		8.950.607,00	30.308.428,27
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		3.261.218,54	160.237,71
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>		<b>12.211.825,54</b>	<b>30.468.665,98</b>
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-10.503.180,07	-12.720.889,26
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-304.084,46	-158.179,23
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		158.179,23	
Intérêts encaissés sur placements financiers		-38.088,80	6.243,02
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)</b>		<b>-10.687.174,10</b>	<b>-12.872.825,47</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financements</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-5.500.000,00	-5.000.000,00
Encaissements provenant d'emprunts		984.719,10	17.386.131,70
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-41.011.907,28	-2.205.335,61
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)</b>		<b>-45.527.188,18</b>	<b>10.180.796,09</b>
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>-44.002.536,74</b>	<b>27.776.636,60</b>
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		117.193.916,59	89.417.279,99
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		73.007.638,85	117.193.916,59
Variation de la trésorerie de la période		-44.186.277,74	27.776.636,60
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>		<b>-65.714.735,09</b>	<b>14.339.612,39</b>
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		183.741,00	





SYNSET Spa

**TABLEAU DES VARIATIONS DES CAPITAUX PROPRES - DU 01/01/2016 AU 31/12/2016**

UM:DA

Libelle	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
* Solde au 31 décembre N-2	21	80 000 000,00		0,00		334 367 898,09
Autres Capitaux propres						
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte						
Dividendes payés						-8 364 000,00
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						13 437 024,21
* Solde au 31 décembre N-1		80 000 000,00	0,00	0,00	0,00	339 440 922,30
Changement de méthode comptable						
Autres fonds propres						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes Non comptabilisés dans le compte						
Dividendes payés						-9 123 150,19
Augmentation de capital						0,00
Résultat net de l'exercice						21 528 457,35
* Solde au 31 décembre 2016		80 000 000,00	0,00	0,00	0,00	351 846 229,46



SYNSET Spa

## ANNEXES DU 01/01/2016 AU 31/12/2016

TABLEAU DES PARTICIPATIONS (FILIALES ET ENTITES ASSOCIEES)

UM:DA

Filiales et entités associées	Notes	Capitaux propres	Dont capital	Quote-part de capital détenu (%)	Résultat dernier exercice	Prêts et avantages accordés	Divid. Encais.	Valeur comptable des titres détenus
FILIALES								
Entité A								
Entité B								
ENTITES ASSOCIEES								
Entité 1								
Entité 2								

TABLEAU DES PROVISIONS

UM:DA

Rubriques et postes	Notes	Provisions cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice	Reprises sur l'exercice	Provisions cumulées en fin d'exercice
PROVISION PASSIFS NON COURANTS					
Provisions pour pensions et obligations similaires		14 135 247,47	0,00	1 780 139,83	12 355 107,64
Provisions pour impôts		3 552 140,00	0,00	3 552 140,00	0,00
Provisions pour litiges		3 009 161,76	7 650 829,88	1 100 000,00	9 559 991,64
Participations					
TOTAL		20 696 549,23	7 650 829,88	6 432 279,83	21 915 099,28
PROVISION PASSIFS COURANTS					
Provisions pour pensions et obligations similaires					
Autres provision liées au personnel					
Provisions pour impôts					
TOTAL		0,00	0,00	0,00	0,00

ETAT DES ECHEANCES DES CREANCES ET DES DETTES A LA CLOTURE DE L'EXERCICE

UM:DA

Rubriques et postes	Notes	A un an au plus	A plus d'un an et 5 ans au plus	A plus de 5 ans	Total
CREANCES					
Prêts					
Clients		-	0,00	4 813 442,46	4 813 442,46
Impôts		294 944,46	-	-	294 944,46
Autres débiteurs		934 317,35	-	-	934 317,35
TOTAL		1 229 261,81	0,00	4 813 442,46	6 042 704,27
DETTES					
Emprunts		75 470 569,56	-	-	75 470 569,56
Autres dettes		18 489 648,10	-	-	18 489 648,10
Fournisseurs		972 192,53	-	-	972 192,53
Impôts		6 831 936,57	-	-	6 831 936,57
Autres créditeurs					0,00
TOTAL		101 764 346,76	0,00	0,00	101 764 346,76



**BILAN (ACTIF)**

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
<b>Immobilisations incorporelles</b>					
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		215.256.000,00		215.256.000,00	215.256.000,00
Bâtiments		276.952.560,59	274.035.510,06	2.917.050,53	4.046.285,92
Autres immobilisations corporelles		287.420.157,47	232.470.070,54	54.950.086,93	60.242.176,08
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>					
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		195.933,21		195.933,21	344.084,46
Impôts différés actif		4.391.283,99		4.391.283,99	5.062.252,97
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>784.215.935,26</b>	<b>506.505.580,60</b>	<b>277.710.354,66</b>	<b>284.950.799,43</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		108.845.418,30	5.307.529,67	103.537.888,63	86.593.975,42
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		11.252.556,61	1.677.145,47	9.575.411,14	
Autres débiteurs		1.670.267,74		1.670.267,74	934.317,35
Impôts et assimilés		9.259.239,75		9.259.239,75	294.944,46
Autres créances et emplois assimilés					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants		30.000.000,00		30.000.000,00	30.000.000,00
Trésorerie		27.765.736,28		27.765.736,28	73.007.638,85
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>188.793.218,68</b>	<b>6.984.675,14</b>	<b>181.808.543,54</b>	<b>190.830.876,08</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>973.009.153,94</b>	<b>513.490.255,74</b>	<b>459.518.898,20</b>	<b>475.781.675,51</b>

**BILAN (PASSIF)**

	NOTE	2017	2016
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis			80.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			24.553.245,60
Ecart de réévaluation			75.720.648,47
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		20.947.608,29	21.528.457,35
Autres capitaux propres - Report à nouveau			150.043.878,22
Comptes de liaison		319.346.229,64	
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>340.293.837,93</b>	<b>351.846.229,64</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		76.182.080,78	75.470.569,56
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		11.883.974,44	21.915.099,28
<b>TOTAL II</b>		<b>88.066.055,22</b>	<b>97.385.668,84</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		3.585.709,94	972.192,53
Impôts		10.550.465,00	6.831.937,00
Autres dettes		17.022.830,11	18.745.647,50
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>31.159.005,05</b>	<b>26.549.777,03</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>459.518.898,20</b>	<b>475.781.675,51</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



**COMPTE DE RESULTAT/NATURE**

	NOTE	2017	2016
Ventes et produits annexes		163.976.866,69	198.389.252,62
Variation stocks produits finis et en cours		6.915.780,81	-2.305.330,28
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			931.636,34
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>170.892.647,50</b>	<b>197.015.558,68</b>
Achats consommés		-86.200.947,54	-99.518.276,39
Services extérieurs et autres consommations		-9.987.297,82	-13.862.208,23
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-96.188.245,36</b>	<b>-113.380.484,62</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>74.704.402,14</b>	<b>83.635.074,06</b>
Charges de personnel		-40.542.508,12	-47.592.635,90
Impôts, taxes et versements assimilés		-2.396.463,19	-4.486.208,57
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>31.765.430,83</b>	<b>31.556.229,59</b>
Autres produits opérationnels		2.684.153,61	2.016.685,25
Autres charges opérationnelles		-5.242.220,23	-482.440,69
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-10.553.918,44	-14.467.303,24
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10.511.356,82	12.357.150,28
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>29.164.802,59</b>	<b>30.980.321,19</b>
Produits financiers		1.168.934,91	340.103,52
Charges financières		-484.546,23	-778.134,69
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>684.388,68</b>	<b>-438.031,17</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>29.849.191,27</b>	<b>30.542.290,02</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-8.230.614,00	-10.020.988,00
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		-670.968,98	1.007.155,33
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>185.257.092,84</b>	<b>211.729.497,73</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-164.309.484,55</b>	<b>-190.201.040,38</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>20.947.608,29</b>	<b>21.528.457,35</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>20.947.608,29</b>	<b>21.528.457,35</b>

## TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2017	2016
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissements reçus des clients		186.227.769,64	240.207.222,86
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-189.064.586,85	-226.070.208,09
Intérêts et autres frais financiers payés		-1.337.642,09	-1.806.953,77
Impôts sur les résultats payés		-14.663.599,00	-3.379.454,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-18.838.058,30	8.950.607,00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		204.875,54	3.261.218,54
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>		<b>-18.633.182,76</b>	<b>12.211.825,54</b>
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-2.041.629,13	-10.503.180,07
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-5.311.866,42	-304.084,46
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		5.460.017,67	158.179,23
Intérêts encaissés sur placements financiers		1.029.888,71	-38.088,80
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)</b>		<b>-863.589,17</b>	<b>-10.687.174,10</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financements</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-5.000.000,00	-5.500.000,00
Encaissements provenant d'emprunts		736.344,86	984.719,10
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-21.481.475,50	-41.011.907,28
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)</b>		<b>-25.745.130,64</b>	<b>-45.527.188,18</b>
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>-45.241.902,57</b>	<b>-44.002.536,74</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période</b>		<b>73.007.638,85</b>	<b>117.193.916,59</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période</b>		<b>27.765.736,28</b>	<b>73.007.638,85</b>
<b>Variation de la trésorerie de la période</b>		<b>-45.241.902,57</b>	<b>-44.186.277,74</b>
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>		<b>-66.189.510,86</b>	<b>-65.714.735,09</b>
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie			183.741,00



**BILAN (ACTIF)**

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
<b>Immobilisations incorporelles</b>					
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		215.256.000,00		215.256.000,00	215.256.000,00
Bâtiments		276.952.560,59	274.941.558,88	2.011.001,71	2.917.050,53
Autres immobilisations corporelles		285.394.370,73	237.761.927,18	47.632.443,55	54.950.086,93
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>					
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					195.933,21
Impôts différés actif		3.582.650,11		3.582.650,11	4.391.283,99
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>781.185.581,43</b>	<b>512.703.486,06</b>	<b>268.482.095,37</b>	<b>277.710.354,66</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		75.449.977,38	5.024.337,70	70.425.639,68	103.537.888,63
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		3.653.986,14	1.423.777,64	2.230.208,50	9.575.411,14
Autres débiteurs		88.112,50		88.112,50	1.670.267,74
Impôts et assimilés		858.545,41		858.545,41	9.259.239,75
Autres créances et emplois assimilés					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants					30.000.000,00
Trésorerie		146.658.132,21		146.658.132,21	27.765.736,28
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>226.708.753,64</b>	<b>6.448.115,34</b>	<b>220.260.638,30</b>	<b>181.808.543,54</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1.007.894.335,07</b>	<b>519.151.601,40</b>	<b>488.742.733,67</b>	<b>459.518.898,20</b>

**BILAN (PASSIF)**

	NOTE	2018	2017
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		27.002.012,65	20.947.608,29
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison		326.878.355,29	319.346.229,64
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>353.880.367,94</b>	<b>340.293.837,93</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		76.182.080,78	76.182.080,78
<b>Impôts (différés et provisionnés)</b>			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		12.558.509,17	11.883.974,44
<b>TOTAL II</b>		<b>88.740.589,95</b>	<b>88.066.055,22</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		7.286.932,31	3.585.709,94
Impôts		6.936.181,00	10.550.465,00
Autres dettes		31.898.662,47	17.022.830,11
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>46.121.775,78</b>	<b>31.159.005,05</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>488.742.733,67</b>	<b>459.518.898,20</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



## COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		183.750.288,45	163.976.866,69
Variation stocks produits finis et en cours		-486.602,82	6.915.780,81
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1.274.363,52	
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>184.538.049,15</b>	<b>170.892.647,50</b>
Achats consommés		-84.206.429,80	-86.200.947,54
Services extérieurs et autres consommations		-9.230.198,13	-9.987.297,82
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-93.436.627,93</b>	<b>-96.188.245,36</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>91.101.421,22</b>	<b>74.704.402,14</b>
Charges de personnel		-44.952.826,59	-40.542.508,12
Impôts, taxes et versements assimilés		-2.579.971,52	-2.396.463,19
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>43.568.623,11</b>	<b>31.765.430,83</b>
Autres produits opérationnels		413.155,90	2.684.153,61
Autres charges opérationnelles		-1.812.865,39	-5.242.220,23
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-8.357.856,95	-10.553.918,44
Reprise sur pertes de valeur et provisions		732.612,41	10.511.356,82
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>34.543.669,08</b>	<b>29.164.802,59</b>
Produits financiers		141.180,86	1.168.934,91
Charges financières		-188.455,90	-484.546,23
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>-47.275,04</b>	<b>684.388,68</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>34.496.394,04</b>	<b>29.849.191,27</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-6.654.445,00	-8.230.614,00
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		-839.936,39	-670.968,98
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>185.824.998,32</b>	<b>185.257.092,84</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-158.822.985,67</b>	<b>-164.309.484,55</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>27.002.012,65</b>	<b>20.947.608,29</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>27.002.012,65</b>	<b>20.947.608,29</b>

## TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2018	2017
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissements reçus des clients		235.935.497,14	186.227.769,64
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-109.867.867,75	-189.064.586,85
Intérêts et autres frais financiers payés		-498.076,92	-1.337.642,09
Impôts sur les résultats payés			-14.663.599,00
Opérations en attente de classement (47) !!!!		<b>29.849,00</b>	
Comptes financiers (50;55;56;57)!!!!		30.000.000,00	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		155.599.401,47	-18.838.058,30
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		25.875,77	204.875,54
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>		<b>155.625.277,24</b>	<b>-18.633.182,76</b>
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-208.636,00	-2.041.629,13
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			-5.311.866,42
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		155.933,21	5.460.017,67
Intérêts encaissés sur placements financiers		108.505,68	1.029.888,71
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)</b>		<b>55.802,89</b>	<b>-863.589,17</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financements</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			-5.000.000,00
Encaissements provenant d'emprunts			736.344,86
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-38.063.047,72	-21.481.475,50
Subventions (74;131;132)		1.274.363,52	
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)</b>		<b>-36.788.684,20</b>	<b>-25.745.130,64</b>
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>118.892.395,93</b>	<b>-45.241.902,57</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période</b>		<b>27.765.736,28</b>	<b>73.007.638,85</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période</b>		<b>146.658.132,21</b>	<b>27.765.736,28</b>
<b>Variation de la trésorerie de la période</b>		<b>118.892.395,93</b>	<b>-45.241.902,57</b>
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>		<b>91.890.383,28</b>	<b>-66.189.510,86</b>





## Unité de Sétif EX : SYNSET



TABLEAU DES VARIATIONS DES CAPITAUX PROPRES - DU 01/01/2018 AU 31/12/2018

UM:DA

Libelle	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
* Solde au 31 décembre N-2	21	80 000 000,00		0,00		351 846 229,64
<b>Autres Capitaux propres</b>						
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte						
Dividendes payés						-32 500 000,00
Augmentation de capital						0,00
Résultat net de l'exercice						20 947 608,29
* Solde au 31 décembre N-1		80 000 000,00	0,00	0,00	0,00	340 293 837,93
Changement de méthode comptable						
Autres fonds propres						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes Non comptabilisés dans le compte						
Dividendes payés						-13 415 482,64
Augmentation de capital						0,00
Résultat net de l'exercice						27 002 012,65
* Solde au 31 décembre 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	353 880 367,94

## Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		292 173,91	292 173,91		
Immobilisations corporelles		1 425 264 717,76	745 337 059,35	679 927 658,41	669 265 623,76
<i>Terrains</i>		261 481 500,00		261 481 500,00	261 481 500,00
<i>Bâtiments</i>		478 007 267,84	105 689 951,08	372 317 316 76	385 347 449 04
<i>Equipements et installations</i>		673 779 952,17	630 487 854,31	43 292 097 86	18 649 063,81
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		11 995 997,75	9 159 253,96	2 836 743,79	3 787 610 91
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		4 909 588,73		4 909 588,73	4 317 436,85
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>		4 909 588,73		4 909 588,73	4 317 436 85
<i>Impôts différés actif</i>					
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 430 466 480,40</b>	<b>745 629 233,26</b>	<b>684 837 247,14</b>	<b>673 583 060 61</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		222 412 551,05	49 558 074,51	172 854 476,54	162 315 905,92
Stocks de marchandises					
Matières premières et fournitures		82 583 632,76	5 606 259 71	76 977 373 05	61 548 234,64
Autres approvisionnements		128 765 471,39	43 951 814,80	84 813 656 59	87 678 320 49
Encours de production de biens		5 678 864,50		5 678 864,50	6 644 754,80
Stocks de produits		5 384 582 40		5 384 582,40	6 444 595,99
Stocks à l'extérieurs					
Créances et emplois assimilés					
<i>Clients et comptes rattachés</i>		104 759 579,99	46 940 076 59	57 819 503,40	40 534 310,73
<i>Autres débiteurs</i>		38 116 564,08		38 116 564,08	8 064 036,18
<i>Impôts et assimilés</i>		154 520 758,66		154 520 758,66	207 028 789,60
Groupe et associés					
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés		342 004 931,89		342 004 931,89	162 115 686,09
<i>Banque</i>		341 988 993,29		341 988 993,29	162 107 686,09
<i>Caisse</i>		15 938 60		15 938,60	8 000,00
<i>Régies d'avances et accreditifs</i>					
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>861 814 385 67</b>	<b>96 498 151 10</b>	<b>765 316 234,57</b>	<b>580 058 728 52</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>2 292 280 866 07</b>	<b>842 127 384,36</b>	<b>1 450 153 481,71</b>	<b>1 253 641 789,13</b>

## Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<b><u>CAPITAUX PROPRES</u></b>			
Capital émis		327 800 000,00	327 800 000,00
Actif repris par l'état dans le cadre de la privatisation			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)		25 152 614,27	13 639 072,53
Résultat net		-90 361 591,50	-104 000 664,03
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES I</b>		<b>262 591 022,77</b>	<b>237 438 408,50</b>
<b><u>PASSIFS NON-COURANTS</u></b>			
Emprunts et dettes financières		888 585 650,11	735 135 729,09
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		25 243 585,74	29 007 310,74
Provisions et produits constatés d'avance		913 829 235,85	764 143 039,83
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>913 829 235,85</b>	<b>764 143 039,83</b>
<b><u>PASSIFS COURANTS</u></b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		69 429 653,81	51 442 336,68
Impôts		3 270 276,00	2 809 536,00
Groupe et associés		193 034 429,63	192 879 029,63
Autres dettes		7 998 863,65	4 929 438,49
Trésorerie passif		273 733 223,09	252 060 340,80
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>273 733 223,09</b>	<b>252 060 340,80</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>1 450 153 481,71</b>	<b>1 253 641 789,13</b>
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			



## Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		638 197 577,37	627 806 289,83
Variation stocks produits finis et en cours		-2 434 610,09	9 259 079,76
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I. PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>635 762 967,28</b>	<b>637 065 369,59</b>
Achats consommés		-484 039 982,13	-460 938 206,72
Services extérieurs et autres consommations		-10 042 280,69	-8 440 567,30
<b>II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-494 082 262,82</b>	<b>-469 378 774,02</b>
<b>III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>		<b>141 680 704,46</b>	<b>167 686 595,57</b>
Charges de personnel		-96 655 852,95	-99 385 954,04
Impôts, taxes et versements assimilés		-9 118 379,20	-9 185 328,86
<b>IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>35 906 472,31</b>	<b>59 115 312,67</b>
Autres produits opérationnels		6 506 972,85	2 968 301,10
Autres charges opérationnelles		-1 628 328,22	-1 417 471,34
Dotations aux amortissements et aux provisions		-26 885 099,32	-53 054 449,21
Reprise sur pertes de valeur et provisions		11 252 596,65	6 896 038,03
<b>V. RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>25 152 614,27</b>	<b>14 507 731,25</b>
Produits financiers			42 460,84
Charges financières			-911 119,56
<b>VI. RESULTAT FINANCIER</b>			<b>-868 658,72</b>
<b>VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		<b>25 152 614,27</b>	<b>13 639 072,53</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>653 522 536,78</b>	<b>646 972 169,56</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-628 369 922,51</b>	<b>-633 333 097,03</b>
<b>VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>25 152 614,27</b>	<b>13 639 072,53</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
<b>IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>25 152 614,27</b>	<b>13 639 072,53</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
<b>XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## Comptes de Résultat

(par Fonction)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffres d'affaires		-635 762 967,28	-637 065 369,59
Coût des ventes		494 082 262,82	469 378 774,02
<b>MARGE BRUTE</b>		<b>-141 680 704,46</b>	<b>-167 686 595,57</b>
Autres produits opérationnels			
Coûts commerciaux			
Charges administratives			
Autres charges opérationnelles			
<b>RESULTAT OPERATIONNEL</b>			
Fournir le détail des charges par nature (frais de personnel, dotations aux amortissements)			
Produits financiers			-42 460,84
Charges financières			911 119,56
<b>RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT</b>		<b>-141 680 704,46</b>	<b>-166 817 936,85</b>
Impôts exigibles sur les résultats ordinaires			
Impôts différés sur résultats ordinaires (variations)			
<b>RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-141 680 704,46</b>	<b>-166 817 936,85</b>
Charges extraordinaires			
Produits extraordinaires			
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-141 680 704,46</b>	<b>-166 817 936,85</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
<b>RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Intitulé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissement reçus des clients		774 756 922,51	673 883 049,96
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-737 962 819,32	-701 718 662,43
Intérêts et autres frais financiers payés			
Impôts sur les résultats payés		1 676 363,59	2 309 919,56
Autres encaissements			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		38 470 466,78	-25 525 692,91
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)			
<b>Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-13 561 142,00	-9 307 388,14
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 530 000,00	
Autres encaissements			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-12 031 142,00	-9 307 388,14
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financement</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués		190 034 100,00	
Encaissements provenant d'emprunts		-36 584 178,98	
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés		153 449 921,02	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		179 889 245,80	-34 833 081,05
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		162 115 686,09	196 948 767,14
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		342 004 931,89	162 115 686,09
<b>Variation de trésorerie de la période</b>		<b>179 889 245,80</b>	<b>-34 833 081,05</b>
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>			

## Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		411 853,91	292 173,91	119 680,00	
Immobilisations corporelles		1 584 119 955,99	765 389 304,47	818 730 651,52	679 927 658,41
<i>Terrains</i>		261 481 500,00		261 481 500,00	261 481 500,00
<i>Bâtiments</i>		478 007 267,84	118 720 083,36	359 287 184,48	372 317 316,76
<i>Equipements et installations</i>		832 331 899,22	636 541 884,12	195 790 015,10	43 292 097,86
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		12 299 288,93	10 127 336,99	2 171 951,94	2 836 743,79
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		3 195 555,88		3 195 555,88	4 909 588,73
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>		3 195 555,88		3 195 555,88	4 909 588,73
<i>Impôts différés actif</i>					
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 587 727 365,78</b>	<b>765 681 478,38</b>	<b>822 045 887,40</b>	<b>684 837 247,14</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		287 869 737,01	50 276 713,28	237 593 023,73	172 854 476,54
<i>Stocks de marchandises</i>					
<i>Matières premières et fournitures</i>		145 465 438,29	6 324 898,48	139 140 539,81	76 977 373,05
<i>Autres approvisionnements</i>		127 159 975,05	43 951 814,80	83 208 160,25	84 813 656,59
<i>Encours de production de biens</i>		11 076 472,50		11 076 472,50	5 678 864,50
<i>Stocks de produits</i>		4 167 851,17		4 167 851,17	5 384 582,40
<i>Stocks à l'extérieurs</i>					
Créances et emplois assimilés					
<i>Clients et comptes rattachées</i>		106 965 483,15	46 940 076,59	60 025 406,56	57 819 503,40
<i>Autres débiteurs</i>		181 902 477,95		181 902 477,95	38 116 564,08
<i>Impôts et assimilés</i>		189 510 343,16		189 510 343,16	154 520 758,66
<i>Groupe et associés</i>					
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés		252 548 412,52		252 548 412,52	342 004 931,89
<i>Banque</i>		252 488 808,20		252 488 808,20	341 988 993,29
<i>Caisse</i>		59 604,32		59 604,32	15 938,60
<i>Règles d'avances et accreditifs</i>					
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>1 018 796 453,79</b>	<b>97 216 789,87</b>	<b>921 579 663,92</b>	<b>765 316 234,57</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>2 606 523 819,57</b>	<b>862 898 268,25</b>	<b>1 743 625 551,32</b>	<b>1 450 153 481,71</b>



## Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<b><u>CAPITAUX PROPRES</u></b>			
Capital émis		327 800 000,00	327 800 000,00
Actif repris par l'état dans le cadre de la privatisation			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net		24 912 351,96	25 152 614,27
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-78 257 263,86	-90 361 591,50
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES I</b>		<b>274 455 088,10</b>	<b>262 591 022,77</b>
<b><u>PASSIFS NON-COURANTS</u></b>			
Emprunts et dettes financières		1 168 140 650,11	888 585 650,11
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		18 114 539,54	25 243 585,74
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>1 186 255 189,65</b>	<b>913 829 235,85</b>
<b><u>PASSIFS COURANTS</u></b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		71 444 578,85	69 429 653,81
Impôts		3 014 352,00	3 270 276,00
Groupe et associés		193 189 829,63	193 034 429,63
Autres dettes		15 266 513,09	7 998 863,65
Trésorerie passif			
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>282 915 273,57</b>	<b>273 733 223,09</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>1 743 625 551,32</b>	<b>1 450 153 481,71</b>
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			



## Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		722 481 663,04	638 197 577,37
Variation stocks produits finis et en cours		4 180 876,77	-2 434 610,09
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I. PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>726 662 539,81</b>	<b>635 762 967,28</b>
Achats consommés		-567 174 430,35	-484 039 982,13
Services extérieurs et autres consommations		-18 421 956,22	-10 042 280,69
<b>II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-585 596 386,57</b>	<b>-494 082 262,82</b>
<b>III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>		<b>141 066 153,24</b>	<b>141 680 704,46</b>
Charges de personnel		-100 443 559,09	-96 655 852,95
Impôts, taxes et versements assimilés		-8 526 185,38	-9 118 379,20
<b>IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>32 096 408,77</b>	<b>35 906 472,31</b>
Autres produits opérationnels		2 948 232,73	6 506 972,85
Autres charges opérationnelles		-521 858,37	-1 628 328,22
Dotations aux amortissements et aux provisions		-20 770 883,89	-26 885 099,32
Reprise sur pertes de valeur et provisions		11 129 957,76	11 252 596,65
<b>V. RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>24 881 857,00</b>	<b>25 152 614,27</b>
Produits financiers		30 494,96	
Charges financières			
<b>VI. RESULTAT FINANCIER</b>		<b>30 494,96</b>	
<b>VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		<b>24 912 351,96</b>	<b>25 152 614,27</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>740 771 225,26</b>	<b>653 522 536,78</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-715 858 873,30</b>	<b>-628 369 922,51</b>
<b>VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>24 912 351,96</b>	<b>25 152 614,27</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>24 912 351,96</b>	<b>25 152 614,27</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
<b>XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

## Comptes de Résultat

(par Fonction)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffres d'affaires		-726 662 539,81	-635 762 967,28
Coût des ventes		585 596 386,57	494 082 262,82
<b>MARGE BRUTE</b>		<b>-141 066 153,24</b>	<b>-141 680 704,46</b>
Autres produits opérationnels			
Coûts commerciaux			
Charges administratives			
Autres charges opérationnelles			
<b>RESULTAT OPERATIONNEL</b>			
Fournir le détail des charges par nature (frais de personnel, dotations aux amortissements)			
Produits financiers		-30 494,96	
Charges financières			
<b>RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT</b>		<b>-141 096 648,20</b>	<b>-141 680 704,46</b>
Impôts exigibles sur les résultats ordinaires			
Impôts différés sur résultats ordinaires (variations)			
<b>RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-141 096 648,20</b>	<b>-141 680 704,46</b>
Charges extraordinaires			
Produits extraordinaires			
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-141 096 648,20</b>	<b>-141 680 704,46</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
<b>RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Intitulé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissement reçus des clients		811 857 379,92	774 756 922,51
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-889 935 990,26	-737 962 819,32
Intérêts et autres frais financiers payés			
Impôts sur les résultats payés			
Autres encaissements		2 842 882,39	1 676 363,59
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>		<b>-75 235 727,95</b>	<b>38 470 466,78</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-293 775 791,42	-13 561 142,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			1 530 000,00
Autres encaissements			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)</b>		<b>-293 775 791,42</b>	<b>-12 031 142,00</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financement</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		279 555 000,00	190 034 100,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			-36 584 178,98
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)</b>		<b>279 555 000,00</b>	<b>153 449 921,02</b>
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>-89 456 519,37</b>	<b>179 889 245,80</b>
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		342 004 931,89	162 115 686,09
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		252 548 412,52	342 004 931,89
<b>Variation de trésorerie de la période</b>		<b>-89 456 519,37</b>	<b>179 889 245,80</b>
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>			

## Etat de Variation des Capitaux Propres

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Intitulé	Note	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
<b>Solde au 31 décembre N-2</b>						
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						
<b>Solde au 31 décembre N-1</b>		<b>327 800 000,00</b>				<b>-78 257 263,86</b>
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						24 912 351,96
<b>Solde au 31 décembre N</b>		<b>327 800 000,00</b>				<b>274 455 088,10</b>

## Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
 Identifiant Fiscal : 099919011139621

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<b><u>CAPITAUX PROPRES</u></b>			
Capital émis		327 800 000,00	327 800 000,00
Actif repris par l'état dans le cadre de la privatisation			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net		12 644 025,77	24 912 351,96
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-53 344 911,90	-78 257 263,86
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES I</b>		<b>287 099 113,87</b>	<b>274 455 088,10</b>
<b><u>PASSIFS NON-COURANTS</u></b>			
Emprunts et dettes financières		1 184 453 961,11	1 168 140 650,11
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		27 708 414,69	18 114 539,54
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>1 212 162 375,80</b>	<b>1 186 255 189,65</b>
<b><u>PASSIFS COURANTS</u></b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		24 639 044,56	71 444 578,85
Impôts		2 874 112,00	3 014 352,00
Groupe et associés		163 152 229,63	193 189 829,63
Autres dettes		12 743 349,89	15 266 513,09
Trésorerie passif			
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>203 408 736,08</b>	<b>282 915 273,57</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>1 702 670 225,75</b>	<b>1 743 625 551,32</b>
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			



## Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
 Identifiant Fiscal : 099919011139621

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		844 113 415,64	722 481 663,04
Variation stocks produits finis et en cours		11 859 877,94	4 180 876,77
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I. PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>855 973 293,58</b>	<b>726 662 539,81</b>
Achats consommés		-642 922 893,59	-567 174 430,35
Services extérieurs et autres consommations		-18 688 589,76	-18 421 956,22
<b>II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-661 611 483,35</b>	<b>-585 596 386,57</b>
<b>III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>		<b>194 361 810,23</b>	<b>141 066 153,24</b>
Charges de personnel		-97 176 805,56	-100 443 559,09
Impôts, taxes et versements assimilés		-8 484 978,09	-8 526 185,38
<b>IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>88 700 026,58</b>	<b>32 096 408,77</b>
Autres produits opérationnels		2 578 515,71	2 948 232,73
Autres charges opérationnelles		-39 603 912,22	-521 858,37
Dotations aux amortissements et aux provisions		-50 434 415,25	-20 770 883,89
Reprise sur pertes de valeur et provisions		11 403 810,95	11 129 957,76
<b>V. RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>12 644 025,77</b>	<b>24 881 857,00</b>
Produits financiers			30 494,96
Charges financières			
<b>VI. RESULTAT FINANCIER</b>			<b>30 494,96</b>
<b>VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		<b>12 644 025,77</b>	<b>24 912 351,96</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		869 955 620,24	740 771 225,26
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-857 311 594,47	-715 858 873,30
<b>VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>12 644 025,77</b>	<b>24 912 351,96</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>12 644 025,77</b>	<b>24 912 351,96</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
<b>XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## Comptes de Résultat

(par Fonction)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
 Identifiant Fiscal : 099919011139621

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffres d'affaires		-855 973 293,58	-726 662 539,81
Coût des ventes		661 611 483,35	585 596 386,57
<b>MARGE BRUTE</b>		<b>-194 361 810,23</b>	<b>-141 066 153,24</b>
Autres produits opérationnels			
Coûts commerciaux			
Charges administratives			
Autres charges opérationnelles			
<b>RESULTAT OPERATIONNEL</b>			
Fournir le détail des charges par nature (frais de personnel dotations aux amortissements)			
Produits financiers			-30 494,96
Charges financières			
<b>RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT</b>		<b>-194 361 810,23</b>	<b>-141 096 648,20</b>
Impôts exigibles sur les résultats ordinaires			
Impôts différés sur résultats ordinaires (variations)			
<b>RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-194 361 810,23</b>	<b>-141 096 648,20</b>
Charges extraordinaires			
Produits extraordinaires			
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-194 361 810,23</b>	<b>-141 096 648,20</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
<b>RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

## Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
 Identifiant Fiscal : 099919011139621

Intitulé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissement reçus des clients		973 525 253,05	811 857 379,92
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-916 356 956,98	-889 935 990,26
Intérêts et autres frais financiers payés			
Impôts sur les résultats payés			
Autres encaissements		33 074 904,48	2 842 882,39
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		90 243 200,55	-75 235 727,95
<b>Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-174 004 252,15	-293 775 791,42
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		975 000,00	
Autres encaissements			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-173 029 252,15	-293 775 791,42
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financement</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		13 833 000,00	279 555 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		13 833 000,00	279 555 000,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>-68 953 051,60</b>	<b>-89 456 519,37</b>
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice			
		252 548 412,52	342 004 931,89
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice			
		183 595 360,92	252 548 412,52
<b>Variation de trésorerie de la période</b>		<b>-68 953 051,60</b>	<b>-89 456 519,37</b>
Rapprochement avec le résultat comptable			

## Etat de Variation des Capitaux Propres

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
 Identifiant Fiscal : 099919011139621

Intitulé	Note	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
<b>Solde au 31 décembre N-2</b>						
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						
<b>Solde au 31 décembre N-1</b>		<b>327 800 000,00</b>				<b>-53 344 911,90</b>
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						12 644 025,77
<b>Solde au 31 décembre N</b>		<b>327 800 000,00</b>				<b>287 099 113,87</b>

## Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
 Identifiant Fiscal : 099919011139621

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		411 853,91	316 109,91	95 744,00	107 712,00
Immobilisations corporelles		1 711 080 975,87	755 815 511,45	955 265 464,42	995 147 611,71
<i>Terrains</i>		261 481 500,00		261 481 500,00	261 481 500,00
<i>Bâtiments</i>		478 007 267,84	144 780 347,92	333 226 919,92	346 257 052,20
Equipements et installations		958 794 437,78	599 200 270,06	359 594 167,72	385 940 930,69
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		12 797 770,25	11 834 893,47	962 876,78	1 468 128,82
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		8 650 322,30		8 650 322,30	2 959 473,18
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>		3 192 331,30		3 192 331,30	2 959 473,18
<i>Impôts différés actif</i>		5 457 991,00		5 457 991,00	
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		1 720 143 152,08	756 131 621,36	964 011 530,72	998 214 796,89
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		410 496 153,70	50 947 856,42	359 548 297,28	287 579 594,73
Stocks de marchandises					
Matières premières et fournitures		217 517 641,54	6 996 041,62	210 521 599,92	177 273 041,82
Autres approvisionnements		125 327 583,14	43 951 814,80	81 375 768,34	83 202 351,30
Encours de production de biens		7 278 016,14		7 278 016,14	7 280 808,46
Stocks de produits		60 372 912,88		60 372 912,88	19 823 393,15
Stocks à l'extérieurs					
Créances et emplois assimilés		306 357 693,50	46 940 076,59	259 417 616,91	233 280 473,21
<i>Clients et comptes rattachés</i>		113 857 842,98	46 940 076,59	66 917 766,39	61 262 458,10
<i>Autres débiteurs</i>		11 060 118,92		11 060 118,92	11 723 555,51
<i>Impôts et assimilés</i>		181 439 731,60		181 439 731,60	160 294 359,60
Groupe et associés					
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés		150 984 794,28		150 984 794,28	183 595 360,92
Banque		150 965 635,29		150 965 635,29	183 566 544,71
Caisse		19 158,99		19 158,99	28 816,21
Regies d'avances et accreditifs					
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		867 838 641,48	97 887 933,01	769 950 708,47	704 455 428,86
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		2 587 981 793,56	854 019 554,37	1 733 962 239,19	1 702 670 225,75



## Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
 Identifiant Fiscal : 099919011139621

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<b><u>CAPITAUX PROPRES</u></b>			
Capital émis		327 800 000,00	327 800 000,00
Actif repris par l'état dans le cadre de la privatisation			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net		14 494 509,65	12 644 025,77
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-45 231 875,96	-53 344 911,90
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES I</b>		<b>297 062 633,69</b>	<b>287 099 113,87</b>
<b><u>PASSIFS NON-COURANTS</u></b>			
Emprunts et dettes financières		1 189 734 461,11	1 184 453 961,11
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		28 726 266,86	27 708 414,69
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>1 218 460 727,97</b>	<b>1 212 162 375,80</b>
<b><u>PASSIFS COURANTS</u></b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		45 742 622,71	24 639 044,56
Impôts		3 885 912,00	2 874 112,00
Groupe et associés		154 454 418,58	163 152 229,63
Autres dettes		14 355 924,24	12 743 349,89
Trésorerie passif			
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>218 438 877,53</b>	<b>203 408 736,08</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>1 733 962 239,19</b>	<b>1 702 670 225,75</b>
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

## Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
 Identifiant Fiscal : 099919011139621

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		756 766 206,47	844 113 415,64
Variation stocks produits finis et en cours		40 546 727,41	11 859 877,94
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I. PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>797 312 933,88</b>	<b>855 973 293,58</b>
Achats consommés		-618 046 873,69	-642 922 893,59
Services extérieurs et autres consommations		-17 093 193,38	-18 688 589,76
<b>II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-635 140 067,07</b>	<b>-661 611 483,35</b>
<b>III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>		<b>162 172 866,81</b>	<b>194 361 810,23</b>
Charges de personnel		-96 772 479,81	-97 176 805,56
Impôts, taxes et versements assimilés		-7 639 314,81	-8 484 978,09
<b>IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>57 761 072,19</b>	<b>88 700 026,58</b>
Autres produits opérationnels		16 449 788,52	2 578 515,71
Autres charges opérationnelles		-7 207 174,03	-39 603 912,22
Dotations aux amortissements et aux provisions		-56 716 237,70	-50 434 415,25
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 186 307,28	11 403 810,95
<b>V. RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>13 473 756,26</b>	<b>12 644 025,77</b>
Produits financiers		603,55	
Charges financières		-3 454 532,16	
<b>VI. RESULTAT FINANCIER</b>		<b>-3 453 928,61</b>	
<b>VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		<b>10 019 827,65</b>	<b>12 644 025,77</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-983 309,00	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		5 457 991,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		816 949 633,23	869 955 620,24
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-802 455 123,58	-857 311 594,47
<b>VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>14 494 509,65</b>	<b>12 644 025,77</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>14 494 509,65</b>	<b>12 644 025,77</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
<b>XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## Comptes de Résultat

(par Fonction)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
 Identifiant Fiscal : 099919011139621

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffres d'affaires		-797 312 933,88	-855 973 293,58
Coût des ventes		635 140 067,07	661 611 483,35
<b>MARGE BRUTE</b>		<b>-162 172 866,81</b>	<b>-194 361 810,23</b>
Autres produits opérationnels			
Coûts commerciaux			
Charges administratives			
Autres charges opérationnelles			
<b>RESULTAT OPERATIONNEL</b>			
Fournir le détail des charges par nature (frais de personnel, dotations aux amortissements)			
Produits financiers		-603,55	
Charges financières		3 454 532,16	
<b>RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT</b>		<b>-158 718 938,20</b>	<b>-194 361 810,23</b>
Impôts exigibles sur les résultats ordinaires			
Impôts différés sur résultats ordinaires (variations)			
<b>RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-158 718 938,20</b>	<b>-194 361 810,23</b>
Charges extraordinaires			
Produits extraordinaires			
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-158 718 938,20</b>	<b>-194 361 810,23</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
<b>RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

## Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal : 099919011139621

Intitulé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissement reçus des clients		873 640 887,50	973 525 253,05
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-921 618 999,04	-916 356 956,98
Intérêts et autres frais financiers payés		-298 372,80	
Impôts sur les résultats payés			
Autres encaissements		18 122 964,93	33 074 904,48
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-30 153 519,41	90 243 200,55
<b>Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-12 915 797,23	-174 004 252,15
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		11 928 250,00	975 000,00
Autres encaissements			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-987 547,23	-173 029 252,15
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financement</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts			13 833 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés		-1 469 500,00	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-1 469 500,00	13 833 000,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>-32 610 566,64</b>	<b>-68 953 051,60</b>
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		183 595 360,92	252 548 412,52
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		150 984 794,28	183 595 360,92
<b>Variation de trésorerie de la période</b>		<b>-32 610 566,64</b>	<b>-68 953 051,60</b>
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>			



## Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
 Identifiant Fiscal : 099919011139621

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		411 853,91	328 077,91	83 776,00	95 744,00
Immobilisations corporelles		1 758 625 691,97	812 105 547,70	946 520 144,27	955 265 464,42
<i>Terrains</i>		261 481 500,00		261 481 500,00	261 481 500,00
<i>Bâtiments</i>		478 007 267,84	157 810 480,20	320 196 787,64	333 226 919,92
<i>Equipements et installations</i>		991 609 479,93	641 187 955,03	350 421 524,90	359 594 167,72
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		27 527 444,20	13 107 112,47	14 420 331,73	962 876,78
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		6 585 463,30		6 585 463,30	8 650 322,30
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>		3 769 831,30		3 769 831,30	3 192 331,30
<i>Impôts différés actif</i>		2 815 632,00		2 815 632,00	5 457 991,00
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 765 623 009,18</b>	<b>812 433 625,61</b>	<b>953 189 383,57</b>	<b>964 011 530,72</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		345 389 056,70	30 975 542,76	314 413 513,94	359 548 297,28
<i>Stocks de marchandises</i>					
<i>Matières premières et fournitures</i>		189 216 051,00	6 687 470,04	182 528 580,96	210 521 599,92
<i>Autres approvisionnements</i>		108 322 229,50	24 288 072,72	84 034 156,78	81 375 768,34
<i>Encours de production de biens</i>		8 893 170,02		8 893 170,02	7 278 016,14
<i>Stocks de produits</i>		38 957 606,18		38 957 606,18	60 372 912,88
<i>Stocks à l'extérieurs</i>					
Créances et emplois assimilés		333 628 461,30	50 028 148,76	283 600 312,54	259 417 616,91
<i>Clients et comptes rattachés</i>		142 260 069,90	50 028 148,76	92 231 921,14	66 917 766,39
<i>Autres débiteurs</i>		14 271 468,99		14 271 468,99	11 060 118,92
<i>Impôts et assimilés</i>		177 096 922,41		177 096 922,41	181 439 731,60
<i>Groupe et associés</i>					
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés		340 451 974,70		340 451 974,70	150 984 794,28
<i>Banque</i>		340 421 521,19		340 421 521,19	150 965 635,29
<i>Caisse</i>		30 453,51		30 453,51	19 158,99
<i>Régies d'avances et accreditifs</i>					
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>1 019 469 492,70</b>	<b>81 003 691,52</b>	<b>938 465 801,18</b>	<b>769 950 708,47</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>2 785 092 501,88</b>	<b>893 437 317,13</b>	<b>1 891 655 184,75</b>	<b>1 733 962 239,19</b>



## Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >  
 Identifiant Fiscal : 099919011139621

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<b><u>CAPITAUX PROPRES</u></b>			
Capital émis		327 800 000,00	327 800 000,00
Actif repris par l'état dans le cadre de la privatisation			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net		31 049 265,13	14 494 509,65
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-37 367 666,31	-45 231 875,96
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES I</b>		<b>321 481 598,82</b>	<b>297 062 633,69</b>
<b><u>PASSIFS NON-COURANTS</u></b>			
Emprunts et dettes financières		1 222 084 565,11	1 189 734 461,11
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		14 819 115,67	28 726 266,86
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>1 236 903 680,78</b>	<b>1 218 460 727,97</b>
<b><u>PASSIFS COURANTS</u></b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		36 849 890,43	45 742 622,71
Impôts		7 331 302,00	3 885 912,00
Groupe et associés		258 728 132,21	154 454 418,58
Autres dettes		30 360 580,51	14 355 924,24
Trésorerie passif			
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>333 269 905,15</b>	<b>218 438 877,53</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>1 891 655 184,75</b>	<b>1 733 962 239,19</b>
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

## Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal : 099919011139621

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		1 037 698 374,43	756 766 206,47
Variation stocks produits finis et en cours		-19 800 152,82	40 546 727,41
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I. PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>1 017 898 221,61</b>	<b>797 312 933,88</b>
Achats consommés		-801 117 677,58	-618 046 873,69
Services extérieurs et autres consommations		-16 360 915,65	-17 093 193,38
<b>II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-817 478 593,23</b>	<b>-635 140 067,07</b>
<b>III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>		<b>200 419 628,38</b>	<b>162 172 866,81</b>
Charges de personnel		-120 753 883,84	-96 772 479,81
Impôts, taxes et versements assimilés		-10 554 368,05	-7 639 314,81
<b>IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>69 111 376,49</b>	<b>57 761 072,19</b>
Autres produits opérationnels		1 698 219,24	16 449 788,52
Autres charges opérationnelles		-460 913,05	-7 207 174,03
Dotations aux amortissements et aux provisions		-59 896 766,29	-56 716 237,70
Reprise sur pertes de valeur et provisions		34 848 676,32	3 186 307,28
<b>V. RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>45 300 592,71</b>	<b>13 473 756,26</b>
Produits financiers			603,55
Charges financières		-8 816 485,58	-3 454 532,16
<b>VI. RESULTAT FINANCIER</b>		<b>-8 816 485,58</b>	<b>-3 453 928,61</b>
<b>VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		<b>36 484 107,13</b>	<b>10 019 827,65</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-2 792 483,00	-983 309,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 642 359,00	5 457 991,00
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 054 445 117,17</b>	<b>816 949 633,23</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-1 023 395 852,04</b>	<b>-802 455 123,58</b>
<b>VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>31 049 265,13</b>	<b>14 494 509,65</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>31 049 265,13</b>	<b>14 494 509,65</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
<b>XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

